

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

- كلية الآداب و اللغات -

- قسم اللغة و الأدب العربي -

جدلية التيسير في قواعد النحو العربي

بين القدماء و المحدثين

(دراسة وصفية تحليلية نقدية)

موضوع مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية

ضمن مشروع: " الدراسات النحوية و البلاغية في ظل مناهج البحث الحديثة".

إشراف الأستاذ:

الدكتور / عوني أحمد محمد

إعداد الطالب:

ساهد الحبيب

أعضاء لجنة المناقشة.

أ. د- محمد عباس	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة تلمسان.
د- عوني أحمد محمد	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا و مقررا	جامعة تيارت.
أ. د- عبد الجليل مرتاض	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة تلمسان
د- غانم حنجار	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا	جامعة تيارت.
د- محمد حرير	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا	جامعة تيارت.

السنة الجامعية: (2011 - 2012 م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد و على آله و صحابته أجمعين

رب اشرح لي صدري (25)

و يسر لي أمري (26)

و احل عقدة من لساني (27)

يفقهوا قولي (28)

آمين - طه : الآيات (25 - 28)

إهداء

إلى روح النحوي الجليل العلامة

-ابن هشام الأنصاري -

عرفانا بما قدمه من علم غزير و فكر مستتير

- اللغة الضاد -

- أقدم ثمرة من ثمار غرسه

- و زهرة من روض علمه

مقدمة

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان، و أنزل كتابه المحكم في أساليبها الحسان، و جعلنا ممن ينتسبون إلى لغة القرآن، لغة الحضارة التي أشرقت أنوارها على العالم بأسره، فعمّ الإنسانية خيرها، فكانت مهذا للعلوم بشهادة المنصفين من أبناء البشرية.

و لا ريب في أنّ العربية قادرة على حمل الأفكار الأدبية و العلمية على السواء، و ليس بعيدا عتّا الوقت الذي كانت فيه لغة إحدى الحضارات الإنسانية الكبرى، فتألق نجمها و نجم العرب معها حين كان الأوربيون يعيشون قرونهم الوسطى، و صارت لغة الدين و الدنيا.

فلم تترك العربية مكانا إلا و حلت به، و لم يظهر علم من العلوم إلا و عبّرت عنه، و لا ينقصها في أيامها العصبية هذه سوى ثقة أهلها و ذويها بأنفسهم و تحمّل مسؤولياتهم التاريخية للنهوض بها و بالأمة العربية من ركودها الذي طال و استطال و لم يعد يُحتمل و يطاق.

و اللغة العربية هي أكثر اللغات الإنسانية ارتباطا بعقيدة الأمة و هويتها و شخصيتها، و في اللغة العربية سمات تميزها، من أهمها قدرتها الفائقة على حساسية التواصل، فهي غنية و دقيقة إلى حد كبير، فقد استوعبت التراثين العربي و الإسلامي كما استوعبت ما نقل إليها من تراث الأمم و الشعوب ذات الحضارة القديمة، كما نقلت إلى البشرية في وقت ما أسس الحضارة و عوامل التّقدم في العلوم الطبيعية و الرياضيات و الطب و الفلك.....الخ، و ما تزال تنقل إلى البشرية اليوم العقيدة الشاملة ممثلة في كتاب الله و سنة رسوله صلى الله عليه و سلم.

و هي لغة موسيقية شاعرة، فإذا نطق ذو بيان فإنك تطرب لسماعها، و تفهم معانيها، و ترتاح لبيانها و أصواتها، و هي بهذا الرّنين منحت العربي التفوق في الأداء نطقا و كتابة.

إن لا ينبغي أحد مّا حقها مهما بالغنا في وصفها، حيث لا يسعنا أن نتخاطب فيما بيننا دون الاستعانة بها، فهي لغة التواصل، و لغة العلم و التعلم و العلماء.

و إنّ كل مجتمع يشعر بحاجة إلى توريث لغته جيلا بعد جيل ضمانا لبقاء حركية هذا المجتمع، و لا يكون ذلك إلا عن طريق التربية و التعليم وفق منهج مدروس، و خطة موضوعية، و ناتج هذه العملية التوريثية في آخر الأمر يتشكل في صورة نظام تربوي له خصوصياته و مميزاته لأنه ليس غير ترجمة لواقع يعمل من أجل غايات معينة.

و تشكل مادة النحو جزءا رئيساً في تعليم اللغات بشكل عام، و يعدّ هذا الجزء من أكثر الموضوعات تعقيدا و تذبذبا في مناهج تعليم اللغة العربية خاصة.

إنّ فأين موقع النحو من كل هذا ؟ و ما دوره في تدريس العربية و حفظ نظامها ؟ و ما الأسباب التي تشكلت منها صعوبة القواعد النحوية في المجال التعليمي ؟

إنّ الغاية من تدريس النحو إرساء النظام اللغوي في الذهن، و إقامة اللسان، و تجنب اللحن في الكلام، فإنّ نطق المتعلم أو قرأ أو كتب كان مستقيم العبارة، واضح المعنى، جميل الأسلوب.

و لكن تضرر الكثير من الدارسين و شكواهم من صعوبة النحو العربي و تحصيله، و مما لا شك فيه أنّ أسبابا عديدة تشكلت منها صعوبة القواعد النحوية في المجال التربوي التعليمي، فإلى جانب جفاف المناهج، و عقم الكتب المدرسية و الطرق، و سوء فهم الغاية من تدريس القواعد، و عجز المعلمين عن استثمارها استثمارا فعالا في اكتساب المتعلم السلامة اللغوية و تلقائية التعبير، إلى جانب ذلك كله هناك طبيعة المادة النحوية المدروسة في حد ذاتها، فهي في الكتب و المقررات التعليمية نوع من التخيل الفلسفي، فيها كثير من التعريفات و التفريعات التي يعجز عن فهمها المعلمون فضلا عن المتعلمين، و ما زالت هذه الكتب تلقن المتعلم قواعد الصنعة، لكنها لا تعدّه لإتقان اللغة نطقا و كتابة، و لا شك أنّ الإتقان هو الهدف الأساسي من التيسير، فإن لم يتحقق فلا فائدة من حركة التيسير كلها،

و الأهم هو أن يتحدث المتعلمون بسلامة باللسان العربي الفصيح، و أن يعبروا به، و أن يكتبوا به من غير اضطراب و لا تعثر، و أن يرغبوا في تعلم النحو العربي و هم كلهم نشوة و اعتزاز.

و عليه فإن تعليم هذه المادة للمتعلم في زمان يتلقى فيه الفصحى تعلمًا و صناعة لا طبعًا و اكتسابًا واجب حتمي، و سيظل هذا الواجب قائمًا في الحاضر و المستقبل، كما كان قائمًا في الماضي، لكن تعليم النحو لا تتضح له غاية إذا تمت معالجته بعيدًا عن الحقائق التي أثبتتها العلماء و المختصون في ميدان علم تدريس اللغات (DIDACTIQUE DES LANGUES).

إنّ اللغة العربية استطاعت أن تكون ناقلًا للفكر فيما مضى، فهل عجزت اليوم

أم عجز الإنسان العربي؟ و هل نحن بحاجة إلى تجديد اللغة أو استبدالها؟

و قد اقترنت الدعوة إلى تيسير النحو العربي بالدعوة إلى نبذ الإعراب تارة و إحلال العامية محلّ الفصحى تارة أخرى، إلا أن النظرة العلمية لهذا الموضوع تقتضي منّا النظر بجديّة و بدقة علمية لمعرفة ما يفيد، و لتبيين ما يمكن أن يكون تيسيرًا و تجديدًا و ما يكون غير ذلك.

و تجديد النحو و تيسيره يتطلب هذا الشرط، أي شرط الصحة العلمية، ذلك أن التجديد مطلب حياتي ضروري لا يمكن الاستغناء عنه نظرًا لتجدّد ظروف الحياة و وسائلها.

و قد انتقد الدّارسون مادة النحو العربي انتقادًا لاذعًا، زاعمين بأنه سبب ضعف و تردّي اللغة العربية، و تألق في ذلك نجم كتاب كثيرين و باحثين يدعون جميعهم إلى ضرورة إصلاح الوضع قبل فوات الأوان، فمنهم من يدعو إلى تيسير طرق التعليم، و منهم من يدعو إلى تغيير وضع القواعد، و منهم من يدعو إلى تغيير بعض المبادئ و هكذا... إلا أنّ الطريق لم يكن ميسرًا لهم، فلقد انبرى لهم باحثون آخرون أقفوا في ذلك الموضوع محذرين و منبّهين من خطر دعوات التجديد و التيسير، رابطين ذلك بتميع المادة النحوية

و الدعوة إلى العاميات مباشرة، و صنفت تلك الدعوات التجديدية و التيسيرية في الدعوات الهدامة التي ينبغي التحذير منها.

و لا يعني ذلك أن الذين يرفضون التجديد و التيسير يريدون القضاء على النحو العربي، و إنما الذي دفعهم إلى هذا الرفض هو غيرتهم الشديدة على أصالة النحو العربي و استمراره على ما هو عليه دون مساس، إما لأنه نحو لغة مقدسة هي لغة القرآن الكريم أو لأنها لغة كاملة غير قابلة للتطوير، لكن النظرة العلمية لهذا الموضوع تبين أن التجديد و التيسير مطلب مستمر، إلا أنه و بالمقابل أي تجديد نعنيه في مادة النحو العربي؟ و ما المقصود بتيسير المادة النحوية؟

فكان هذا الجدل القائم بين القدماء و المحدثين حول تيسير قواعد النحو العربي مثار عدة تساؤلات أجملناها في خطة بحث رسمت كالتالي:

الفصل الأول: عرضنا فيه بعض قضايا النحو العربي و عمدنا إلى تقسيمه إلى

مجموعة من المباحث تطرقنا من خلالها إلى علاقة النحو بعلوم اللغة الأخرى، ثم أهمية النحو في مستويات التواصل اللغوي و ختمنا هذا الفصل بقراءة في تحول المنهج النحوي من المبني إلى المعنى.

أما الفصل الثاني: تناولنا فيه جهود القدماء التي بذلت في تيسير قواعد النحو العربي،

و قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مجموعة من المباحث تمثلت في:

أولاً: قراءة في النحو العربي القديم.

ثانياً: آراء القدماء في تيسير الدرس النحوي.

ثالثاً: ابن مضاء و دعوته إلى تيسير النحو، هذه الدعوة التي أحدثت ثورة نحوية لا

تزال الدراسات الحديثة تتناولها بشتى التحليلات.

و الفصل الثالث: تعلق بالحديث عن جهود المحدثين في تيسير قواعد النحو العربي،

من خلال حركة التجديد في العصر الحديث، ثم انتقلنا إلى آراء المحدثين في قضية التيسير،

و كانت البداية مع آراء الدكتور " تمام حسان " من خلال نظرية " تضافر القرائن " ثم آراء

"مهدي المخزومي" من خلال كتابه " في النحو العربي " وصولاً إلى آراء الدكتور " شوقي ضيف " الذي قدم مشروعاً كاملاً في التيسير .

و اقتصرنا على هؤلاء لما لهم من أهمية بالغة في هذا المجال رغم تواجد الكثير من المحاولات. وذيّلنا بحثنا بخاتمة ضمّناها أهم النتائج التي توصلنا إليها مع مقترحات تدريس النحو العربي في مرحلة التعليم الابتدائي، و من الواضح من خلال هذا الموضوع أن الدراسة تتخذ منهاجاً وصفيّاً، يعتمد على الكشف عن الجهود التي بذلت في هذا الميدان عند القدماء والمحدثين و التعليق على هذه الجهود، و اعتمدنا على مصادر و مراجع سنذكرها في بابها، إلا أن ندرة بعضها كان أحد العوائق في الإلمام بالموضوع، و بخاصة المراجع الحديثة ككتاب " تجديد النحو " للدكتور " شوقي ضيف " .

و طبيعي في موضوع كهذا أن تصادف أصحابه جملة من الصعوبات و العقبات كان أهمها اتساع البحث و تشعبه مما جعل مهمة الإلمام به أمراً عسيراً و صعباً برغم ما بذل من جهود و محاولات من أجل حصر مجالات البحث فيه مع ترك الباب مفتوحاً لمن أراد التعمق و الزيادة فيه.

و لسنا ندعي أننا جنّنا فيما عرضنا له بالقول الفصل، لأن الحاجة إلى تضافر الجهود ستظل قائمة ما دام العلم في تطور و نموّ، و لم يكن لي ذلك كله لو لا رعاية أستاذي الفاضل: " عوني أحمد محمد " الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، و على الرغم من ضيق وقته، و ارتباطاته العلمية و الإدارية، إلا أنه أحاطها بعلمه، و كرمه، و صبره، و لم يدخر وسعاً في تعديلها و تصميمها، و لقد وجدت في آرائه خير مرشد فيما سلكت. و يعزّ عليّ أن أختتم هذه المقدمة دون أن أشكر أساتذتي الكرام الذين أشرفوا على إعدادي و تكويني كأحسن ما يكون الإشراف، دون أن أنسى زملائي الذين أمدوني بفكرة أو أعاروني كتاباً، أو سندوني بنصيحة أو تشجيع.

و نسأل الله سبحانه و تعالى السداد في القول و العمل، و مجانبة الخطل و الزلل،
و يجزل العطاء لكل من يصوب خطأ في هذا البحث، أو يسدي نصيحة لصاحبه، إنه سميع
مجيب، و هو الهادي إلى الصواب.

﴿ و صلى الله على سيدنا محمد و على آله و صحابته أجمعين ﴾

الطالب: ساهد العبيد

تپارت في 07 صفر 1433 هـ.

الموافق لـ: 01 جانفي 2012 م.

المدخل

المدخل:

اللغة هي ذاكرة كل أمة تذكرها بماضيها و تراثها القومي، و هي مستودع الفكر و عنوان الحضارة، و هي سجّل حافل دونت فيه كل أمة أحاسيسها الدينية، و مآثرها التاريخية، و منجزاتها العلمية، و من ثمة كانت وسيلة ربط بين الأجيال. و اللغة العربية إحدى اللغات الحية المتجددة التي حملت رسالة السماء، فنالت شرف، التنزيل الحكيم بلسانها العربي المبين، قال الله عز و جل: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (1) و قوله عز و جل: ﴿ وَ إِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (2) و يقول صاحب الإيضاح: « سمعت أبا العباس المبرد يقول: كان بعض السلف يقول: عليكم بالعربية، فإنها المروءة الظاهرة، و هي كلام الله عز و جل و أنبيائه و ملائكته». (3)

فكان القرآن الكريم سببا في نشأة علوم العربية، و في حركة التدوين و التأليف، و حفظها من الضياع، و نشرها في أقطار الأرض و جعلها لغة حية خالدة، فكان العرب يتكلمون العربية عن سليقة، و ينطقونها فصيحة معربة من دون أي ضوابط تحكمها أو قواعد تسيّرهما، و مع انتشار الإسلام في مختلف الأمصار، و امتداد الفتوحات الإسلامية اتسعت رقعة الدولة العربية، و اختلط العرب بالعجم، فكان لهذا الاختلاط أثره الواضح على اللغة، و هكذا بدأ اللحن يفسو، و أخذ الفساد يتسرب إلى اللغة، حتى بلغ اللحن النص القرآني فاحتجج إلى سياج يصون هذا النص المقدس من الشوائب، و يغنيه عن كل تحريف، فكان النحو العربي خير سياج، يقول ابن خلدون: " فلما بعدُ النقل من دولة الرشيد فما بعد، احتجج إلى معرفة الأسانيد و تعديل الرواة للتمييز بين الصحيح من الأسانيد و ما دونه، ثم كثر استخراج أحكام الوقائع من الكتاب و السنة و فسد مع ذلك اللسان فاحتجج إلى وضع القوانين النحوية". (4) فالنحو صان العربية، و جعلها مفتاحا لمعرفة دقائق و أسرار الكتاب المبين، يقول فخر الدين الرازي (ت 606 م) : "... معرفة اللغة و النحو و التصريف واجبة " (5).

1 - سورة يوسف 02، ورش.

2 - الشعراء، 192 - 195، ورش.

3 - أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: 4 (1402 هـ/ 1982 م)، ص: 95.

4 - عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، 2 / 707.

5 - فخر الدين الرازي: المحصول في علم الأصول، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 02 (1412 هـ - 1992 م)، ص: 15 .

فازدهرت قواعد اللغة العربية و استوت على سوقها كدرع يدرأ اللحن عن اللغة، و قانون يُحكم التعبير بها، و يميّز الخطأ من الصواب، و وَاكب ازدهارها ازدهار الفكر الإسلامي و الحضارة الإسلامية، فقامت بأداء رسالتها في صيانة اللغة، و سلامة التعبير دون سرف أو غلوّ.

و كانت المؤلفات الأولى للقواعد زاخرة بالكثير من روائع النصوص و الشواهد التي تجعل القاعدة منه نابضة تحدد وظيفة الكلمات في أساليبها الفصيحة، فقد جمع سيبويه (ت 180هـ) في كتابه أكثر من ألف بيت من الشواهد، بجانب كثير من آيات القرآن الكريم فكان كتابه جامعا كل ما يؤدي إلى سلامة اللغة في ألفاظها من حركة، و بناء، و في تراكيبها من تقديم و تأخير و ذكر و حذف، و في معرفة حقائقها، و أسلوب الكلام على تسميتها، فكان في الكتاب نحو و صرف و بلاغة و نصوص أدبية من قرآن و شعر و نثر، و كان فيه قراءات و أصوات و لهجات. (1)

و قد حفل كتاب "الكامل" لأبي العباس المبرد (ت 286هـ) بفيض غامر من النصوص، تتخللها القواعد تُستنبط و تقرر، و تضيء و ترشد، و كذلك كتاب "البيان و التبيين" للجاحظ (ت 225هـ).

و حينما وفدت عصور الضعف، جمدت القرائح، و نضبت المواهب، و ضاقت آفاق الفكر، فغدت تأليف النحو متونا تقدّم جافة بعد أن فصلت عن منابعها الثرة من النصوص، و فقدت أريجها العطر حينما بعدت عن رياضها الزاهرة، و حاولت " الشروح" و " الحواشي" و "التقارير" أن تزيل الغموض، فأوغلت في التأويل و التخريج، و أسرفت في التعليل و التقرير، و أصبحت دروبها أمام الدارسين موحشة لما يكتنفها من الأساليب الجافة القاحلة. و كان لكل ذلك أثره الكبير في مسيرة العربية اليوم، لأن اللحن وقعه شديد يؤدي مشاعر من يحسنون العربية، و يتذوقون أساليبها.

من هنا تأتي أهمية النحو في حفظ اللغة من اللحن و الوقوع في الخطأ الذي قد يؤدي إلى تحريف المعنى و يحول دون بلوغ القصد المراد، و بخاصة في فهم النص القرآني.

1 -/ مازن المبارك: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، مطبعة جامعة دمشق، سنة 1963، ص: 110.

و واضح جلي أن الهدف من النحو ليس عصمة اللسان فحسب، فالهدف أسمى من ذلك، فالقرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف لا يفهمان إلا به، حتى أن التراث الذي خلفه أسلافنا سوف يعتريه الغموض إذا لم يؤخذ النحو أداة فهمه و وسيلة معرفته.

و المتأمل لهذا الزخم النحوي يدرك لا محالة أن هذا العلم، أي علم النحو كان نتيجة دوافع أو بواعث حققت وجوده، و لهذا يمكن أن نرد أسباب وضع علم النحو إلى بواعث مختلفة منها الديني و غير الديني.

1 - البواعث الدينية: ترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء

سليماً فصيحاً إلى أبعد حدود السلامة و الفصاحة، خاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة، و يؤكد المؤرخون أن تاريخه يرجع إلى عهد الرسول - صلى الله عليه و سلم - حيث يُروى أن رجلاً لحن بحضرته فقال: «أرشدوا أخاكم فقد ضل»⁽¹⁾ و ازداد هذا اللحن بعد الفتح الإسلامي و كثرة الموالي في البيئة العربية، فنشأت ناشئة لا تقيم أسنتها بلغة آبائها.

و تسرب لحن هؤلاء و أولئك إلى قراءاتهم للقرآن، لهذا نهض أبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) لنقط المصحف ضبطاً لإعرابه، فكانت هذه البداية الأولى التي لا جدال حولها للنحو.⁽²⁾

2 - البواعث القومية: تتلخص في غيرة العرب على لغتهم و اعتزازهم بها، و خوفاً

على ذوبانها وسط اللغات الأخرى إثر الامتزاج بالأعاجم، فالمحافظة على اللغة العربية و إبرازها كلغة سيدة أمام الداخلين في الإسلام كان سبباً رئيساً دفع إلى التفكير في وضع ضوابط لها.

3 - العوامل السياسية: هذا العامل يضيفه الدكتور تمام حسان إذ يراه دافعاً قوياً لرسم

ضوابط اللغة⁽³⁾ فاللغة العربية كانت هي الحاجز الوحيد الذي يقف أمام الشعوب المستعربة للوصول إلى مناصب عليا.

1 - أبو الفتح بن جني: الخصائص، 2 / 8.

2 - الدكتور تمام حسان: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، أميرة الطباعة و النشر، القاهرة 1420هـ/2000م، ص: 25.

3 - الدكتور تمام حسان: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، أميرة الطباعة و النشر، القاهرة 1420هـ/2000م، ص: 27.

4 العوامل الاجتماعية: إن الاختلاط بالأمم الأجنبية إثر الفتوحات الإسلامية كان

سببا مباشرا في فساد اللغة العربية، فسكان البلاد أصبحوا مزيجا من عنصر عربي و هو العنصر الفاتح، و عنصر أعجمي (1) هذا الاحتكاك بين العرب والأجناس البشرية الأخرى أي الأعاجم كان نتاجه احتكاك اللغات ببعضها البعض، فاللغة العربية احتكت بلغات أجنبية كالفارسية و السريانية و تسرب إلى معجمها كلمات كثيرة منها، واضطربت السنة الأعراب في إقامة الإعراب (2) و هكذا استوى العرب الذين فسدت سليقتهم مع الأعاجم الذين لم ينشأوا على اللغة الفصيحة.

فكانت هذه العوامل و البواعث حافزا قويا دفعت إلى التفكير في وضع النحو، إضافة إلى رقي العقل العربي و نمو طاقته الذهنية نموأ أعده للنهوض لرصد الظواهر اللغوية، و تسجيل الرسوم النحوية تسجيلا تضطرد فيه القواعد، و تنتظم الأقيسة انتظاما يهيئ لنشوء علم النحو و وضع قوانينه الجامعة المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات و التراكيب الفصيحة، و من المعرفة التامة بخواصها و أوضاعها الإعرابية.(3)

و كانت البداية مع أبي الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) ثم ظهرت كتب و مؤلفات عديدة، و برزت مدارس نحوية متنوعة، انتشرت في مناطق مختلفة ممتدة من البصرة إلى الأندلس مروراً بمصر عبر أكثر من ثمانية قرون.

فكانت البصرة ثم الكوفة منبتي النحو، فيهما نما و ترعرع، و تعهده أئمة أعلام كالخليل ابن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، و سيبويه (ت 180 هـ)، و الأخفش (ت 180 هـ).

و أتيح للأندلس أن تظفر بطائفة من علماء النحو كابن خروف (ت 609 هـ) و ابن عصفور (ت 663 هـ) و ابن مالك (ت 672 هـ) الذي نظم قواعد النحو في منظومته الشعرية المختصرة و التي جمع فيها مقاصد العربية، و سماها (الخلاصة) واشتهرت

1 - أحمد أمين: فجر الإسلام: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: 11، سنة 1979م، ص: 152.
2 - محمد خير الحلواني: المفصل في تاريخ النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 01، سنة 1979م، ص: 30.
3 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط: 08، د. ت. ص: 13.

بالألفية لأنها ألف بيت، و ابن أجروم (ت 672 هـ) و الذي يعد من زعماء النحو، كتب متن نحوي نثري عُرف باسم الأجرومية.

و تبعاً لذلك سارت الحركة العلمية و امتد نشاطها، و اتسع ميدانها، و اتخذت أوطاناً جديدة كالمغرب و الشام و مصر، و نشط عدد كبير من العلماء، و كثر المنشغلون بالنحو، و دونوا كتباً كثيرة، و نظموا متوناً عديدة في قواعد النحو العربي، لكن و بدون شك، و باتفاق الدارسين و الباحثين و رجال المجامع اللغوية أن النحو العربي بقي يعيش أزمة حادة بالنظر إلى ما تعيشه اللغات العالمية الأخرى في نحوها و قواعدها، و أن السبب في هذه الأزمة التي يعيشها النحو العربي هو جموده - و لمدة زمنية طويلة جداً - على ما هو عليه، بينما تعرف لغات أخرى تطوراً و تجدداً و حركة مستمرة تماشياً مع العصر الذي توجد فيه، بينما انتهت حالة النحو العربي إلى درجة أصبح جل الدارسين يصفونه بمواصفات لا تليق أبداً بجمال اللغة العربية و مكانتها المطلوبة، يصفه أحدهم بأن حالة النحو أصبحت عبارة عن أحاجي و ألغاز، و ذلك لما فيه من طلاس و قصص يجدها الدارس أحياناً أقرب إلى النكتة منها إلى العلم الصحيح (1) و هذا سعيد الأفغاني يرى أنه إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر كانت العربية تدرس مثقلة بالحواشي و الشروح و التقارير و الردود، و عقم أساليب التدريس، و استظهار المتون في النحو و الصرف مما يجعل الدارسين يعانون في تعلم قواعد اللغة العربية. (2)

الصعوبة التي يعانيها المتعلم من النحو:

و قد انتبه القدماء فيما يرتبط بمسألة صعوبة النحو، فميزوا منهجياً بين مستويين: مستوى النحو العلمي و النحو التعليمي و كان تيسيرهم للنحو بتأليف عدد من الكتب التعليمية أو قل مختصرات تعليمية تناسب الناشئة و المتعلمين و تلبى حاجاتهم التعليمية، و تخلو من التفصيلات و الشروحات و التعليقات.

1 - عباس حسن: اللغة و النحو بين القديم و الحديث، دار المعارف، مصر، ط: 02 1971 م، ص: 71.
2 - عبد المجيد عيساني: النحو العربي بين الأصالة و التجديد، دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية، دار ابن حزم، رسالة دكتوراه، ص: 17.

فتصورهم لمصطلح التيسير " قائم على الانتقاء من جملة النحو العلمي، و تجنب الإطالة و التعمق في ذكر القواعد، و الاستعانة على توضيح الموضوعات بالأمثلة و التقليل من الشواهد، و الوقوف عند العلة التعليمية، و التمييز بين المستويات التعليمية " (1) مع أن الغاية في أصل نشأة النحو العربي كانت تعليمية.

و هو كما تمثله ابن جني و تصوره: " اكتساب قدرات و عادات لغوية شائعة بين أفراد المجتمع اللغوي العربي المتجانس، و لا يمكن أن يتحقق هذا الاكتساب إلا بالتعلم " (2) فأشكالية النحو لا تكمن في ذاته فهو كغيره من العلوم، و إنما في آلية عرضه.

إن من أهم مشكلات تعليم النحو أنه ما زال يُعطى بمعزل عن فروع اللغة الأخرى، فالنحو في درس النحو فقط، و لا نكاد نلمس له أثراً وظيفياً في دروس القراءة أو المحفوظات أو التعبير أو الإملاء، مما يسبب مشكلة عند المتعلم فالتكاملية اللغوية خير طريق لممارسة النحو و ذلك بالتركيز على النحو التركيبي لا النحو الإفرادي. و يمكن أن يمارس بالتدريب على القراءة و التعبير و تذوق النصوص. و إعطاء أهمية لتنمية المهارات الأساسية، فكل مرحلة تعليمية لها خصوصيتها، و كل مستوى من مستويات النظام اللغوي له خصوصيته، فلا بد بداية أن نعرف المرحلة و خصوصيتها، ثم نصمم المنهج وفقها.

القرآن و النحو:

مما لا شك فيه أنّ الصلة بين القراءات القرآنية - المشهور منها والنادر - و النحو متينة، و لعلّ في قول الدكتور **عبد العال سالم مكرم** ما يؤكد ذلك: " إنّ النّحاة الأوائل الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قرّاء: **كأبي عمرو بن العلاء، و عيسى بن عمر الثقفي، و يونس، و الخليل،** و لعل اهتمامهم بهذه القراءات وجّههم إلى الدراسة النحوية، ليلائموا بين القراءات و العربية، بين ما سمعوا و رَووا من القراءات، و بين ما سمعوا و رَووا من كلام العرب " (3).

1 - يؤخذ على القدماء: اهتمامهم بالنحو الإفرادي على حساب النحو التركيبي، و إبقاؤهم على الأمثلة الجافة و المصطنعة التي لا تستجيب لمتطلبات العصر، ينظر: محمد صاري، تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001 م، ص: 191 .

2 -/ أحمد حساني: النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي و الخطاب التعليمي، بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001 م، ص: 400.

3 -عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية، ص: 77.

" و القرآن الكريم - في قراءاته - خير حافظ لللغات و اللهجات، و الفضل في ذلك يرجع إلى عناية القراء و تدقيقهم في الضبط و تخريجهم في التلقي حتى إنهم ليراعون اليسير من الخلاف و يلقنونه و يدوتونه. " (1)

هكذا كان احتواء القرآن للتغيرات الإعرابية التي تطرأ بتغير القبائل، و مثل ذلك: إعمال (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين، و إهمالها عند التميميين، في قوله تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (2). أمّا مسألة (ضمير الفصل) فبنو تميم لا يهملونه، بل يعدونه مبتدأ، و يرفعون ما بعده على الخبر (3). قرأ بها الأعمش و زيد بن علي الآية: ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقِّ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ (4).

و هكذا فالقرآن الكريم الذي عُرف عنه بأنه معرب، و هل أدلّ على ذلك من قول الرسول الكريم مخاطباً المسلمين: " أعرّبوا القرآن و التمسوا غرائبه " فطلبه هذا دليل قاطع بأنّ القرآن معرب، و إعراب القرآن ضرورة يقتضيها المعنى مثل ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (5). و قوله: ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسُولُهُ ﴾ (6)، و قوله: عزّ و جل: ﴿ وَ إِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ ﴾ (7). هذه الآيات و غيرها لا تفهم الفهم الذي من أجله أنزلت إلا بالإعراب.

- 1 - من مقال للدكتور عبد الحليم النجار، مجلة كلية الآداب جامعة عين شمس، 1963م، ص: 12.
- 2 - المجادلة 58. ورش.
- 3 - محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، مكتبة النشر الحديثة بالرياض، د. ت. ص: 27/8.
- 4 - الأنفال 32. ورش.
- 5 - فاطر 35. ورش.
- 6 - التوبة 03. ورش.
- 7 - البقرة 124. ورش.

و من هنا كان اعتماد النحاة في كثير من شواهدهم على القرآن الكريم. و صفوة القول: إنّي أرى أنّ هناك تلازماً بين النحو والقرآن الكريم فالنحوي لا غنى له عن القرآن إذ هو مادة استشهاده للقواعد النحوية، و لا عجب في ذلك التلاحم بين النحو والقرآن الكريم و قراءاته، فالقرآن هو من هذب اللسان العربي من وحشي الكلام و غريبه، و ممّا يخرج عن الفصاحة. قال ابن خالويه: "قد أجمع الناس أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غيره"⁽¹⁾

و القرآن الكريم هو من خلّص اللغة العربية من شتات اللهجات الكثيرة، و هو إضافة لذلك جعل من اللغة العربية لغة عالمية تنطق بها الأمم، يضاف إلى ذلك أنّ القرآن الكريم كان له الفضل الكبير في تعويد اللغة و ضبطها، و هكذا - و بكل اطمئنان - يمكن أن أعدّ القرآن الكريم بمنزلة الروح من الجسد بالنسبة للغة العربية، بل قل بفضلها سادت اللغة العربية و تهذبت، و ضُبُطت قواعدها، و اتصلت حلقات عصورها، و انفتحت للعلوم و المعارف، و حفظت وحدتها.

إنّ الشكوى من صعوبة النحو قديمة، و الخصومة بين الشعراء و النحاة صورة من صور عدم الرضا، و بلغت تلك الخصومة ذروتها بين المتنبّي و ابن خالويه في القرن الرابع الهجري، لذلك ارتفعت أصوات تنادي بتيسير النحو منذ نهاية القرن الثاني الهجري، و ظهرت بشكل عملي في صورة كتب تعليمية ميسرة تلبّي حاجة الطلاب و المتكلمين. على سبيل المثال "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر (ت 180 هـ)، و "مختصر في النحو" للكسائي (ت 198 هـ) و تفاحة أبي جعفر النحاس (ت 328 هـ)، و جمل الزجاجي (ت 337 هـ)، و لمع ابن جني (ت 392 هـ).

و الملاحظ على هذه المؤلفات النحوية أنّها لم تقترب من أصول التفكير النحوي أو النظرية النحوية كما وضعتها البصرة، و إنما اتجهت إلى التطبيق و التعليم و الاختصار.

1 - قول ابن خالويه في المزهري في علوم اللغة العربية للسيوطي. ص: 129/1.

أما المحاولة الوحيدة التي تتصف بمبدأ التيسير و الإصلاح من ناحية و مناقشة الأصول و المبادئ النظرية التي وضعتها البصرة من ناحية أخرى و نقدها وفق أصول نظرية جديدة كانت محاولة ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) في كتابة "الرد على النحاة".

و منذ نشر ذلك الكتاب على يد الدكتور شوقي ضيف (1947م) حدثت ضجة كبيرة في الهيئات العلمية، و تردد ذكره في كثير من كتابات الباحثين و الدارسين المعاصرين عربا و مستشرقين، و وصف بعضهم منهج ابن مضاء بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة عند الأوربيين، و رأوا فيه دراسة رائدة في الفكر اللغوي العربي القديم.

إن نشأ النحو العربي فنّا تمرنت من خلاله ألسنة الناطقين بالعربية على طرائق الأداء تمكنت من طبائعهم، و تحول إلى علم انتظمت فيه قوانين و قواعد مجردة تدرس دراسة مستقلة، و ما أكثر ما يستحقه ذلك العلم من إعادة نظر لتيسيره وفق أسس و ضوابط و أدوات تعليمية تؤكد ضرورة تقويمها.

لذا كانت مسألة تيسير النحو حافزا للبحث في موضوع توزّع على المقدمة و ثلاثة فصول كان أولها التطرق لبعض قضايا النحو العربي و ثانيها جهود تيسيره عند القدماء أما الفصل الثالث فكان عبارة عن جهود تيسير قواعد النحو العربي عند المحدثين.

الفصل الأول:

من قضايا النحو العربي

المبحث الأول : علاقة النحو بعلوم اللغة الأخرى.

- 1- نشأة علوم اللغة العربية و تكاملها فيما بينها.
- 2- علاقة النحو بالدرس الصوتي و الدرس الصرفي.
- 3- علاقة النحو بالبلاغة عند القدماء و المحدثين.

المبحث الثاني : أهمية النحو في مستويات التواصل اللغوي.

- 1- تمهيد.
- 2- المعاني النحوية و المعاني الدلالية.
- 3- المستويات التواصلية.

المبحث الثالث : قراءة في تحول المنهج النحوي من المبني إلى المعنى.

- 1- خلفية تحول المنهج النحوي من المبني إلى المعنى.
- 2- نظام الارتباط في النحو العربي بين النظام المغلق و النظام المفتوح.
- 3- خصائص نظام الارتباط في النحو العربي من خلال النظامين المغلق والمفتوح.

المبحث الأول: علاقة النحو بعلوم اللغة الأخرى.

1. نشأة علوم اللغة العربية و تكاملها فيما بينها:

لقد كانت علوم العربية أول أمرها جسدا واحدا لا انفصام لأجزائه المتلاحمة، و كان ذلك على مستوى المصطلحات، كما كان على مستوى الموضوعات.. فمع بداية الدراسة والبحث ساد استعمال عدة مصطلحات تدرجت في الظهور و التداول، منها ما يتصل بالجانب الصوتي، و منها ما يتصل بالجانب الصرفي، و منها ما يتصل بالجانب البلاغي.. و من هذه المصطلحات مثلا: العربية و النحو و الإعراب و البيان و الفصاحة و البلاغة و المجاز.. وغيرها. و كانت هذه المصطلحات أحيانا تتداخل فيما بينها بحيث إذا أطلق أحدها فهم منه الآخر. فقد استعملت مصطلحات العربية و الإعراب و الأدب للدلالة على النحو. و استعمل البيان و الفصاحة للدلالة على البلاغة.. و دخلت بعض العلوم في حيز علوم أخرى كانت أكثر تداولاً و أشهر استعمالاً، كما هو الشأن في علم الأصوات و علم الصرف اللذين ضمّهما علم النحو. و قد كانت المصطلحات مع نشأة علوم العربية ذات دلالة لغوية شاملة غير دقيقة.. و لم يكن ثمة من تمييز بين العلماء في تخصصاتهم، فلم يكن يعرف عن أحدهم بأنه نحوي أو بلاغي أو فقيه أو أديب من غير أن يكون ملماً بهذه العلوم جميعها.. حتى لقد أطلقت تسمية الأدباء على النحاة أحيانا، و أطلقت تسمية النحاة على البلاغيين. إلى غير ذلك من التداخل الناتج عن تلك الموسوعية التي كان يتميز بها علماء العربية الأوائل..

و أما على مستوى الموضوعات فلا يمكن أن نقرر أن أحد هذه العلوم قد نشأ نشأة مستقلة إلا علم النحو الذي حظي بما لم يحظ به غيره من العلوم الأخرى، على الرغم من وجودها في ثناياه.. و هذا راجع إلى عوامل عديدة كان من أبرزها صون النص القرآني عن اللحن بوضع قانون من شأنه أن يحول دون تلك الانحرافات التي تسلطت على النص القرآني. ثم يأتي الكشف عن أسرار اللسان العربي. و إنّ المتصفح لكتب الأوائل من علماء العربية ليلحظ هذا التكامل بين علوم العربية و ذلك التداخل في موضوعاتها حين نشأتها..

و قد كانت الثقافة العربية وعاءً شاسعاً شاملاً يضمُّ أشتات المعارف العربية.. هذا ما نجده في كتب مثل **البيان والتبيين للجاحظ** ، و **الكامل للمبرد** ، و **الأمالي للقالبي** ، و **العقد الفريد لابن عبد ربه** ، و غيرها كثير نسج على منوالها، و إذا تصفحنا بعض موضوعاتها - بحثاً عن موقع "البلاغة" فيها- سنجدتها متزجة بمباحث من اللغة و النحو و المنطق و التفسير و الرواية.. فإذا تجاوزنا تلك الدراسات الموسوعية إلى نوع آخر من الدراسات التي اهتمت باللغة و النحو فإننا نجد أن البلاغة أو المباحث التي اعتبرت فيما بعد من مسائل علم البلاغة و قضاياها - ماثلة في هذه الدراسات و ليس هذا بأمر مستغرب، فالعلوم العربية اللغوية تتكامل، كما أن منشأها واحد و هدفها واحد، و إن اختلفت طرق الوصول إلى هذا الهدف.(1)

نستخلص مما سبق أن علوم العربية نشأت علماً واحداً متكامل الجوانب متحد الأجزاء، و أن العالم الواحد كان عليه أن يعرج على كل العلوم ينهل منها و يفيد فيما يتناوله من المسائل، فجاءت دراساتهم و بحوثهم غنية بالفوائد ثرية بالمعارف، يكمل بعضها بعضاً و يزيده وضوحاً و جلاءً..

و من المفيد - كما يقول الدكتور **كمال بشر** - "أن نذكر أن هذه العلوم أو هذه الفروع تكون في مجموعها كلا متكامل، و إن كل واحد منها مرتبط بسابقه و لاحقه ارتباطاً وثيقاً، بحيث لا يجوز الفصل بينها فصلاً تاماً، و كلها ترمي إلى هدف نهائي واحد هو بيان خواص اللغة المدروسة و مميزاتها."(2)

و فيما يلي من الأسطر سنتكلم عن العلاقة بين هذه العلوم من خلال بيان صلة النحو بالدراسة الصوتية، و الصرفية و البلاغية.

2. علاقة النحو بالدرس الصوتي:

لقد اهتم علماء النحو بالدراسة الصوتية فتكلموا عن مخارج الحروف و صفاتها، و قسموها إلى مجهورة و مهموسة، و رخوة و شديدة. و المتصفح لكتاب إمام النحاة **سيبويه** يجده زاخراً بألوان الدراسة الصوتية. و لا زالت أبحاثه في هذا الميدان شامخة أمام ما توصلت إليه الدراسات الحديثة. و تبعه في ذلك من جاؤوا بعده **كالمبرد في (المقتضب)** ،

1 - د/ محمد حسين عبد الله: أصول النظرية البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1996: ص 156 - 157.

2 - د/ كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ص84.

وابن جني في سر صناعة الإعراب.. و كذلك فعل غيرهما من العلماء على امتداد العصور اللاحقة. و يمكننا القول بان نحاة العربية هم أول من خصّ علم الأصوات بدراسة مستفيضة. و تتجلى العلاقة بين النحو و علم الأصوات في مظاهر عديدة من الدرس النحوي منها ما يتعلق بصرف الاسم بوجود الحركات الثلاث في آخره، و كذلك التتوين. و هو ما يشير إليه ابن الأنباري قائلاً: " فإن قيل: لم جعلوا التتوين علامة للصرف دون غيره؟ قيل: لأنّ أولى ما يُزاد حروف المد و اللين. و هي الألف و الياء و الواو، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها. ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياءً في الجر لانكسار ما قبلها... و كان التتوين أولى من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة. ألا ترى أنه غنة في الخيشوم، و أنه لا معتمد له في الحلق فأشبهه الألف إذا كان حرفاً هوائياً. "(1)

و منها ما يتعلق بحروف الإعراب في المثنى و جمع المذكر السالم. فقد ذكر النحاة أنّ الإعراب بالحروف هو فرع من الحركات. فالمفرد أصل يقابله الإعراب بالأصل أي بالحركات. و المثنى و الجمع المذكر السالم يقابله الإعراب بالفرع أي بالحروف... و لما كانت التثنية أكثر و الجمع أقل جعلوا الأخف و هو الألف للأكثر، و الأثقل و هو الواو للأقل ليعادلوا بين التثنية و الجمع. و أشركوا بينهما في النصب و الجر (2).

و من ذلك ما يتعلق بجزم المضارع فقد عللوا جزم فعل الشرط و جوابه في الجملة الشرطية بضرورة التخفيف في الكلام، و تجنب الثقل الناتج عن طول الجملة الشرطية بسبب توالي الأصوات و كثرتها..

و من مظاهر تجنب الثقل و صعوبة النطق ما يكون من تحريك آخر الفعل المضارع المشدّد في حالة الجزم، كما في قولنا: لم يمدّ، لم يستعدّ و ما شابه ذلك. إذ إنّ تسكين الحرف الأخير المشدّد يؤدي إلى التقاء ساكنين، و هو ما لا تقبله العربية.

و نسوق مثالا آخر في باب البناء على الفتح. فالفتحة أخف عند النحاة من بقية الحركات، و هو ما أثبتته الدراسات الحديثة لما في النطق بها من الاتساع في تجويف الفم.

1 - ابن الأنباري: أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق 1957: ص 35 - 36.
2 - ابن الأنباري: أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق 1957: ص 48 - 49.

"و أيا يكن الأمر فإنّ ما بُني على الفتح في لغتنا لا يبعد أن تكون أسباب بنائه محصورة في هذه الخقّة، أو في طلبها، هرباً من استئثار لفظ حين يكثر شيوعه على ألسن الناس." (1)

إنّ الدرس الصوتي أساس كل دراسة لغوية، كما صرّح بذلك هنري سويت H. sweet

سنة: 1902. فهل يدفعنا مثل هذا القول إلى أنماط جديدة من الدراسات اللغوية تتطرق لا من مبدأ تقطيع أوصال اللغة نحواً و صرفاً و دلالة و صوتيات. و إنما من مبدأ كونها وحدة متكاملة مرصوفة البنيان، أو جسداً سوياً لا نستطيع فهم وظيفة عضو منه إلا بما له من علاقة أخوة أو قرى مع باقي الأعضاء. (2)

و إذا نظرنا في بناء اللغة العربية وجدناها تتطرق من الأصوات في مرحلتها الأولى، و هي ذات مزايا و خصائص تنفرد بها في نظامها الصوتي، سواء ما تعلق منه بالجانب النطقي أو ما تعلق بالجانب الوظيفي.

و تأتي بعد ذلك المرحلة الثانية التي تتمثل في الأبنية الصرفية و الصيغ التي تكون عليها المفردات ليتم الوصول إلى مستوى أشمل و أوسع هو مستوى التركيب و التأليف، وهو استعمال الأبنية و الصيغ الصرفية داخل الجملة وفق قواعد و قوانين و أحكام و ضوابط منظمة. و منه على مستوى النص الذي يتألف من مجموع التراكيب. و هنا تكمن العلاقة بين النحو و علم الأصوات في أنّ الدراسة الصوتية هي المنطلق نحو الدراسة التركيبية. و يتم ذلك عبر المستوى الصرفي. و ربما يجوز لنا أن نقول إنّ الأصوات هي المادة المباشرة للصرف، و الصرف هو المادة الأساسية الأولى التي لا بدّ منها للوصول إلى الدراسة النحوية.

و لقد أصبح معروفًا في حقل الدراسات الحديثة أنّ " دراسة علم الصرف تعتمد اعتماداً أساسياً على معطيات علم الأصوات بشقيه الفوناتيكي و الفونولوجي، ذلك لأنّ موضوعات علم الصرف مرتكزة في أساسها على ما يقدمه علم الأصوات من حقائق، و ما يرسمه من حدود. و لأنّ الظواهر الصوتية تلعب دوراً بارزاً في تحديد الوحدات الصرفية و بيان قيمتها. " (3)

1 - ابن الأنباري: أسرار العربية، تح: البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق 1957: ص 48 - 49.
2 - د/عبد الفتاح الزين: بين الأصالة و الحداثة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط1، سنة 1999، ص: 170.
3 - د/عبد الفتاح الزين: بين الأصالة و الحداثة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط1، سنة 1999، ص: 158.

3. علاقة النحو بالصرف:

من الطبيعي أن يكون الصرف مرافقا للنحو منذ نشأته الأولى، ذلك أنه كان جزءا ملازما له كما بينا فيما سبق. و إنَّ الأخطاء التي أدت إلى وضع القواعد النحوية كانت على مستوى التراكيب و البنى و الصيغ في آن واحد. كما أننا لا نجد تفريقا بين العَلَمين لدى الأوائل الذين ألقوا النحو. فقد كانت كتب النحو مشتملة على الموضوعات الصرفية. و الأمثلة على ذلك كثيرة في كتاب سيبويه و من جاؤوا بعده.

و لعل العبارة الشافية لابن جني في تعريف النحو تزيد هذا الارتباط قوة و وضوحا، فهو يقول عن النحو بأنه " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره كالثنائية و الجمع و التحقير و التكسير و النسب و التركيب و غيره. ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها و إن لم يكن منهم. و إن شذ بعضهم عنها ردَّ به إليها. " (1) و نحن نستطيع أن نستخلص من هذا التعريف عدة مسائل مهمة منها أن النحو

الصحيح هو ما كان على شاكلة الكلام العربي الفصيح لا ما كان مقيدا بالقوانين المعيارية القاسية التي طغت على الدرس النحوي فيما بعد. و منها أن النحو يشمل الإعراب الذي هو جزء منه، كما يتناول دراسة التراكيب و لا يقتصر على المفردات، و منه أنه يشمل الموضوعات الصرفية. و بهذا يكون الصرف كذلك جزءا من الدرس النحوي. و هذه النقطة الأخيرة هي التي تعنينا أكثر من غيرها في هذا المقام لنبين أن علاقة النحو بالصرف هي علاقة الكل بالجزء. بل إنهما كانا علما واحدا إلى زمن ابن جني على الأقل.

فالنحو و الصرف - على هذا - " بوجه خاص حقهما أن يكونا علما واحدا يُبحثان معا بالنظر للتداخل الذي يكتنفهما. و لم يفصل العلماء العرب بين النحو و الصرف فصلا قاطعا، بل مزجوا بينهما فيما كتبوا، حتى إنَّ كتب النحو - منذ سيبويه - تشتمل على النحو و الصرف معا. " (2) و قد درج النحويون القدامى على تناول مواد علم الصرف في مدخل الدراسة النحوية. و اعتبرت قسما من دراسة النحو. و طبيعة الارتباط بين النحو و الصرف مستمدة من علاقة بنية الكلمة ببنية التركيب. "

1 - ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952، ج1، ص: 34.

2 - د/سميح أبو مغلي: في فقه اللغة و قضايا العربية، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، سنة 1987، ص: 115.

و يتصل الدرس النحوي العربي بالاسم و الفعل و الحرف الذي يربط المعنى مع غيره في ائتلاف الكلمات. و الصلة بين النحو والصرف صلة متينة في اللغة العربية. و إن أحكام الكلمة تأتي في إطار الجملة مع العلاقات النحوية التركيبية، و تكون في خدمتها. و بذلك لا يمكن الفصل بين النحو والصرف في المواقف الوظيفية. و إن دراسة الصرف تكون في خدمة السياق النحوي. و لا نستطيع الاهتمام بأحدهما دون الآخر.⁽¹⁾

و هو ما دعا إليه **عبد القاهر الجرجاني** قائلاً: " هذا، و أمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توحي معاني النحو بين الكلم. و إنك ترتب المعاني في نفسك ثم تحذو على ترتيب الألفاظ في نطقك. و إنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيها نظم و ترتيب.⁽²⁾ فكلام **الجرجاني** وهنا عن الألفاظ إنما هو من حيث كونها وحدات صرفية ذات دلالة معنوية بما تحمله من معاني النحو. و ما هذه المعاني إلا أفكار منظمة مرتبة تجول في خاطر المتكلم قبل أن يفصح عنها، فإنه يكون عندئذ قد صاغها في نظام معين وفق ترتيب مقصود بحيث يؤدي ذلك إلى إصابة الأغراض الكامنة في نفسه. فالملاحظ إذا أن المعنى النحوي المراد التعبير عنه لا بد أن يمرّ عبر الكلمات التي هي مادته الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها بحال.

و لزيادة بيان العلاقة الوثيقة بين النحو و الصرف نقول متسائلين: كيف يمكن تمييز أنواع الأفعال..؟ و كيف يتم التعرف إلى أشباه الفعل من المشتقات و ما تفيده من دلالات..؟ و كيف يكون إعراب المثني و الجمع، و الممنوع من الصرف.. أليس ذلك انطلاقاً من اعتبارات صرفية تتعلق بالأوزان و الصيغ؟

و الصرف عند البعض يذوب في النحو، فما هو إلا وسيلة لا قيمة لها بمعزل عن النحو. و هو "مقدمة للنحو أو خطوة تمهيدية له... و ليس غاية في ذاته. إنما هو وسيلة و طريق من طرق دراسة التراكيب و النص اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو..

1 - د/وليد محمد مراد: المسار الجديد في علم اللغة العام، مطبعة الكواكب، دمشق، سورية، ط1، سنة 1986، ص: 146.

2 - عبد القاهر الجرجاني: دلالات الإعجاز في علم المعاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت 2002، ص: 127.

و نتائج البحث في الصرف لا قيمة لها و لا وزن ما لم توجه إلى خدمة التركيب. (1) ذلك أن الغاية من الدراسة اللغوية إنما تنصب على الجملة لا على المفردات. بل إن هؤلاء يرون أن تُضمّ بعض الموضوعات النحوية إلى الصرف، كتلك التي تتعلق بتقسيم الجملة إلى اسمية و فعلية. و ما يتعلق بقضايا العدد و غيرها. و هذا يعني اعتبار النحو و الصرف علما واحدا. كما اعتبروا كثيرا من موضوعات الدراسة الصرفية من صميم الدراسة الصوتية كالموضوعات المتعلقة بالأوزان، و موضوعات الإبدال و صيغ الجموع و غيرها.. و هذا يعني ارتباط علم الصرف بعلم الأصوات كما ارتبط بعلم النحو (2) فالصرف على هذا حلقة وصل بين الدراسة الصوتية و الدراسة النحوية التركيبية. وهذا يدل على تكامل علوم اللغة العربية فيما بينها تكاملا لا سبيل إلى إنكاره أو محاولة فصل بعضها عن بعض فإن يكن من فصل بين علم و آخر. فإنما يكون ذلك لاتساع مجال الدراسة في هذا العلم أو ذلك، وفقا لخصوصيات كل علم. غير أن ذلك لا يعني استقلال كل علم عن الآخر. ذلك أن الدراسة التركيبية هي المقصودة، و لا سبيل إلى الوصول إليها إلا بالانطلاق من درس الصوتي مرورا بالدرس الصرفي. فالفصل بين هذه المستويات إذا لا يكون إلا لدواعٍ منهجية من خلال البحث النظري. أما في الجانب التطبيقي فلا يمكن الفصل بين هذه العلوم لشدة اتصالها بعضها ببعض، و قوة تكاملها فيما بينها.

4. علاقة النحو بالبلاغة عند القدماء:

لقد ارتبط النحو العربي بالقرآن الكريم بوشائج متينة، لأن اللغة مادة النحو و ميدانه ففرض على الفقيه أن يكون عالما بلسان العرب، ليفهم عن الله - عز و جل - و عن النبي صلى الله عليه و سلم. و يكون عالما بالنحو الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي نزل به القرآن الكريم، و به يفهم معاني الكلام التي عنها باختلاف الحركات و بناء الألفاظ (1) فكما هو النص القرآني، و فن القول العربي، مادة النحو الأولى التي غذته و نمت فيها جذوره و براعمه، فإن هذا النص القرآني نفسه، و فن القول العربي ذاته مادة البلاغة العربية الأولى التي غذتها و نمت فيها جذورها و براعمها أيضا...

1 - د/كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ص84.

2 - المصدر نفسه: ص: 85.

فمن العوامل الأولى في نشأة البلاغة العربية فهم النص القرآني، من خلال بيان إعجازه، و البحث في ألفاظه و تراكيبه و أساليبه و معانيه و صورته و مجازاته و نظمه فجزور هذين العلمين واحدة، و ميدانهما واحد، و عوامل وجودهما تكاد أن تكون واحدة، فهما علمان يكمل كل منهما الآخر و هذا التكامل هو تكامل بين التراكيب و معانيها. و هو على قدر من القوة و الضرورة بحيث لا غنى لأحدهما عن الآخر " فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل، و المعاني بغير النحو طافية و لعل من صور التكامل بين العلمين أن نرى علماء المعاني يقبلون قبول التسليم أهم أصل من أصول النحو وهو(أصل الوضع) سواء أكان هذا الأصل مرتبطاً بنمط الجملة، أم كان مرتبطاً بالعلاقات الداخلية و القرائن الدالة على المعاني المفردة فيها. وأول ما قبلوه من ذلك، أن الأصل في كل جملة أن يكون لها ركنان أساسيان، لأبد منهما في تكوينها و هما "المسند إليه و المسند"⁽²⁾ فالمعاني يدرس أساليب التعبير في أحوالها المختلفة و صورها المتعددة، بما يكون فيها من ذكر و حذف و إظهار و إضمار، و فصل و وصل و ما إلى ذلك ليكشف عن أسرارها المصونة، و يستخرج لطائفها المكنونة، حتى ليصح أن يسمى بالبلاغة النحوية أو بالنحو البلاغي⁽³⁾ و للنظر إلى هذه اللفتة الذكية من هذا العالم القدير أوردتها في أثناء كلامه بقوله: ألا ترى أنك لو قلت: يا زريد، و أنت تحادثه لم يجز، لأن الموقف و المقام و مقتضى الحال لا يتطلب هذا الأسلوب في أثناء المحادثة، فلم ينظر سيبويه إلى ضبط أواخر الكلم فقط، و إنما اهتم بالأسلوب الذي يعبر عن الموقف بوضوح و دقة و صدق..

بعد هذا الذي أوردته سيبويه، فهل بقي لزاعم أن يزعم و يدعي أن النحو العربي لم يهتم بالمعنى و مقتضى الحال، والظروف الاجتماعية و النفسية المؤثرة في فن القول، و إنما كان همه الصياغة و ضبط أواخر الكلم في الجملة العربية؟ لا ليس الأمر كما زعموا و يزعمون.

1 - ابن حزم: الأحكام في أصول الأحكام، القاهرة، ط2، ص: 193.

2 - د/تمام حسن: الأصول، دار الثقافة، دار البيضاء، ط1، سنة 1981، ص: 344.

3 - د/ علي النجفي ناصف: سيبويه إمام النحاة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة 1953: ص: 189.

و قد أشار سيبويه إلى العلاقة القائمة بين النحو و البلاغة و كان اهتمامه بالتأليف و النظم واضحا جليا، مراعيًا فيه أحوال النحو معتمدا فيه نوعا من الدقة في الاستعمال، إذ يرى أن لكل شكل من أشكال النظم معناه و يظهر ذلك كله من خلال عقده فصلا كاملا في كتابه، أسماه "باب الاستقامة من الكلام و الإحالة. فالمستقيم الحسن كقولك: (أتيتك أمس). و أمّا المحال: فأن تنقض أول كلامك بآخره: (أتيتك غدا)، و أمّا المستقيم القبيح: فأن تضم اللفظ في غير موضعه، نحو قولك (قد زيدا رأيت)، و أمّا المحال الكذب، فقولك: (سوف أشرب ماء البحر أمس).⁽¹⁾ و بهذا يظهر أن سيبويه قد تفتن لمفهوم النظم قبل غيره ، ثم إن المتصفح لكتاب سيبويه يرى أنه لم يفرق بين النحو و البلاغة، و لم يكن النحو - عنده - مجرد النظر في أواخر الكلمات من حيث الإعراب، و إنما النحو عنده يشمل هذا ويشمل أيضا الجملة و نظمها و تركيبها، و بيان ما فيها من حسن و قبح، و لا شك أن هذا كله لا يشمل علم النحو فحسب، و إنما يشمل أيضا علم البلاغة.⁽²⁾

و تواصلت جهود العلماء بعد سيبويه على السمت الذي سلكه في توحيد منهج البحث و الدراسة. فهذا عالم اللغة المبرد في ردّه على الفيلسوف يبين تلك العلاقة القوية و العروة التي لا تنفصم بين التراكيب و المعنى النحوي الذي يدل عليه، و ما هو إلا البلاغة فيما أصبح يدخل فيما بعد ضمن أضرب الخبر عندما استقلت البلاغة عن النحو.. فقد روى الجاحظ أن الفيلسوف الكندي قال للمبرد " إنكم تكثرون في الكلام فسأله: و فيم؟ فقال له: إنكم تقولون عبد الله قائم، و إنّ عبد الله قائم، و إنّ عبد الله لـقائم، و المعنى واحد. فإذا بالمبرد يفكر ثم يجيب عليه قائلاً: كلا، ليس المعنى هنا واحدا. لأن (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه. أما (إنّ عبد الله قائم) فجواب لسائل. و أما (إنّ عبد الله لـقائم) فجواب لمنكر. "⁽³⁾

فالمبرد نحوي بلاغي في آن واحد، إذ بيّن أسرار هذه التراكيب النحوية من جهة تنوّع المعاني و الأغراض التي يفيدها كل تركيب، و يتميز به عن الآخر. فهو بذلك يراعي الجانب الدلالي لكل عبارة نحوية.

1 - ينظر: سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج1، ص25 - 26.

2 - د/ عبد الله أحمد جاد الكريم: النحو العربي عماد اللغة و الدين، مكتبة الآداب، ط1، 1422هـ - 2002م، ص: 99.

3 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت 2002، ص: 242.

كما أنه يراعي حال المتلقي التي تتغير التراكيب وفقا لها. فقد يحتاج المتلقي إلى مجرد الإخبار بالحكم، و قد يحتاج إلى توكيد الحكم بنسبة معينة، و قد تزداد درجة توكيد الحكم إذا اقتضت حال المتلقي ذلك.. و قد تخرج التراكيب عن ظاهر حال المتلقي إلى اعتبارات بلاغية أخرى، و ملابسات و قرائن تحيط بعملية التواصل. و هذا ما سماه البلاغيون (الخروج عن مقتضى ظاهر حال المخاطب) و يتم ذلك بالتبادل و التداخل بين الحالات الثلاث التي تكلم عنها المبرد. و هذه الاعتبارات تمثل الحال الحقيقية للمتلقي، مع أنها غير ظاهرة. و هي تقابل الحال الظاهرة التي لا يُلتفت إليها لأنها ليست حقيقية، و نستخلص من هذا أن التراكيب لا تنفك عن دلالاتها و أنه ينبغي مراعاة حال المتلقي حتى و إن كانت غير ظاهرة إذا أردنا للكلام أن يصيب مواضعه.

و يرى البعض أن ابن جني أول من أشار إلى تداخل العلمين ذلك أن " إن المعاني النحوية عند ابن جني ليست مجرد فاعل مرفوع أو مفعول منصوب، بل هي تتداخل تداخلا تاما في المعاني البلاغية، التي يوردها الكاتب و يعد عبد القاهر الجرجاني أكثر العلماء اهتماما و تفصيلا للعلاقة القائمة بين النحو و البلاغة، و يتجلى ذلك من خلال نظريته المشهورة الموسومة بـ"النظم" إذ يقول " و اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو.. و ذلك أننا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب و فروقه " (1)

و الملاحظ أن هناك أبحاثا بلاغية كثيرة اعتمد فيها الجرجاني على معاني النحو و هي تصادف القارئ في كثير من صفحات " الدلائل "، فالدراسة البلاغية ما هي إلا دراسة لغوية تدخل في إطار النحو بمعناه الدقيق. و قد تطرق عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم التي عُرف بها و عُرفت به إلى موضوعات متنوعة تشمل التراكيب و الأساليب كالنقد و التأخير و التعريف و التوكيد و الذكر و الحذف و الفصل و الوصل و القصر و الشرط و غيرها.. سماها معاني النحو و أحكامه. و هي موضوعات تناولتها قبله كتب العلماء الأوائل الذين لم يكونوا نحاة و حسب أو بلاغيين و حسب، و إنما كانوا نحاة

1 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت 2002، ص: 127.

و بلاغيين في آن واحد، و من هؤلاء الخليل بن أحمد و سيبويه ثم المبرد و ابن جني وغيرهم.. و تناولتها بعده كتب النحو و البلاغة عندما انفصلت البلاغة عن النحو و أصبح التمييز جليا بين العلمين و التفريق واضحا بين البلاغيين و النحاة.. و ما كان النظم عند الجرجاني سوى تعلق الكلام بعبءه ببعض و جعل بعضها بسبب من بعض.. أو هو توحي معاني النحو و أحكامه.

و لقد تكلم عبد القاهر في شأن المعاني و إدراك الأغراض الكامنة في التراكيب، وهي ما عبّر عنه بالمعاني الثواني المستخلصة من الكلام. و على هذا كان تركيز علم المعاني على ما تحمله التراكيب و الأساليب من الدلالات و المعاني و الأغراض. و هذا ما أغفله كثير من النحاة المتأخرين الذين قصروا النحو على قواعد الإعراب اللفظي، و على العامل وما له من أثر، فتكلموا عن القوة و الضعف و التأثير و ما إلى ذلك من المصطلحات المنطقية التي كانت سببا في تدمير الدارسين للنحو و إعراضهم عنه، كما كانت سببا في ظهور عدة محاولات منها ما يروم تعديل النحو و تخليصه من بعض الشوائب. و منها ما يدّعي تجديده. على ما في هذه الاجتهادات من التوفيق تارة و مجانبة الصواب تارة أخرى.. و كان الرجل قد استطاع أن يدرك أن علم النحو لا يكفي فيه أن يكون علما تعرف به أحوال أواخر الكلمات إعرابا و بناء، و إنما هو علم نظم الكلم و ما يتصل به، في ضوء المعنى، من نظام ترتيب الكلمات في الجمل، و مقاصد التقديم و التأخير، و الذكر و الحذف، و فروق في التعبير بين الخبر الاسمي و الخبر الفعلي... إلخ. و من ثم أرجع كل مزية للتعبير أو فضل فيه إلى نظم الكلم و معاني النحو.

و لما جاء السكاكي تناول موضوعات علم المعاني بطريقة تختلف عن طريقة العلماء الأوائل " الذين ذكرناهم و تختلف كذلك عن طريقة عبد القاهر الجرجاني فقد جعل الكلام قسمين هما: الخبر و الطلب. و تكلم في الأول عن الموضوعات الخبرية الإسناد الخبري، و تناول أنواع الخبر و أغراضه و مؤكداته و خروجه على مقتضى الظاهر. ثم انتقل إلى المسند و المسند إليه فتكلم عن حذفهما و ذكرهما، و تعريفهما و تنكيرهما، و تقديمهما و تأخيرهما.. و غير ذلك من حالاتهما المختلفة.. كما تناول موضوعات الفصل و الوصل و الإيجاز و الإطناب و القصر.. و تكلم في الثاني عن الموضوعات الإنشائية و هي: التمني

و الاستفهام و الأمر و النهي و النداء. ثم انتقل إلى استعمال الخبر بدل الإنشاء و العكس.. و تناول موضوعات أخرى بعد ذلك..

و مهما يكن من أمر، فإنّ هذه الموضوعات التي تناولها علماء العربية الأوائل بصفة شاملة في كتبهم و تناولها البلاغيون المتأخرون - بدءا بالسكاكي و من تبعه - ضمن علم مستقل هو علم البلاغة، و ضمن فرع مستقل منه هو علم المعاني.. كما تناولها النحاة المتأخرون في كتبهم.. هذه الموضوعات هي موضوعات نحوية بلاغية في آن. و ليس من اليسير تجريد البلاغة منها، كما إنه من غير الممكن فصلها عن النحو. بل هي موضوعات مشتركة بين الدراسة النحوية و الدراسة البلاغية، تستمد من النحو أشكال التراكيب والأساليب و من البلاغة ما تحمله هذه التراكيب و الأساليب من ألوان الدلالة و الذوق الفني. وهي تلتقي في المعاني و الأغراض المراد التعبير عنها. إذ لا تجدي التراكيب مجردة من المعاني، و لا تدرك المعاني المراد التعبير عنها ما لم يتم اختيار التراكيب المناسبة لها.

على أنه ليس من بأس في أن يكون لدراسة الجملة العربية علمان أحدهما يعنى بصحة التركيب النحوي و الآخر يحفل بما وراء هذه الصحة من مطابقة الكلام لمقتضى الحال، و ما تدل عليه القرائن من معان جديدة تفهم من السياق، بقطع النظر عن أن يكون الأول منهما منتميا إلى الدرس النحوي و الآخر إلى الدرس البلاغي. (1)

فالنحو على هذا هو - بعد التركيب و الصياغة - سياق و مقام و معنى و دلالة. وهو أيضا فنّ و ذوق و إبداع، و ليس أشكالا خالية لا حياة فيه.. و لكي يكون كذلك لا بدّ أن يقترن بالبلاغة.

و نحن لا نقول بأنّ النحو هو البلاغة، و أنّ البلاغة هي النحو. و إنما نقول بضرورة التكامل بينهما بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر. و لا ينبغي أن يُنظر إلى النحو على أنه مرادف للإعراب. فالإعراب ما هو إلا جزء من النحو يعين على الفهم و إيضاح الدلالات و تحديد المعاني...

كما لا ينبغي أن يُنظر إلى الإعراب في مفهومه تلك النظرة الشكلية المحضنة بعيدا عن المعنى. بل من الأنسب أن ينظر إليه انطلاقا من معناه اللغوي الذي يعني البيان

1 - د/ محمود أحمد نخلة: في البلاغة العربية (علم المعاني) دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص: 5 - 6.

و الوضوح و الظهور. و هي كلها صفات ينبغي أن يتم إسقاطها على المعنى لتصحيح مفهوم الإعراب.

تقول الدكتورة بنت الشاطئ في معاني النحو عند عبد القهار: " و يحدد معنى النظم و التأليف بأنه ليس شيئاً غير توحي معاني النحو و أحكامه فيما بين الكلم... و هو يتجه بمعاني النحو إلى مواضعها في نسق الكلام و نظم الأسلوب لا إلى الصنعة الإعرابية التي تجري بمعزل عن المعنى." (1)

و بهذا لم تعد قواعد النحو لدى عبد القهار جافة مقصورة على الإعراب كعهدنا بها، و إنما أضحت من وسائل التصوير و الصياغة، و مقياساً دقيقاً يهتدي به في نظم الكلام.

5 - علاقة النحو بالبلاغة في آراء المحدثين:

يرى بعض الباحثين أن البلاغة منفصلة عن النحو، و أن لكل منهما مجاله الخاص به. و من هؤلاء الأستاذ أحمد الشايب. الذي لا يفصل بين النحو و الصرف، فهو يتكلم عنه في معرض كلامه عن النحو. أما البلاغة فمهمتها غير مهمة النحو. إذ يقول في هذا الشأن: "فالنحو يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية و تصريفها و بيان علاقاتها معاً في الجمل و العبارات، ثم يعيننا كذلك في تكوين التراكيب الصحيحة و الفقر المترابطة الأجزاء و بذلك تنتهي مهمته ما دام حقق لنا صحة العبارة في ذاتها بصرف النظر عن صلتها بالقراء أو السامعين. و على الفن البلاغي بعد ذلك أن يتصرف في العبارة - مع بقاء صحتها - تصرفاً يجعلها سلسلة قوية التأثير بعيدة عن التناثر سهلة قريبة الفهم، فقد تكون العبارة صحيحة التكوين النحوي، و لكنها مع ذلك سقيمة التراكيب صعبة الفهم لا ترضي الذوق" (2)

1 - د/ عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ): الإعجاز البياني للقرآن، دار المعارف، مصر، 1971م، ص 107.

2 - أحمد الشايب: الأسلوب، مكتبة النهضة المصرية، ط 6، ص: 26.

فبعد أن يؤدي النحو مهمته المتمثلة في تحقيق صحة العبارة و سلامتها نحويا و صرفيا يأتي دور البلاغة التي تتمثل مهمتها في تحقيق الجانب الذوقي للكلام، بحيث يكون مناسباً للمقامات و أحوال المخاطبين.. و من هذا نتبين أن ثمة تكاملاً بين العلمين. و يرى آخرون أن البلاغة و النحو متكاملان من خلال علم المعاني على الرغم من وجود بعض الفروق بينهما، و هي فروق تعود إلى طبيعة كل علم. لكننا نجد رأياً آخر للدكتور تمام حسان نجده ينطلق فيه من مذهب عبد القهار الجرجاني في نظرية النظم ليجعل علم المعاني نوعاً من الدراسة النحوية، لكن ليس على طريقة النحويين الذين عُنوا بالمفردات والأدوات، و إنما على طريقة البلاغيين الذين عُنوا بدراسة التراكيب و الأساليب.. و على هذا فهو يدعو إلى ضم علم المعاني إلى النحو، بل يراه قمة الدراسة النحوية، ذلك أن علم المعاني عنده ألصق بالنحو منه بالنقد الأدبي، إذ يقول: " إن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني، حتى إنه ليحسن في رأبي أن يكون علم المعاني قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها إن صح هذا التعبير... "

و لكن هذا الطابع الذي اُتسم به علم المعاني من بين علوم البلاغة جعل هذا العلم جزءاً من النحو و صيره كالنحو صنعة مضبوطة لا منهجاً ذوقياً للنقد الأدبي. (1) و انطلاقاً من نظرية النظم للجرجاني دعا آخرون إلى تجريد البلاغة من علم المعاني ليتم ضمّه إلى النحو باعتبار هذا الفرع من فروع البلاغة هو في الأصل من صميم الدرس النحوي، و أنّ وجوده ضمن الدرس البلاغي هو من قبيل التضليل الذي ينبغي أن يزول. و أبرز من يمثل هذا الاتجاه الدكتور إبراهيم مصطفى الذي يقول بأنّ " جمهور النحاة لم يزدوا في أبحاثهم النحوية حرفاً و لا اهتموا منه بشيء، و آخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه و تأييدا لمذهبه و جعلوها أصول علم من علوم البلاغة سمّوه (علم المعاني) و فصلوه عن النحو فصلاً أزهدق روح الفكرة و ذهب بنورها. " (2)

1 - د/ تمام حسان: اللغة العربية معناها و ميناها، ص 17 - 18.

2 - د/ إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، 1959.

و من أبرز المحدثين الذين تبعوا الدكتور إبراهيم مصطفى في هذا الاتجاه من ضم علم المعاني إلى الدراسة النحوية نذكر تلميذه الدكتور مهدي المخزومي الذي تكلم عن العلاقة بين العلمين و وحد بين بعض مصطلحاتهما فهو يقول: " و الذي أزعمه هو أن الجملة الصحيحة لغويا و نحويا هي الجملة الفصيحة عند أهل المعاني لا فرق بين هذه و تلك لأن الشرط الذي أخذ به في فصاحة الجملة يؤخذ به في صحتها، و أن الجملة إذا كانت خاضعة لقواعد النحو و الصرف تبقى مع ذلك تفتقر إلى أهم مقومات الصحة، وهي مطابقتها لمتطلبات المناسبات، و مقتضيات الأحوال، فالدراسة إذن واحدة و الموضوع واحد"⁽¹⁾.

و كذلك الدكتور إبراهيم السامرائي و قد أبدى هؤلاء و غيرهم عدة ملاحظات على درس النحوي بشكله الحالي، و دعوا إلى إقامة تعديلات تمس منهجه و بعض موضوعاته. مع وجود فروق بين هؤلاء فيما ذهبوا إليه من اقتراحات للتعديل و التحديد..

و نحن نقول لا نستطيع أن نكتفي بكلام فنيّ ذي طابع جمالي يناسب مقتضى الحال و يقع في موقعه اللائق ما لم يكن صحيحا من حيث الصياغة الصرفية و التركيبية، موافقا لسنن العربية.. ذلك هو المفهوم الصحيح للنحو، نحو المعاني لا نحو الأشكال. فإنّ " مفهوم معاني النحو يتضمن تخير الألفاظ مع سهولتها و نصاعتها و سلامتها و جودة مطلعها في إصابة المعنى و الصرف في بعث الدلالة حية جليلة داخل نص متكامل، و تقودنا هذه القيمة إلى قيمة هامة تضمنتها نظرية النظم، و هي حسن الدلالة".

1 - د/ مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد و توجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1964، ص: 226.

خاتمة:

خلاصة القول في هذا الباب أن علوم العربية متصلة بطبيعتها بعضها ببعض، إذ لا يمكن الفصل بينها إلا لبناء الدراسة النظرية. أما من حيث التطبيق و الاستعمال في اللغة العربية فإنه من غير الممكن فصل الأصوات عن الصرف، و لا فصل الصرف عن النحو و لا فصل النحو عن البلاغة.. إذ العلاقة بينهما علاقة تعديّة و ترابط و تكامل. فالأصوات هي مادة الدراسة الصرفية. و الصرف هو مادة الدراسة النحوية. و النحو بمفهومه الصحيح هو وسيلة البلاغة في التعبير عن المعاني و الأغراض و المقاصد.. فالسلسلة إذا متصلة الحلقات لا سبيل إلى انفصام عراها. و هذا ما تثبته البحوث و الدراسات اللغوية الحديثة باستمرار.

المبحث الثاني: أهمية النحو في مستويات التواصل اللغوي.

1 تمهيد:

لقد اقترنت الدعوة إلى تيسير النحو العربي بالدعوة إلى نبذ الإعراب تارة وإحلال العامية محل الفصحى تارة أخرى، و لقد جرى النقاش في هذه المسائل تحت تأثير المعطيات الجديدة التي أفرزتها النهضة العلمية و التكنولوجيا و ما رافقها من امتداد للمناهج العلمية الحديثة إلى الدراسات الإنسانية و اللغوية، بالخصوص بعد الثورة التي أحدثتها دراسات دي سوسير اللغوية و اعتماده المنهج الوصفي (السانكرونى) في معالجة القضايا اللسانية وصفا و دراسة، كما كان للرقى العلمي الذي أحرزه الغرب في مجال تكنولوجيا الاتصال و الإعلام أثر بالغ في توجيه اهتمام الدارسين و الباحثين إلى المجالات اللغوية، انطلاقا من كون اللغة وسيلة للتواصل و التفاهم و تخزين المعلومات و المحتويات المعرفية الهائلة، و لقد تطلب الأمر إعداد برامج تخزين عبر شبكات الإنترنت للاعتماد عليها أثناء البحث و الدراسة، و اللغة العربية باعتبارها متجذرة في الماضي السحيق تتمتع بسائر خصائصها و مقوماتها التي تجعلها قادرة على المنافسة و المضاهاة، و أنها ولجت مختلف التخصصات العلمية على درجات متفاوتة من حيث القدرة على الأداء و استيعاب المحتويات و توفير المصطلحات، و ذلك لما لأنظمتها الصرفية و الصوتية و النحوية و الدلالية من مرونة عجيبة تجعل الناطق بها قادرا على التصرف في أوجه الكلام للتعبير عن مختلف القضايا، غير أن ذلك كله لا يعني أنها قد تبوأَت المكانة التي ينبغي لها أن تتبوأها في مصاف اللغات الأخرى التي لها مكانتها العلمية في شتى صنوف المعرفة.

و إذا كان تراثنا العربي الإسلامي و منه اللغة شاهدا على رقى علمي و حضاري اعترف به أهل الفكر و النظر في كل زمان، فإن عصرنا الحاضر بكل مستجداته العلمية و التكنولوجيا يتطلب رقىا لغويا قادرا على استيعاب متطلبات الوجه الجديد للحضارة الإنسانية في جميع أبعاده و مجالات نشاطاته المتنوعة و المتعددة سواء كانت هذه المجالات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو إدارية أو تعليمية تربوية، و اللغة في جميع ذلك هي المترجم و المخزن و المعبر باعتبارها الأداة الأرقى للتوصيل و التواصل بين الهيئات و المنظمات و الشعوب و الأمم، كما أنها لسان الأمة الناطق، و هويتها المتأصلة في تراثها و حضارتها،

إنّ الرقيّ الحضاري لأية أمة من الأمم و في أيّ مجال من المجالات لا بدّ أن يكون مرفوقاً برقيّ لغوي يستوعبه و يحتويه و يخزّن مضامينه و مصطلحاته، و هكذا تضمن الأمة استمرارها و بقاءها و نقل خبراتها إلى أجيالها المتعاقبة، فما تفوقت أمة في ماضٍ —ها و ادّثرت إلا اندثرت، و لا أنبتت من جذور ماضيها و انبثرت إلا كان أمرها في إقبال و إدبار.

إن التطور اللغوي الذي ننشده يتمثل أساساً في دراسة اللغة العربية و إتقانها و السّعي إلى توسيع دائرة استعمالها، و البحث في مضامينها من ألفاظ و دلالات و نصوص للاستفادة منها في مجالات التعليم و الإعلام و الإدارة و شبكات الاتصال بمختلف أنواعها و تخصصاتها...

إن النهوض باللغة العربية يتطلب تضافر الجهود بالقدر الذي يتطلبه أي مجال آخر مما يعد لازماً للنهوض بالمجتمع، إنها المرجعية الفكرية و الحضارية و الثقافية للأمة. و لقد ارتفعت أصوات هنا و هناك قديماً و حديثاً تدعو إلى تطوير اللغة العربية و تحديثها، فهذا محمد بن المستنير (قطرب) المتوفى سنة 206 هـ تلميذ سيبيويه، لا يرى في الإعراب دلالة على المعاني، و لا يرى الحركات الإعرابية ناتجة عن العوامل، بل يرى أن العرب أعربت كلامها ليصلوا بين أجزائه فجعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام⁽¹⁾ و هذا ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة 592 هـ، تولى (الرد على النحاة) في كتاب يحمل هذا العنوان، هاجم فيه نظرية العامل التي بني عليها النحو العربي، و رأى بأن المتكلم هو الذي يفعل الرّفع و النّصب و الجرّ، و أنه لا داعي إلى التعليل و إنما يقال، هكذا قالت العرب⁽²⁾.

و الحقيقة إن الرّفع و النّصب و الجرّ و غيرها هي من عمل المتكلم كما قال ابن مضاء نفسه إلا أن المتكلم ليس حراً فيها يرفع و ينصب و يجر و يجزم كيفما اتفق، هكذا اعتباطاً، و لكنه يفعل ذلك وفق ضوابط و قوانين معينة هي تلك الضوابط و القوانين التي استنبطها علماء اللغة و النحو من استقراء طويل للكلام العربي، و صاغوها في شكل قواعد عرفت بالنحو العربي الذي هو في طبيعته تعليقات للفكر اللغوي و لطبيعة اللغة.

1 - أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار العروبة بالقاهرة، ط/ 1952م، ص: 70 - 71.

2 - المصدر نفسه: ص: 71.

أما حديثاً فقد ارتفعت دعوات كثيرة تريد تقويض هذا الصرح الشامخ الذي بناه الأوائل، أهمها: دعوة أنيس فريحة إلى ترك الإعراب و استعمال العامية، و دعوة إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار العربية) إلى نبذ الإعراب، حيث لم ير فيه دليلاً على المعاني يقول: "فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، و ليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة."⁽¹⁾ و ساق لذلك أمثلة عديدة من القرآن الكريم عن الفاعل و المفعول مبيناً أن السياق الذي ترد فيه الجملة هو الذي يدلنا على الفاعل و المفعول و ليس الحركات الإعرابية.

2- المعاني النحوية و المعاني الدالية:

إذا أمعنا النظر في ألفاظ اللغة العربية و تراكيبها فإننا نجد أنها تتشكل في بنيات متعددة و متنوعة، و تتخذ تلوينات صوتية و دلالية تبعا لتشكيلات بناها، و أن الكلمة العربية لا يلقى بها في التركيب اللغوي إلقاء هكذا، و إنما تدخل التركيب بعدما تأخذ شكلاً بنائياً يظهر في تشكيلتها الجديدة من حركات و سكنات، كما تطراً على أواخرها حركات أو سكنات حسبما يتطلبه التركيب اللغوي، و هذه الحركات و السكنات هي موضوع الإعراب، و من أجلها اصطلح على تسمية اللغة العربية بأنها لغة معربة، فنظام الإعراب ميزة أساسية من مميزات اللغة العربية، و هو نابع من طبيعة تشكيل الكلمة العربية و بنائها، فالكلمة العربية في الغالب تتطرق مرفوعة و منصوبة و مجرورة و منونة رفعا و نصبا و جرا (الكتاب، الكتاب، الكتاب، الكتاب) و (كتاب، كتاباً، كتاب) و إن كان منها المبني ضمّاً و فتحا أو كسراً، و ليس ذلك من عمل النحاة كما يرى الثائرون على الإعراب، إذ ليس في إمكان جماعة من العلماء المتخصصين في اللغة أن يخرعوا علماً قائماً بذاته (النحو و الصرف و الإعراب) له قواعده و ضوابطه و يرغمون الناطقين باللغة على التحدث و التأليف وفق ما ابتدعوه من قواعد في فترة زمنية محددة، بل إن اللغة العربية تطورت و وصلت إلى مرحلة من النضج و الارتقاء تتمثل في الصورة التي وصلتنا عليها في الشعر و النثر الجاهليين، و في القرآن الكريم، إن نظرة عميقة إلى قواعد اللغة العربية تجعلنا نعترف و نؤمن إيماناً صادقاً بأن دقة هذه القواعد و تشعبها لا يدلان مطلقاً على أنها مخترعة اختراعاً من قبل لغويين و نحاة،

1 - د/ إبراهيم أنيس: من أسرار العربية، مكتبة الأنجلومصرية، ط 7، 1994، ص: 242.

وإنما قصارى ما فعله هؤلاء هو تتبع الكلام العربي و استقصاء أساليبه و تراكيبه ثم استخلاص مناهجه و استنباط القواعد و الضوابط التي تحكمه و تسيّره.

و لا بد من الإشارة هنا إلى الفرق بين ثلاث مصطلحات متداخلة مع بعضها بحيث

يشكل التفريق بينها هي (النحو و الصرف و الإعراب).

فأما النحو أو ما يسمى في الدراسات اللغوية الحديثة علم النظم أو علم التراكيب

(Syntaxe) فهو يعنى أول كل شيء بترتيب الكلمات في الجمل، أي أنه يدرس الطرق التي

تتألف بها الجمل و الكلمات. (1)

فالنحو بهذا المفهوم يعنى بدراسة أوضاع الكلمات في التراكيب من حيث وظائفها

النحوية و ما يترتب عنها من دلالات تستفاد من السياق الذي ترد فيه الكلمات مجموعة

و مضموم بعضها إلى بعض وفق مقتضيات اللغة و عرف الناطقين، فمصطلح (Syntaxe)

أو النحو يعنى إذن دراسة طريقة نظم الكلمات لتكوين الجمل و القواعد التي يخضع لها

تكوين هذه الجمل مثل ترتيب الكلمات و التصريف. (2)

أما مصطلح الصّرف (Morphologie) فهو دراسة صيغة الكلمة (3)، أو التغيرات

التي تطرأ على بنيتها، و أما الإعراب فهو دراسة التغيرات التي تلحق أواخر الكلمات بالنظر

إلى مؤثرات بعينها يسميها النحاة العوامل، و هي أسماء و أفعال و حروف، كل مصطلح من

هذه الثلاثة تندرج تحته طائفة من القواعد و الضوابط تعتبر أساسية و مهمة في إنتاج الكلام،

لأن المتكلم باللغة يرسلها في سلاسل نطقية متصلة الكلمات مشدود بعضها إلى بعض وفق

هذه الثلاثة (النحو و الصرف و الإعراب) معبرا عن قصده و الغرض من كلامه، و التفريق

بين هذه الفروع الثلاثة إنما هو من الوجهة النظرية و التعليمية، أما أثناء النطق باللغة

فإن هذه المستويات تتداخل لأن النطق لا يؤدي وظيفته التواصلية إلا من خلال الجمل

و التراكيب، و ليس من خلال الألفاظ مفردة.

1 - محمود السّعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 245.

2 - سامي عياد حنا و زميلاه: معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون، ص: 139.

3 - المرجع نفسه: ص: 90.

و الذي دار حوله الجدل كثيرا هو (الإعراب)، و من أبرز معانيه في اللغة الإفصاح و الإيضاح و منه قوله صلى الله عليه و سلم: { الثيب تعرب عن نفسها } أي تفصح (1)، أما اصطلاحا فقد عرفه عباس حسن بقوله: "تغيّر العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغيّر العوامل الداخلة عليه و ما يقتضيه كل عامل (2)، و تغيّر العلامة التي في آخر الكلمة لا يكون إلا علامة على معنى معين من معاني النحو كالفاعلية أو المفعولية و ما يستفاد منها من دلالات تؤدي وظيفة تواصلية لدى السامع أو القارئ. و لا يتصور وجود كلام مفيد من غير نحو، و يمكن أن نلاحظ بسهولة أن معظم الفصائل النحوية كفصيحة العدد من أفراد و تثنية و جمع، و فصيحة الجنس من مذكر و مؤنث، و فصيحة التوابع و غيرها غالبا ما تدل معانيها الوظيفية على معانيها الدلالية في السياق و في ذلك يقول ابن خلدون عن النحو: "به يتبين أصول المقاصد بالدلالات، فيعرف الفاعل من المفعول و المبتدأ من الخبر و لولاه لجهل أصل الإفادة... لذلك كان علم النحو أهم من اللغة إذ في جهله الإخلال بالتفاهم (3)، فالتفاهم لا يكون إلا بالجمل و التراكيب و ليس بالكلمات مفردة، و من المعلوم أن ألفاظ اللغة لا تؤدي وظائفها التواصلية إلا إذا انتظمت في شبكة من العلاقات مكونة سلاسل كلامية وفق ضوابط النحو المعروفة، و مفهوم النحو عند ابن خلدون يشمل الصرف و الإعراب أيضا فهو يقول في موضع آخر من مقدمته " فأما من تكلم من العامة بالعربية بغير إعراب فيفهم عنه فإنما ذلك في المتعارف المشهور و المستعمل المألوف بالدراية و لو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب لم يمكنه ذلك، و هذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه. (4)

يستنتج مما سبق أن النحو هو العلم الذي يتناول وظائف الكلمات في التركيب اللغوي، و أما الصرف و الإعراب فهما فرعان متمّان لهذا العلم، و لا يجوز الاستغناء عنهما، و ظاهرة الإعراب دليل على الكمال و النضج، و ذلك أن المتكلم باللغة المعربة مطالب بإحضار وعيه و فكره ليطابق بين المعاني التي في نفسه و بين الرموز الإعرابية على أواخر الكلمات المنطوق بها للتدليل على المعاني المختلفة، و إن إحضار الفكر أثناء عملية

1 - ينظر لسان العرب مادة (نحا)، ج1، ص: 181.

2 - عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ج1، ص: 76.

3 - مقدمة ابن خلدون: ص: 409.

4 - المصدر نفسه: ص: 545.

التكلم لأبد للمتعم منه أثناء مراحل التدريب و التعلم، ثم لا يلبث المتعلم أن تتكون لديه ملكة في ذلك، و ينسجم حسّه و فطرته مع الأداء السليم لأساليب اللغة و تراكيبها فالملكة أيا كان نوعها "لا تحصل إلا بتكرار الأفعال، لأن الفعل يقع أولاً و تعود منه للذات صفة، ثم تكرر فتكون حالاً، و معنى الحال أنها صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة أي صفة راسخة.(1)

هكذا:

فعل ← صفة ← حال (صفة غير راسخة) ← ملكة (صفة راسخة).

إن حصول الملكة اللغوية (الصفة الراسخة) هي التي تؤهل المتعلم إلى التحكم الجيد في استعمال اللغة وفق الأغراض و الحاجات المراد التعبير عنها، و لا يكفي لحصول الملكة اللغوية معرفة القوانين و الضوابط النحوية و الإعرابية وحدها، "قاللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة كما يرى ابن خلدون، و الأمر هنا لا يتعلق بالمعرفة الواسعة لألفاظ اللغة مفردة كما هي في القواميس، و إنما بالنظر إلى التراكيب.

3- المستويات التواصلية:

الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل، و لن يتم التواصل إلا باستعمال اللغة محققة و منجزة في تراكيب و جمل جارية على سنن اللغة في مضامينها و قوانينها، و يمكن أن نستنتج من نظرية النظم عند عبد القهار الجرجاني عناصر عملية إنتاج الكلام الآتية:

1. اختيار المعاني المراد توصيلها.
 2. اختيار الألفاظ المعبرة عن تلك المعاني.
 3. النطق بالتراكيب و الجمل حسب مقتضيات القوانين و الضوابط النحوية.
- يقول عبد القهار الجرجاني: " وهذا الحكم أعني الاختصاص في الترتيب يقع في الألفاظ وجوب تقديم و تأخير و تخصيص في ترتيب و تنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب و المنازل في الجمل المركبة و أقسام الكلام المدونة.(2)

1 - مقدمة ابن خلدون: ص: 409.

2 - عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص: 03 من المقدمة.

يرى عبد القهار الجرجاني: أن اللغة تعبير عن الفكر و ألفاظها لباس للأفكار، وانتظام الألفاظ في تراكيب و جمل تابع لانتظام المعاني القائمة في الفكر أساسا و " لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا أو مجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم، لا يصحّ في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم و لا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، و جعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبر أو صفة أو حالا أو ما شاكل ذلك".⁽¹⁾

4- الملكة التواصلية:

يمكننا استخدام مصطلح (الملكة التواصلية)⁽²⁾، ونعني به قدرة المتكلم على التواصل اللغوي، فاللغة تحيا بالاستخدام و التواصل و تموت إذا تتوسيت و أبعدت عن دائرة الاستعمال، و لعل الصعوبة التي يواجهها أبناؤنا في تعلم قواعد النحو العربي ترجع أساسا إلى عدم توجيههم و تدريبهم منذ السنوات الأولى على التواصل بجمل و تراكيب صحيحة تراعى فيها سلامة القواعد و توظيفها توظيفا صحيحا، و لا بد من الإشارة إلى أن هناك فرقا طفيفا بين الملكة اللغوية و الملكة التواصلية، كلاهما يتعلق باللغة و باكتساب القدرات المؤهلة لفهمها و معرفة طبيعتها، إلا أن (الملكة التواصلية) هي اكتساب قدرات إضافية تجعل المتعلم قادرا على التعبير عن أفكاره و أغراضه، و مقتدرا على التواصل مع بني مجتمعه اللغوي، ممتلكا قابلية الفهم و القراءة و الحوار و النقاش و الاستدلال و الحكم. و النحو العربي في جوهره نحو تواصلية، فحركات الإعراب فيه مؤشرات إلى المعاني المخترنة في التراكيب و النصوص، و اختلاف أوجه الإعراب غالبا توحى باختلاف المعاني و الأفكار المعبر عنها، فالنحو يخول المتعلم القدرة على استخدام اللغة في تراكيب و جمل لم يكن قد سمعها من قبل و إنما يستدل على صحتها و سلامتها اللغوية بقياسها على ما سبق تعلمه و الوقوف عليه.

1 - عبد القهار الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 303.

2 - نوام تشومسكي: المعرفة اللغوية طبيعتها و أصولها و استخدامها، ترجمة و تعليق و تقديم الدكتور محمد فتوح، دار الفكر العربي، ط1، 1993، ص: 116.

و بهذا فهو يضع أمام الدارس أنواعاً شتى من طرق التعبير الصالحة لأداء وظائف تواصلية تفي بالغرض، و انطلاقاً من هنا فإن هناك مستويات شتى للتواصل بدءاً بالتواصل العادي الشفوي و مروراً بالتواصل المكتوب (النصوص على اختلاف درجاتها و مضامينها) إلى التواصل الفني الذي يعبر عن الإبداعات الأدبية و غيرها.

و النحو في جميع مستويات التواصل يقدم للمتكلم زادا من الطاقات التعبيرية التي

تزخر بها اللغة قادراً على ترجمة أحاسيسه و أغراضه و أفكاره...

من هنا فإنه ينبغي النظر إلى هذه المستويات نظرة تدرجية انطلاقاً من البساطة و السهولة إلى التركيب و التعقيد لأن أساليب التخاطب و النصوص تختلف باختلاف المضامين المراد تبليغها و أقدار الكلام تكون على أقدار المخاطبين، و المعارف و المعلومات تكون بحسب المستويات التعليمية يقول الجاحظ: "و مدار الأمر على إفهام كل قوم بقدر طاقتهم و الحمل عليهم على أقدار منازلهم" (1).

و في مجال تعليمية اللغة لابد من مراعاة هذه المستويات حسب حاجة المتعلم

و ظروفه الاجتماعية و سنّه و مداركه العقلية.

و لابد من الإشارة إلى أن مستويات التواصل متعددة و لا يمكن حصرها و تحديدها

على وجه الدقة، غير أنه انطلاقاً من إمكانية تقسيم اللغة إلى قسمين كبيرين هما اللغة النفعية و اللغة الفنية: و المقصود باللغة النفعية هو التراكيب و النصوص التي يكون الغرض منها توصيل الأفكار و المفاهيم بما في ذلك لغة التخاطب العادي بين أفراد المجتمع و هيئاته، في هذا المجال تأخذ ألفاظ اللغة معانيها الأصلية في الغالب المتعارف عليها بين أبناء المجتمع، و يقع التعبير عنها بالطرق المباشرة الصريحة، و أما المقصود باللغة الفنية فهو أن تتصرف ألفاظ اللغة و تراكيبها عن معانيها الأصلية لتحقيق المتعة الفنية و الجمالية بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية التي هي التواصل، و في القسمين معا يبرز النحو باعتباره عنصراً مهماً في التواصل.

1 - الجاحظ: البيان و التبیین، تح: د/ درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط2001، ص: 66.

المبحث الثالث: قراءة في تحول المنهج النحوي من المبني إلى المعنى

1 - خلفية تحول المنهج النحوي من دراسة المبني إلى دراسة المعنى:

شهد الدرس النحوي العربي محاولات للتجديد منذ مراحل تشكله الأولى (1) تسعى إلى النظر في مناهجه وتصوراته خاصة منها ما يتعلق بنظرية العامل. ويمكن القول إن أهمها وأجداها وأقربها إلى الموقف العلمي الحضيف تلك التي شرعت فيها طلائع البحث اللغوي العربي الحديث من خلال الاتصال بالمناهج التي جاء بها اللسانيون الغربيون في القرن العشرين، وذلك من أجل الاطلاع عليها ومحاولة استثمارها لدراسة قضايا اللغة العربية المختلفة. ونظرا لتعدد مناهج الغربيين فيما جاءوا به من نظريات لسانية فقد تعددت كذلك اتجاهات الباحثين العرب في ضوء اتصالهم بتلك النظريات ، لعل في مقدمتها الاتجاه الذي يسعى إلى استثمار المنهج الوظيفي (يمثل كل من الوظيفية التركيبية عند أ.مارتيني، ونظرية السياقية عند فيرث ، والوظيفية التداولية عند فون دايك) (2).

إن الوظيفة منهج يستهدف دراسة المعنى من حيث هو قيم دلالية تقتضي تنظيما خاصا في المبني، فالوظيفية لا يكتفون بدراسة المباني وحدها ولا يُوقفون نتائج التحليل ونهاياته عند تصنيفها إلى صور وأقسام و تنظيمات في ظل منهج لفظي استقرائي يتعلق بالمبني في ذاته كما يفعل جمهور النحاة في الدرس العربي القديم و كما يفعل التوزيعيون (الاستغراقيون) فيما يعرف باللسانيات البنوية الأمريكية، و إنما ينظرون في علاقة تلك الصور و التنظيمات بما يمكن أن تفيده من معان من أجلها و باقتضاء منها كان ترتيب تلك الصور و التنظيمات على ما رتبت به و بُنيت عليه.

و الحقيقة أن الوظيفية درجات و مراتب: منها ما يرتبط بدراسة المعاني من حيث هي صور نموذجية لا تخرج عن حدود اللغة مثلما تصورها دو سوسير و هو ما نجده مثلا عند مارتيني و تينيير ضمن ما سماه بعض مؤرخي اللسانيات بالوظيفية الضعيفة نظرا لأنها تركز على تتبع البنى الصورية المفترضة للمعاني في نطاق ما يسمى في لسانيات اللغة

1 - مثل محاولة قطرب (ت 206هـ) في اعتراضه على الدلالة الإعرابية و إنكارها و محاولة ابن مضاء (ت 206هـ) في إلغاءه للعوامل النحوية.

2 - عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1، 2002، ص: 300 - 309.

Linguistique de la langue بالنظام المغلق *Système clos*، و منها ما يرتبط بدراسة معاني الوحدات و وظائفها ضمن تحقيقاتها المادية لدى المتكلمين في نطاق ما يسمى في لسانيات الكلام *Linguistique de la parole* بالنظام المفتوح *Système ouvert* أين يتم انفتاح جمل اللغة و عباراتها على اختيارات ترتبط بأغراض المتكلمين و مقاصدهم، و هنالك درجة ثالثة للوظيفية نجدها في أعمال أوستين، و سيرل، و فون دايك و غيرهم ممن يسمون بالتداوليين، و هم الذين تتجاوز الوظيفية عندهم مجالي اللغة و الكلام إلى مجال ثالث هو مجال المقام يمكن تسمية موضوعه بلسانيات المقام *Linguistique de la situation* أين تكون اللغة عناصر مبهمة *Diectiques* في نظام إبلاغي للخطاب لا يستمد قيمه الوظيفية من العبارات و إنما من الظروف المقامية المحيطة بإنتاج تلك العبارات.

و في التراث النحوي العربي لم تحظ دراسة المعنى باحتفال النحاة و اللغويين بمثل ما حظيت به دراسة المبنى، و لعل السبب الأول في ذلك يرجع إلى « خشية السلف الصالح على القرآن الكريم بخاصة، و على العربية بعامة، من ظاهرة "ذبوع اللحن" على الألسنة في تلك الفترة »⁽¹⁾ و في هذا ما يشير إلى ارتباط الدرس النحوي لديهم بالغرض التعليمي مما جعلهم يعتنون بالمبنى على حساب المعنى، و كانت النتيجة أن « أقاموا صرح علم النحو العربي على دراسة دور المتلقي لا دور المتكلم، إذ جعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ من المبنى للوصول إلى المعنى أي في اتجاه معاكس لما يسير فيه نظام الحدث الكلامي في عملية الاتصال اللغوي حسب النظرة الحديثة، و كذلك لما سار فيه عبد القهار في خلال عرضه لنظرية التعليق »⁽²⁾ مثلما سنحاول بيانه في الفقرات الموالية. و قد انجر عن هذا الموقف اتجاه الدرس النحوي، خاصة عند النحاة المتأخرين، إلى اتخاذ منهج لفظي (شكلي) يمكننا الكشف عن بعض معالمه من خلال المبادئ التالية:

1 - عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1، 2002، ص: 21.

2 - المرجع نفسه، ص: 20.

- نظرة النحاة إلى المبنى على أنه الأصل و أن المعنى تابع له، و إن كانوا يصرحون في كتبهم بقولهم الشهير "الإعراب فرع المعنى" فإن مواقفهم النحوية تشير، على العكس من ذلك، إلى أن المعنى فرع الإعراب من حيث إنهم يتخذون الإعراب وسيلة للإبانة عن المعنى.

- حصرهم لمجال دراسة المبنى في العلامة الإعرابية من حيث إنها تعدّ في تقديراتهم المبنوية "أوفر القرائن حظاً فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل" (1) في الوقت الذي لا تعدو فيه العلامة الإعرابية أن تكون إحدى القرائن اللفظية مثلما يوضح تمام حسان في كتابه القيم "اللغة العربية معناها و مبناها".

- تقسيمهم لأبواب النحو بحسب اختلاف العلامات الإعرابية إلى مرفوعات و منصوبات و مجرورات، لا بحسب ما تتناوله تلك الأبواب من المعاني النحوية فترتب على هذا التقسيم أن جمعوا بين الأبواب المتنافرة.

- التزامهم بالمنهج التحليلي الذي يتم فيه الاعتناء باللفظ وحده و عزوفهم عن المنهج التألفي أين يتم الالتفات إلى المعاني النحوية التركيبية كالقديم و التأخير، و الوصل والفصل، والقصر، و الخبر و الإنشاء، و الإيجاز و الإطناب و المساواة، و غيرهما مما سماه عبد القاهر بمعاني النحو.

- المغالاة في التحليل التقديري لوحدات الجملة و تراكيبها إلى درجة التعسف أحيانا والاحتكام، في ضوء مبدأ القياس النحوي، إلى البناء الصوري للجمل و لو كان فيه تغيير المعاني و تحريفها. و قد قاد النحاة هذا الموقف إلى "أن أهدروا الشواذ، فإذا ثبت صحتها قالوا إنها تحفظ و لا يقاس عليها، بل جرؤوا على أكثر من ذلك فخطأوا بعض العرب في أقوالهم إذا لم تجر على القواعد، أرادوا أن ينظموا اللغة و لو بإهدار بعضها." (2)

1 - تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ت، ص: 205.

2 - أحمد أمين: ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط7، 1964، ص: 294 - 295.

و نظرا لهذا الغلو في مراعاة المبنى دون المعنى، و نظرا لما انجر عن هذا الغلو - من خلال التركيز على ظاهرة الإعراب و نظرية العامل - من مواقف متعسفة في الوصف و التحليل، و من إغفال لجانب اللغة الحيوي و هو جانب المعنى مما تسبب في ابتداء مرحلة الانحطاط اللساني المتمثلة في ظاهرة ازدواجية اللغة في زمن متقدم من تاريخ الأمة العربية و الإسلامية، نظرا لذلك كله انبرت مجموعة من اللغويين و النحاة، قداماء و محدثين، تدعو إلى تأسيس درس نحوي جديد ينطلق من المعنى، و يرد له اعتباره، و يقيم لدرسه منهاجا خاصا.

و قد كان أول كتاب استطاع أن يمنح لهذا الاتجاه صياغة منهجية واضحة المعالم و الأبعاد هو كتاب "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني و قد ضمنه نظرية سميت فيما بعد بنظرية النظم (أو نظرية التعليق) و مفادها " أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، و لكن لأن يُضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد" (1)

و من الكتب التي اهتمت بوضع دراسة منهجية للمعنى نجد، كذلك، كتب الأصوليين من حيث جعلت غرضها في تقصي معاني العربية و استقراء أساليبها فيما يعين على استنباط الأحكام من النصوص الشرعية، و كتب البلاغيين الذين اهتموا بدراسة معاني النحو فيما يتصل بالقيم الجمالية للأساليب البلاغية (2) هذا بالإضافة إلى كتب بعض النحاة و اللغويين الذين درسوا جانب المعنى و لم يهملوه و إن لم يكن بنفس الاعتبار الذي منحوه لجانب المبنى أمثال: سيبويه في "الكتاب"، و ابن جني في "الخصائص"، و الرضي الاستربادي في "شرح الكافية"، و ابن هشام في "مغني اللبيب".

و من أوائل المحدثين الذين اهتموا بتجديد منهج النحو في سبيل الاهتمام بجانبه المعنوي نجد مصطفى إبراهيم في كتابه "إحياء النحو"، و مهدي المخزومي في كتابه "النحو العربي نقد و توجيه" و تمام حسان الذي استطاع في كتابه "اللغة العربية معناها و مبناها"

1 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 495.

2 - مصطفى جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين، ص: 12 - 13.

أن يخرج في مطلع السبعينات ببناء منهجي جديد لنظام النحو العربي جعل فيه المعنى غاية الدرس اللغوي، متأثراً فيه بنظرية النظم عند **عبد القاهر الجرجاني**، و بنظرية سياق الحال عند فيرث Context of situation⁽¹⁾.

و يمكن القول إن بدايات هذا البناء المنهجي الجديد ظهرت حينما بدأ بعض الباحثين "يشعرون بأن في منهج النحاة خلا ما و لكن هؤلاء الباحثين لم يكونوا يعرفون أين يكمن الخلل حتى ظهرت تلك الدراسة المتكاملة التي قام بها الدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها و مبناها" و هي التي ضمت نظرية شاملة أطلق عليها تلاميذه فيما بعد اسم "تضافر القرائن"⁽²⁾. و ينطلق التصور اللغوي لهذه النظرية من مبدأ رد الاعتبار إلى المعنى امتداداً للمبدأ الجرجاني القائل بأن الألفاظ خدم للمعاني و أن ترتيب الألفاظ لا يكون إلا بحسب ترتيب المعاني "وأن ليس الغرض بنظم الكلم أنه توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها و تلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل."

1 - عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص: 313.
2 - مصطفى حميدة: نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، ط 1، 1997، ص: 68.

2 - نظام الارتباط في النحو العربي بين النظام المغلق و النظام المفتوح:

يستند تحليل النظام النحوي - في ضوء النظريات اللسانية الحديثة - إلى مستويين: مستوى المعنى، وهو مستوى الوظيفة، و مستوى المبنى، وهو مستوى الشكل (أو الصورة). و نظراً للأهمية التي يحظى بها المعنى في الدراسة اللسانية على ما بيناه في المبحث السابق، و نظراً لإغفال النحاة له و إهمالهم لشأنه بتركيزهم على البنية اللفظية رغم ما له من فضل سبق عليها من جهة " أن الوظيفة (أن يكون لدينا شيء نقوله) تسبق الشكل (قول هذا الشيء بطريقة ما)"⁽¹⁾، فقد آثرنا التركيز - من خلال تتبع مسار التحول في المنهج النحوي من المبنى إلى المعنى - على دراسة خصائص المعاني النحوية بوصفها أثراً للتفاعل الذي " يتم في العقل بين دلالات الألفاظ و معاني النحو، تنشأ من خلاله علاقات الارتباط والربط بين تلك الدلالات"، و بوصفها جانبا ضروريا لآبد من الاهتمام بمجاله الحركي Dynamique و الانتقال إليه بعد دراسة المجال السكوني Statique في المبنى.

و عند التحليل نلاحظ أن البعد السكوني يمثله النظام المغلق في اللغة، و أن البعد الحركي يمثله النظام المفتوح في الكلام، في الأول يكون المتكلم مجبرا على الالتزام بقواعد المبنى اللغوي، و بما يمكن أن تمنحه - على وجه الأصل و الافتراض - من معانٍ صورية يُنطلق في فهمها أو الإفهام بها على ما هي به في أبنيتها النموذجية و تواضعاتها الاجتماعية، و في الثاني يكون مخيرا بحيث تفتح طاقته التعبيرية - في ظل تغييرات سياقية داخلية و خارجية - على احتمالات معنوية ممكنة، غير أن فسحة الحرية و الاختيار تظل - رغم الحاجة الملحة لدى المتكلمين إلى هذا الانفتاح - مقيدة بحدود العلاقات المبنوية التي يفرضها النظام المغلق، " فالتكلم ينشد ممارسة حرّيته في التعبير عن فكره، و قوانين اللغة المبنوية تشده إلى إسارها فلا يستطيع منها فكاكا."⁽²⁾ و مما يبرز به فضل التقييد في النظام المغلق أنه يعصم اللغة من أن ينفرد عقد وحداتها فيختل فيها ميزان الوظائف و تتحول إلى تعبير فوضوي هوائي لا صلة له بغرض الإبلاغ و التواصل.

1 - جورج مونان: علم اللغة في القرن العشرين، تر: نجيب غزاوي، مؤسسة الوحدة، سوريا، ص: 88.

2 - مصطفى حميدة: نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية، ص: 49.

و بين هذا التقييد و ذاك الانفتاح تنتظم جمل اللغة و تترتب وحدات عباراتها بين جمود تارة و مرونة تارة أخرى، و به تحصل الحاجة إلى انفتاح النظام النحوي في اللغة العربية و في غيرها من اللغات بناءً على "أن النظام المبني يعجز أحياناً عن التعبير عما في قرارة النفس من معان" (1)

و على هذا فإن التفريق بين النظام المغلق و النظام المفتوح يمكننا أن نلتمس له شاهداً في التفريق بين اللغة و الكلام، إذ يكون الانغلاق في اللغة بينما يكون الانفتاح في الكلام، وحتى نفهم أبعاد الانفتاح و مستوياته لابد من بيان حدود الكلام ضمن علاقته باللغة، و يعتبر شارل بالي من أوائل من تحدث عن هذه المسألة حينما استخرج من ثنائية اللغة و الكلام السوسيرية ثنائية أخرى سماها الافتراضي و المتحقق (أو المنجز) مبيناً أن وظيفة التحقيق (أو الإنجاز) Actualisation هي تحويل اللغة إلى كلام، و أن آلية التحقيق تشير - بطريقة بديهية، و من منظور سكوني - إلى أن اللغة يسبق وجودها الكلام، و بأن الكلام يفترض اللغة ما دامت هي التي تسعفه بالوحدات المنجزة Actualisateurs التي من دونها لا يمكن له (أي الكلام) أن يتحقق. (2)

و يمكننا أن نلتمس شاهداً آخر للتفريق بين النظام المغلق و النظام المفتوح من خلال التفريق بين النحو و المعجم، "فإذا كان النحو هو مجال الاختيارات المغلقة فإن المعجم هو مجال الاختيارات المفتوحة، إن الوحدات النحوية الخالصة لا تعمل إلا داخل نظام مغلق و بإمكانها أن تحدد بكيفية سلبية إلى جانب تحديدها الإيجابي: فالدال s - في اللغة الانجليزية يمكنه أن يتحدد بكونه دالا على الجمع pluriel كما يمكنه أن يتحدد بكونه ليس مفرداً non-singulier، بينما لا يمكن للوحدات المعجمية أن تتحدد بطريقة سلبية" (3) لكونها ترجع، في تحديدها، إلى واقع خارج عن المدى اللغوي *réalité extra-linguistique*. و هذا أمر شائع في سائر أنظمة اللغات. و فيما يلي نتعرض لجملة من مظاهر النظام المغلق نحاول أن نشير من خلالها إلى جملة من خصائص نظام النحو العربي.

1 - مصطفى حميدة: نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية، ص: 49.

2 - Charles Bally, la linguistique générale et la linguistique française, EDITIONS FRANCKE BERNE, 1965, p: 82,83.

3 - Giulio c. Lepschy, la linguistique structurale, Petite bibliothèque payot, paris, p : 147.

3 خصائص الارتباط في النحو العربي من خلال النظام المغلق:

إن أبرز مظهر للانغلاق يمكن ملاحظته في نظام النحو العربي هو صور المبنى فيما سماه بعض النحاة بصور كلام العرب، و فيما سماه **عبد القاهر** بنظم الألفاظ. يقول **محمد محي الدين عبد الحميد** في شرحه لأوضح المسالك: "تتبع النحاة كلام العرب فوجدوه يرد على ست صور إجمالاً - وهي إحدى عشرة صورة تفصيلاً - و ذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين، و إما من فعل و اسم، و إما من جملتين، و إما من فعل و اسمين، و إما من فعل و ثلاثة أسماء، و إما من فعل و أربعة أسماء، فهذه ست صور على وجه الإجمال.

تعد إشارة النحاة إلى هذه الصور محاولة لحصر جميع الأبنية النموذجية الممكنة في النحو العربي بما يشير إلى حدود النظام المغلق لأبنية التركيب العربي بحيث لا يمكن للمتكلم، بأي حال من الأحوال، أن يخترقها أو أن ينشئ نسقاً للوحدات على غير نسقها. و قد بلغ من اهتمام النحاة بهذه الصور على مستوى المبنى أن جعلوها أساس النحو مثلما تقدم بيانه سواء أكانت في إطار ظاهرة الإعراب أم في إطار نظرية العامل. و مما ورد عن النحاة من تصنيف لتلك الصور تفريقهم بين ما يعود فيها إلى ترتيب أصلي و ما يعود فيها إلى ترتيب يخالف الأصل بالتقديم و التأخير. و لأنهم لم يعتنوا بغير نظام النحو العربي في مجاله المغلق (الأصلي و النموذجي) لم يتعرضوا لظواهر التقديم و التأخير إلا من قبيل الجواز و الوجوب على ما يسمح به كلام العرب من التراكيب - في بعدها السكوني - أو لا يسمح.

هذا من جهة النظام المغلق في المبنى أما من جهة النظام المغلق في المعنى فيمكننا التماس مظاهره فيما سماه نحائنا القدامى بالأبواب (سماها **عبد القاهر** بمعاني النحو). وهنا نقف عند مسألة هامة، و هي أن تصور النحاة المهتمين بنظرية العامل لمظاهر الانغلاق في نظام الارتباط المعنوي يختلف عن تصور الذين يخالفونهم ممن يحتفلون بالمعنى: أما الأول فقد كان مبنياً على إلحاق النحاة للمعاني بالمباني من حيث إن المباني هي الأصل و المعاني تبع لها و فرع منها، و عليه تصبح صور الانغلاق و تصنيفها على هدى من فكرة الاحتفال بالمعنى.

و قد آثرنا الاعتماد، في إبراز هذه الصور، على كتابين هما أفضل ما كتب في هذا المجال، و هما: "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني، و "اللغة العربية معناها و مبناها" لتمام حسان.

و مما نلتمس فيه إشارة لتمام حسان، في منهجه النحوي الجديد، إلى مظاهر الانغلاق في المعنى استعراضه لما سماه بالنظام النحوي، هذا النظام الذي يتميز باحتوائه على مكونات تنتمي إلى النظام المغلق و أخرى تنتمي إلى النظام المفتوح، و يمكن استعراضها كالتالي: (1)

- 1 - مجموعة من المعاني النحوية العامة التي تسمى معاني الجمل أو الأساليب كالخبر والإنشاء و الإثبات و النفي و التأكيد و كالطلب و فيه الأمر و النهي و الاستفهام و الدعاء و التمني و الترجي و العرض و التحضيض و كالشرط و القسم و التعجب و المدح و الذم إلخ.
- 2 - مجموعة من المعاني الخاصة أو معاني الأبواب النحوية المفردة كالفاعلية و المفعولية و الحالية إلخ.
- 3 - مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، و هي ما سماه تمام بالعلاقات السياقية أو القرائن المعنوية مثل: الإسناد، و التخصيص، و النسبة، و التبعية.
- 4 - مجموعة من المباني و الحركات و الحروف التي يأخذها علم النحو من الصوتيات و علم الصرف و هي ما سماه بالقرائن اللفظية مثل: العلامة الإعرابية، و الصيغة، و الرتبة، و الربط، و الأداة، و التضام، و المطابقة، و النغمة.
- 5 - القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق و بين بقية أفرادها.

1 - تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ت، ص: 36 - 37.

أما المجموعة الأولى فهي تنتمي إلى النظام النحوي المفتوح. أما المجموعات: الثانية، والثالثة، والرابعة، فهي تنتمي إلى النظام النحوي المغلق من جهة كون بعضها تنظيماً معنوياً سورياً لأنواع الوظائف النحوية في التركيب العربي.⁽¹⁾

و سبب الانغلاق في هذه المكونات - سواء أكانت قرائن لفظية أو قرائن معنوية أم أبواباً - أنها، من جهة، ذات وظائف نحوية سورية لا صلة لها بالواقع الخارج عن المدى اللغوي، و أنها، من جهة أخرى، مما لا سبيل للمتكلم إلى التصرف فيه أو تغيير وظيفته. و ههنا مسألة ينبغي توضيحها و هي أن الالتزام بحدود الانغلاق في نظام الارتباط بين المعاني و المعاني، في إطار ما سماه نحائنا القدامى التقيد بظاهر الصناعة، لا يكون قيداً ثابتاً في تحليل الجمل و التراكيب، و إنما يُعتمد عليه إذا وافقت مواضعه و مراتبه موارد المعنى أما إذا خالفت المعنى فلا اعتماد، و في هذا مظهر من مظاهر الانفتاح، يقول ابن هشام في المغني في معرض ذكره للجهاز التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: "الجهة الأولى: أن يُراعي (أي المعرب) ما يقتضيه ظاهر الصناعة و لا يراعي المعنى، و كثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك.

و ها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ و لم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد [...] فأحدها قوله تعالى : « أَصْلُواثُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَنْتَرِكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ »⁽²⁾ فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعَلَ) على (أن نترك)، و ذلك باطل لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، و إنما هو عطف على ما، فهو معمول للترك، و المعنى أن نترك أن نفعَلَ [...] و موجب الوهم المذكور أن العرب يرى أن و الفعل مرتين، و بينهما حذف العطف.⁽³⁾

1 - تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ت، ص: 37.

2 - هود من الآية 87.

3 - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1995، ص: 605 - 607.

4 خصائص الارتباط في النحو العربي من خلال النظام المفتوح:

ننتقل في تصورنا للمعنى داخل النظام المفتوح من المنظور الوظيفي الذي يرى " أن اللغة ذات مستويات ثلاثة: المستوى النحوي، و المستوى الدلالي، و المستوى الكلامي الذي يتفاعل فيه المستويان الأوليان في عملية التواصل اللغوي " (1). و في ظل المستويين الثاني والثالث يتم الانفتاح على معطيات و ظروف الواقع الخارج عن المدى اللغوي ليتمكن المتكلم من استيعاب اختيارات تعبيرية لا يمكنه التعبير عنها فيما لو اقتصر، في استعماله، على القواعد النموذجية للغة.

و لو تتبعنا جميع مظاهر الانفتاح في سائر أنظمة اللغات مثلما تصورها اللسانيون المحدثون خاصة أولئك الذين اهتموا بلسانيات الكلام (أو لسانيات التعبير Linguistique d'énonciation) فسند أنما تكون على مستويين: مستوى انفتاح المعنى على السياق اللغوي (الداخلي)، و مستوى انفتاح المعنى على السياق الخارجي (سياق المقام).

4-1 انفتاح المعنى على السياق اللغوي (الداخلي):

مما يحتدُّ به هذا المستوى أن المتكلم لا يخرج فيه - مهما بلغت درجة تصرفه في الكلام - عن حدود التراكيب اللغوية التي يسمح بها نظام النحو في صورته النموذجية المغلقة " التي اتفقت عليها الجماعة، فالجماعة اللغوية مثلا اتفقت على جعل الرفع للعمد، و النصب للفضلات، كما اتفقت على وجوب مطابقة النعت للمنعوت، و تقدم المنعوت على النعت، وتأخر المعطوف عن المعطوف عليه. كل هذا و غيره جعلته الجماعة اللغوية قرائن لفظية تعين على إبراز المعنى". (2)

و في هذا المستوى يكون انفتاح النظام على السياق الداخلي بحيث ترجع، فيه، حرية تصرف المتكلم في المعاني إلى قيود في المباني، و إلا انتفى التواصل بينه و بين السامع، و نشوشت معالم الفهم و الإفهام.

1 - يحي أحمد: الاتجاه الوظيفي و دوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد 3، ص: 605 - 607.
2 - مصطفى حميدة: نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية، ص: 55.

و لعل من أبسط مظاهر الانفتاح عند تمام حسان تصويره للنظام النحوي على أنه لا صلة له بالمباني، و مفاد ذلك أن تمام حسان لا يرى وجودا للنحو إلا أن يكون مجموعة من العلاقات و المعاني، فهو يرى أن النظام النحوي ليس له بنية و أنه لا يعرف من المباني غي ما يقدمه له النظامان الصوتي و الصرفي. و تعود خلفية هذا الرأي عنده إلى رفضه لنظرية العامل و اطراحه لجدواها في تحليل الجملة العربية بينما يؤيدها بعض اللسانيين المحدثين و يحتفلون بدراستها في مقدمتهم عبد الرحمن حاج صالح الذي يرى أنها تدل على أن للنحو مبنى صوريا سماه " البناء " و ذلك في إطار استثماره لطبيعة العلاقة التجريدية بين العامل و معمولاته.(1)

يدخل في مستوى الانفتاح على السياق اللغوي (الداخلي) جميع ظواهر الاتساع في معاني النحو التي قصرها القدماء على البلاغة العربية كالتقديم و التأخير و القصر و الخبر و الإنشاء و المجاز و غيرها و هو ما سماه تمام حسان بالمعاني الكلية للجمل و الأساليب.

4 1-1- أثر القرائن السياقية في توجيه المعاني النحوية (نموذج نظام زمن الفعل العربي):

لا يخفى على المنتبغ لخصائص أبنية التراكيب في الجملة العربية ما تتضمنه من أثر واضح للقرائن السياقية في توجيه معانيها النحوية على ما تقتضيه أغراض المتكلمين و مقاصدهم. و من الشواهد الدالة على انفتاح النظام المبني على القرائن السياقية في النحو العربي الظواهر التالية:

1 - حركية التعبير عن الدلالة الزمنية في الفعل العربي، تظهر هذه الحركية في تعلق صيغة الفعل بدالتين زمنيتين: إحداهما دلالة صرفية صيغية افتراضية Virtuelle ترتبط باللغة أكثر مما ترتبط بالكلام، و الأخرى دلالة نحوية مفتوحة على السياق بنوعيه (الداخلي و الخارجي) و متحققة Actualise بفعل القرائن التي تقتضيها أغراض الكلام، ففي صيغة "يكتب" مثلا من قولنا: " لم يكتب محمدٌ درسه " دلالتان زمنيتان: دلالة صرفية افتراضية هي دلالة المضارع بزمناه الافتراضي الدال على الحال أو الاستقبال، و دلالة نحوية متحققة بدخول

1 -خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصة للنشر، الجزائر، 2000، ص: 111 - 115.

"لم" على الصيغة هي دلالة المضي و في ألفاظ العقود مثل قول البائع للمشتري: "بعتك السلعة" دالتان زمنيتان: دلالة زمن الصيغة (المضي)، و دلالة زمن الحاضر الحاصلة بالقرينة الحالية (المقامية).

و من هنا تبرز خصوصية زمن الفعل العربي في أنه ذو نظام مفتوح يقوم على توزيع قرآني يستمد قيمه النحوية من تأثيرات السياق الداخلية و الخارجية و ليس مجرد زمن صيغي Temps modal ترتبط دلالاته بالصيغة بصورة مغلقة كما هي الحال في نظام زمن الفعل الفرنسي الذي تتحدد فيه دلالة الزمن - أساسا - بحسب الدلالة الصيغية و الشكلية للفعل و قد كان هذا الانغلاق سببا في كثرة صيغ أزمنة الفعل الفرنسي و أشكاله في مقابل الفعل العربي الذي يبدو مفتقرا إلى الأزمنة الصيغية بينما تكثر فيه الدلالات الزمنية باعتبار تعدد جهاته الموكلة إلى القرائن السياقية.⁽¹⁾

2 - ارتباط المعاني الكلية في الجمل و الأساليب بما تتضمنه تراكيبيها من القرائن السياقية التي يرجع إليها الفضل في تحديد الدلالة و توجيهها. و ههنا نرجع، مثلما تقدم الوعد به، إلى التفصيل في مظاهر الانفتاح في النظام النحوي عند تمام حسان و هو ما يتمثل في مجموعة المعاني النحوية العامة التي يسميها معاني الجمل أو الأساليب. و من أسباب الانفتاح في هذه المعاني أنه إذا كانت المباني (القرائن اللفظية) و المعاني النحوية الخاصة (القرائن المعنوية، و معاني الأبواب) محدودة في النظام النحوي العربي مما يشير إلى انغلاق النظام على ما بيناه في المبحث السابق فإن المعاني النحوية العامة "لا نهاية لها و لا حدود، و من هنا يستطيع المتكلم في كل جماعة لغوية أن يولد عددا لا نهاية له من الجمل التي لم ينتجها و لم يتلقها من قبل باستعمال عدد محدود من المباني".⁽²⁾

4-2- انفتاح المعنى على السياق الخارجي (سياق المقام):

يتعلق هذا المستوى بمجال المعنى المقامي، و هو مجال "الخيار الذي يُقدم عليه المستعملون في جميع التصرفات اللسانية [...] و يمكن أن يكون هذا الخيار واعيا أو غير واع: لكنه يشكل انزياحا [...] بين اللسان (Langue) و تحقيقه الشخصي المكون من الكلام"

1 - تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ت، ص: 240 - 260.

2 - مصطفى حميدة: نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية، ص: 51.

و مما يمكن أن نعهه ظواهر للدلالة في مجال المعنى المقامي العبارات الإشارية التي تتعلق بالمقام بشكل مباشر، (انظر إلى هذه الشجرة، ارفع يدك هكذا، التقوى ههنا)، و ظواهر التنغيم، و حركات الجسم الدالة (كإشارة اليدين، و تعبيرات الملامح و غمزات العين، و غيرها)، و عبارات الأسلوب الفني عند الشعراء و الأدباء مما ينزع إلى الغموض و الانزياح ضمن مقامات فنية خاصة تقوم على التواضع المغلق، و السبب في ذلك أن أجملها تكون مقبولة نحويًا و غير مقبولة دلاليًا. (1)

و في ضوء هذا التحديد نخلص إلى أن هنالك نوعين من معاني الكلام:

1 - معانٍ صورية مبنوية متعلقة بالألفاظ و تراكيبها و هي ما يكون خاصا بكل لغة على حدة و يمثلها مستوى النظام المغلق في المبنى و المعنى، و مستوى النظام المفتوح على السياق الداخلي.

2 - و معانٍ مادية ترتبط بمستوى المعنى المفتوح على سياق المقام و هي معانٍ عالمية لا حدود لها، و سبب ذلك أن ليس لها في النظام المبنوي للنحو قيد أو نظام، و لذلك فإن اللغات لن تختلف بها أو لا تتفاضل.

و يشير عبد الرحمن حاج صالح - ضمن تصنيف آخر لأنواع المعاني - إلى أنها تنقسم إلى أصول و فروع. فأما الأصول فهي التي تتحدد بدلالة اللفظ ليس إلا. و هي من معطيات المواضعة الخاصة بلغة من اللغات. أم الفروع فهي المعاني التي تتحدد بدلالة غير لفظية: دلالة الحال و دلالة المعنى و غيرهما، و هي تتفرع عن الأولى بعمليات تحويلية. (2)

1 - مصطفى حميدة: نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية، ص: 73.

2 - عبد الرحمن حاج صالحك وقائع ندوة جهوية، أبريل 1987، الرباط، دار المغرب الإسلامي، ص: 387 .

الفصل الثاني:

جهود تيسير قواعد النحو العربي عند القدماء.

المبحث الأول: قراءة في النحو العربي القديم.

- 1- الانحراف عن الهدف من النحو.
- 2- المزج بين النحو العلمي و النحو التربوي.
- 3- لغة النحو و أسلوبه.

المبحث الثاني : التجديد و التيسير عند القدماء.

- 1- مفهوم القدامى للتيسير.
- 2- مختصرات نحوية ميسرة.
- 3- ابن حزم وآراءه النحوية.

المبحث الثالث : ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو العربي.

- 1- إلغاء نظرية العامل.
- 2- الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة.
- 3- آثار نظرية ابن مضاء و آراء علماء زمانه فيها.

المبحث الأول: قراءة في النحو العربي القديم.

مقدمة:

لا شك أن النحو العربي يعيش - و باتفاق الدارسين و الباحثين و رجال المجامع اللغوية - أزمة حادة بالنظر إلى ما تعيشه اللغات العالمية الأخرى في نحوها و قواعدها. وأن السبب في هذه الأزمة التي يعيشها النحو العربي هو جموده - و لمدة زمنية طويلة جدا - على ما هو عليه. بينما تعرف لغات أخرى تطورا و تجديدا و حركة مستمرة تماشيا مع العصر الذي توجد فيه. فقد انتهت حالة النحو العربي إلى درجة أصبح جلّ الدارسين يصفونه بمواصفات لا تليق أبدا بجمال اللغة العربية و مكانتها المطلوبة. يصفه أحدهم بأن حالة النحو أصبحت عبارة عن أحاجي و ألغاز، و ذلك لما فيه من طلاس و قصص يجدها الدارس أحيانا أقرب إلى النكتة منها إلى العلم الصحيح. و يصفه آخر متحدثا عن شوائبه قائلا: "بأن النحو منذ نشأته داخلته شوائب تمت على مرّ الليالي و تغلغلت برعاية الظروف، و غفلة الحراس فشوهت جماله و أضعفت شأنه و انتهت به إلى ما نرى.⁽¹⁾"

و هذا سعيد الأفغاني يرى أنه إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر كانت القواعد العربية تدرس مثقلة بالحواشي و الشروح و التقارير و الردود، و عقم أساليب التدريس، واستظهار المتون في النحو و الصرف مما جعل الصغار يعانون في تعلم قواعد اللغة العربية. و يرى بأن النهضة التي أطلت على البلاد العربية جعلت قواعد اللغة في غاية من اليسر في كتب حديثة سهلة واضحة لا صعوبة في عباراتها و لا التواء، غنية عن الشروح والتعليق و حينها أصبحت القواعد درسا و تدريسا من أيسر الأمور⁽²⁾. و هذا الاعتراف الأخير من الكاتب إنما هو جزئي لم يشمل القواعد كلها و لم يتناول الجوانب المطلوبة في التجديد كما يطرحها الباحثون.

و هذا الباحث **علي أحمد مدكور** يشكو من طرق تدريسه - كما يعلم عندنا - ليس علما لتربية الملكة اللسانية العربية، و إنما هو علم تعليم و تعلم صناعة القواعد النحوية، و قد أدى هذا مع مرور الزمن، إلى النفور من دراسته، و إلى ضعف الناشئة في اللغة بصفة عامة⁽³⁾. و تلك نتيجة خطيرة جدا يصل إليها تلاميذنا في لغته الأصلية التي لا مفر منها.

1 - عباس حسن: اللغة و النحو بين القديم و الحديث، دار المعارف، مصر، ط2، 1971، ص: 71.
2 - سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، ط2، 1981، ص: 191 - 192.
3 - علي أحمد مدكور، تدريس فنون اللغة العربية، دار الفكر، القاهرة، دط، 2000، ص: 283.

و هي الملاحظة نفسها التي تؤكدنا كذلك بنت الشاطي عندما تقول: "الظاهرة الخطيرة لأزمتنا اللغوية هي أن التلميذ كلما سار خطوة في تعلم اللغة، ازداد جهلا بها و نفورا منها، و صدودا عنها، و قد يمضي في الطريق التعليمي إلى آخر الشوط فيخرج من الجامعة و هو لا يستطيع أن يكتب خطابا بسيطا بلغة قومه"⁽¹⁾. و يستطيع أن يقف على هذه النتيجة الخطيرة و الأزمة المعقدة كل من يحتك بطلاب الثانوية و طلبة الجامعة المختصين في اللغة العربية فضلا عن غير المختصين.

ولا يعني مطلقا أن اعترافنا بخطورة واقع النحو العربي، أو الدعوة إلى النهوض به مما هو عليه في سبيل أن تظل العربية راسخة في الأقاليم ثابتة الأركان.

و إن الصيحات التي تعالت في الوطن العربي منتقدة حالة النحو و مطالبة بالتجديد و التنقية، لا يزيد عمرها عن ثمانين سنة في أغلب الأحوال، بينما ألفت مصادر نحونا العربي قبل أكثر من عشرة قرون من الزمن قد تزيد في بعض المؤلفات و تنقص في مؤلفات أخرى. أفلا يقتضي الزمن الفاصل بيننا و بينهم تغيرا في الظروف و الأوضاع و الذهنيات مما يقتضي الحال أن يكون إنتاجهم و تأليفهم تبعاً لظروف عصرهم و طبيعة أوضاعهم و نوعية الذهنيات السائدة، و أن لكل عصر رجاله و لكل عصر ظروفه و لكل عصر طبيعته و هكذا. بالإضافة إلى أن القدماء لم يفرضوا علينا آراءهم و لم يوصوا بضرورة الأخذ بها كلياً أو جزئياً، و لذلك فلا سبيل إلى التعرض لهم بسوء أو دون احترام، فإذا كان لكل عصر ظروفه، فقد تكون ظروف عصرهم فرضت عليهم ذلك النوع من البحث و ذلك النوع من التأليف، فإن ظروف هذا العصر تفرض على رجاله كذلك نوعاً آخر من البحث و نوعاً آخر من التأليف تماشياً و روح العصر الذي نعيش فيه. و تبعاً لما يتطلبه الموقف اللغوي اليوم من رجال هذه اللغة.

و لقد تعالت الصيحات كثيراً و منذ أمد من السنين على ضرورة العمل في هذا

الاتجاه. أي في تخليص النحو العربي من شوائبه التي داخلته عبر القرون، و العمل على تجديده بطريقة تلائم العصر الذي نعيشه.

و إذا أردنا إلقاء نظرة على كتب النحو عند القدماء فإننا أردنا لهذا الباب أن يكون قراءة في

هذا التراث من حيث المادة المنهجية المتوفرة بدلا من أن تكون نقدا كما درج بعض الدارسين تسمية ذلك. و الفرق بين العاملين أن الدراسات النقدية للنحو العربي كانت تلقي باللائمة على كتب القدامى و أعمالها و تعاملهم مع هذه المادة. و هذا ما تشير إليه الكتب التي ألفت في هذا المجال في حين أن القراءة إنما هي وصف و تشخيص لهذه الكتب التراثية و الطرق المنتهجة من طرف النحاة في تعاملهم مع مادة النحو العربي. و لذلك أردنا لهذا العمل أن يكون وصفا و تشخيصا ل مادة النحو العربي عند القدامى من خلال مؤلفاتهم المتداولة، و أما عناصر تلك القراءة للنحو العربي القديم فنجملها في النقاط التالية:

1- الانحراف عن الهدف من النحو:

لا شك أن النحو العربي في مختلف الكتب النحوية يعرف نوعا من الانحراف عند المؤلفين، بسبب عدم التزامهم المطلق بالتأليف وفق الهدف الحقيقي من علم النحو. فهل هو غاية في حد ذاته؟ أم هو وسيلة من الوسائل التي نستعين بها لفهم مضمون الأسلوب العربي و تركيبه وفق ما تحدث به العرب الأوائل؟ و يتراءى لك هذا المعنى واضحا عندما تقلب صفحات كتب النحو بمختلف أنواعها عند القدماء، حيث تقف على أنهم جعلوا علم النحو غاية في حد ذاته، و ليس وسيلة كما كان يجب أن يكون الأمر. فلقد برهنت عدة دلائل و شهادات تاريخية على أنهم كانوا منحرفين عن الهدف الذي رسم للنحو و المتمثل في أن يكون وسيلة لتقويم اللسان العربي و صيانتة من اللحن. و من تلك الدلائل و الشهادات نذكر ما عقده القدماء من جلسات نحوية في مختلف مواضعهم مثلما كانت حلقات الفقه و بقية العلوم الأخرى، و عليه عقدت مناظرات بين فطاحل علماء النحو بنية الغلبة و التفوق و لكن دون جدوى سوى الزهو بالنفس و الاستخفاف بالغير، و ليس خدمة للأسلوب العربي. و ما وقع بين سيبويه إمام المدرسة البصرية و الكسائي زعيم المدرسة الكوفية شاهد على ذلك، و على النية التي بيّتها الكسائي و رفاقه، لأنه أراد الغلبة ليس إلا. و هي القصة المعروفة بالمسألة الزمبورية الواردة في كتب النحو العربي في الجملة الشهيرة: "كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزمبور، فإذا هو هي أو فإذا هو إياها".⁽¹⁾

1 - عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، 1/ 19.

و من الشهادات كذلك قصة (حتى) و ما عملته في نفوس النحاة، فقد ذكر عن الفراء أو غيره أنه كان يقول: "أموت و في نفسي شيء من حتى" (1). و قد قيل قديما بأن (حتى) تحتت قلوب العلماء، إشارة بذلك إلى الجهد الذي بذلوه و الوقت الذي أنفقوه لتحديد عمل (حتى) التي تعدد عملها بحسب السياق الذي ترد فيه. و مع ذلك لم يصل بها العلماء إلى شيء، و راح كل منهم يخلص من دراسته إلى حال من أحوالها المختلفة.

و من مظاهر هذه الغائية التي أصابت النحو العربي كثرة التصانيف المتشابهة أو التي تدور حول المتن الواحد من متون النحو العربي، نثرا كان أو شعرا، خصوصا عندما تتشابه الشروحات إلى حد بعيد، معتمدة الأمثلة نفسها دونما تنوع بين متن و آخر مما قد يجد فيها الدارس نوعا من الفسحة في اعتماد الأمثلة المتنوعة للقاعدة الواحدة. و من تلك التأليف لهذا النوع المذكور و المتون أو شروحاتها المتعددة عند الأوائل و المتأخرين سواء، نذكر ما يلي:

(الكتاب) لسبويه و شروحه المتعددة و شروح شواهدة و ما أكثرها. و نذكر في ذلك:

شرح أبي جعفر بن محمد النحاس المصري المتوفى سنة (338هـ) و شرح أبي عمر و عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة (646هـ). و شرح أبي العباس أحمد بن محمد بن علي في الشام المتوفى سنة (776هـ). و شرحه من نحاة الأندلس:

ابن خروف المتوفى سنة (680هـ) (2). كما شرحه السيرافي و الرماني، إلى غير ذلك من الشروحات المختلفة دارت حول هذا المتن و الكنز العظيم، و لكنها تتشابه و تعيد دون جديد.

و من المتون (الكافية) و (الشافية) لابن الحاجب و شروحهما المختلفة و هذا المتن عبارة عن أرجوزة مطولة في النحو و الصرف، حوت حوالي (2750) ألفين و سبعمائة وخمسين بيتا. "و لما رأى ابن الحاجب أن أرجوزته لم تكن كافية للغرض الذي من أجله ألقت شرحها في كتاب سماه (الوافية) (3). ثم أراد أن يخصها تيسيرا للناشئة فكانت (الألفية) التي تعد مختصرة (الشافية الكافية) و قد حوت الألفية ألف بيت بين النحو و الصرف.

و قد شرحت هذه الأخيرة كذلك شروحا كثيرة يعرفها المتتبعون لقضايا النحو العربي.

و من المتون الشهيرة (مفصل الزمخشري) الذي شرحه عدد من النحاة و منهم

1 - عابد توفيق الهاشمي: الموجه العملي لمدرسي اللغة العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1993م، ص: 192.

2 - خليفة حاجي و مصطفى بن منصور: كشف الظنون، م 2 فهرس 1426هـ، 1428هـ.

3 - عبد العال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر و الشام، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1990م، ص: 172.

ابن يعيش (ت643هـ) في كتابه: (شرح المفصل) الذي حوى عشرة أجزاء. و شرحه ابن الحاجب في كتاب عنوانه (الإيضاح)⁽¹⁾ و غيره من الشراح الذين ذكروا في كتب التاريخ للنحو.

و ما ذكرناه إنما هو قطرة من بحر في هذا المجال، و كلها توحى بأن من أهدافها إبراز البراعة اللغوية و التنظيمية و القدرة على التأليف و التفاخر به، و لكن في ذلك من أهداف النفع و الفائدة ما لا يمكن نكرانه و السكوت عنه. و عليه ليس العيب مطلقاً في كثرة هذه المؤلفات في حد ذاتها بقدر ما يكمن العيب في التشابه الذي لا يرجى منه شيء، و في التكرار الممل الذي لا تنوع فيه و لا إبداع.

و مما يؤكد غائية النحو عندهم التصريحات التي أدلوا بها و التي تحمل إقراراً على أن النحو عندهم أصبح صناعة يتكسب بها بدلاً من التأليف لغايات أخرى أجلّ. و ما ود في كتاب (الحيوان) للجاحظ عن أبي الحسن الأخفش دليل على ذلك، حين قال لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ و ما بالناس نفهم بعضها، و لا نفهم أكثرها؟ و ما بالك تقدم بعض العويص و تؤخر بعض المفهوم، قال: أنا لم أضع كتبني هذه لله، وليست هي من كتب الدين، و لو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلت حاجتهم إليّ فيها و إنما كسبت في هذا التدبير إذ كنت إلى التكسب ذهبت⁽²⁾. و المقولة - إن صدقت - غنية عن التعقيب.

الواجب كما يقول الجاحظ عن النحو: "ألا يتجاوز ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه و شعر إن أنشده و شيء إن وصفه و ما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، و مذهل عما هو أراد إليه منه"⁽³⁾ و ذلك بيان لأهداف النحو الحقيقية التي لا تتعدى أن يكون وسيلة حقيقية للوصول إلى أحسن الفهم و دقة التعبير و جودة التبليغ ليس إلا. و لا يعني ذلك إلا أن يكون النحو وسيلة لفهم المعنى و بلوغ حقيقة النصوص الدينية و الدنيوية و لن يكون ذلك إلا بالفهم الجيد عن طريق إتقان أسلوب اللغة، لا حفظ القواعد المجردة.

1 - عبد العال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر و الشام، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1990م، ص: 172.
2 - عمرو بن بحر الجاحظ: الحيوان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 69، تحقيق: عبد السلام هارون، ص: 1 / 91.
3 - مجد الدين ابن الأثير: الكامل، ص: 1 / 26 / 27.

2- المزج بين النحو العلمي و النحو التربوي:

إن النحاة الأوائل و هم يضعون مصنفاتهم في النحو العربي لم يكن لهم منهج محدد ينطلقون منه لتمييز المصنفات الخاصة للنحو العلمي و المصنفات الأخرى المتعلقة بالنحو التربوي، لذلك جاءت مؤلفاتهم جامعة. الهدف منها التأسيس لعلم النحو و الحديث عن قضاياها الشائعة منها و الشاذة، البسيطة و المعقدة، العملية و غير العملية... و هكذا. لذلك اتسمت مؤلفاتهم بتلك الشمولية حاوية زادا معرفيا كبيرا، يحتوي على قواعد النحو و العلل و الإعراب و الخلافات و الردود على المعارضين، و غير ذلك مما أدرج في أبواب النحو و ما أكثره. و لم يؤلف القدامى المختصرات إلا بعد حين من الزمن عندما أحسوا بالضرورة الملحة.

فالمتتبع لكتاب سيبويه مثلا يجد فيه تنوعا في الحديث عن قضايا النحو، الأمر الذي يجعل منه كتابا يجب أن يكون في أيدي الباحثين الكبار ليستقوا منه مقاصدهم، و لا يصح أن يكون في أيدي الطلاب المبتدئين أو ذوي الحصيلة المتوسطة، لكنه يمكن أن يكون في متناول الطلبة الجامعيين المتخصصين ليقفوا على طلب العلم من منابعه الأصلية، و قد أشار محقق الكتاب (عبد السلام هارون) إلى ما يقف عليه متصفح الكتاب ذاكرة أنك تجد فيه متعة، و أساسا سليما للدراسة النحوية المعاصرة التي لم يقف أصحابها وقفة الخشوع أمام جهد هذا العبقرى (سيبويه) ذلك لتزن ما صنع الأسلاف و ما ألفه عباقرة النحو قديما⁽¹⁾. و يكفي دليلا على ما يحمله كتاب سيبويه مثلا من موضوعات و قضايا، تجند لها عدد من العلماء لشرحها و لشرح الشواهد الواردة في المشرق و المغرب و على مدى الأزمنة. و هذا ما يجعلنا ننظر إلى هؤلاء الرجال بعين الإجلال لما تركوه من أعمال جليلة يعود نفعها على الناس جميعا بغض النظر عن طبيعة مؤلفاتهم.

و ما يذكر عن الكتاب لسيبويه، يقال عن المصنفات الأمهات الأخرى التي حملت هذا العلم. و هي مصنفات يتعذر حصرها، و جميعها مصنفات علمية نحوية تحمل كل ما له علاقة بالنحو دون تمييز بين ما يجب أن يكون لناشئ مبتدئ و ما يكون لمتقدم عالم.

1 - عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه): مقدمة الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، تحقيق: عبد السلام هارون، 1 / 33، 34.

و لا يدل كلامنا هذا أن النحو التعليمي التربوي قد غاب عن مؤلفاتهم، بل كان لهذا النوع الثاني حظ و لكنه لم يسلم من النظرة العلمية الفلسفية ما جعله ممزوجا بالنحو العلمي. و عليه طغت على مؤلفاتهم جميعها أو أغلبها النظرة العلمية التأصيلية مما يستخلص أنها كانت - بالنسبة إليهم- ضرورة ملحة تابعة للمسائل النحوية العلمية و لا يمكن فصلها عنها. و لذلك فإن " الشكوى من النحو ولدت مع التصنيف فيه، و ظلت تنتقل من جيل إلى جيل، و ترتفع الصيحات مطالبة بتيسير النحو التعليمي " (1). و قد دلت عناوين كثيرة و مؤلفات عديدة على مبادرة النحاة إلى الاستجابة لمطلب التيسير ليكون في متناول الناشئة. و إذا أردنا الوقوف على بعض تلك العناوين فلنذكر مثلا:

1. التأليف النحوي المختصر عند المشاركة:

فقد روي عن الكسائي حين انتدب علي بن الحسن الأحمر (ت 194 هـ) ليخلفه في تعليم أبناء الرشيد، إذ كان الأول قد وضع خطة تعليمية محددة راعى فيها التدرج و التنوع في أن واحد، بما يتناسب مع مستوى المتعلمين، فقال ينبه " الأحمر" الذي سينوب عنه في تعليم أبناء الخليفة: "إنما يحتاجون كل يوم إلى مسألتين في النحو و بيتين من معاني الشعر، و أحرف من اللغة"(2).

و كان الجاحظ (ت 255 هـ) من أوائل الذين دعوا إلى الاختصار و التيسير على الطالب بقوله: "أمّا النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن و من مقدار جهل العوام في كتاب كتبه و شعر أنشده و شيء إن وصفه و ما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى و مذهل عما هو أردُّ عليه، من رواية المثل و الشاهد و الخبر الصادق و التعبير البارع، و إنما يرغب في بلوغ غاية النحو و مجاوزة الاقتصاد فيه من يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور و الاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد و البلاد... و من ليس له حظ غيره و لا معاش سواه، و عويص النحو لا يجري في المعاملات و لا يضطر إليه في شيء"(3)، فاستجاب كثير من العلماء و أئمة النحو لنصيحة الجاحظ فوضعت الملخصات و المختصرات للدارسين.

1 - محمد إبراهيم عبادة: النحو التعليمي في التراث العربي، المعارف، الإسكندرية، دط، دت، ص: 15.

2 - جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تح: أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1964، 1 / 334.

3 - أبو عثمان الجاحظ نقلا عن شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، القاهرة، دار المعارف، 1986م، ص: 13.

"و ممن ألف كتابا مختصرا في النحو أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ) و أبو الحسن محمد بن أحمد كيسان (ت299هـ)، و ابن شقير (ت317هـ) وألف الزجاجي (ت337هـ) كتاب (الجمل) في النحو تجنب فيه الخلاف و الأقوال الشاذة و التفريعات و التعديلات و الأقيسة التي لا تنفع الناشئة مع الأسلوب الواضح فنال الكتاب نجاحا كبيرا و تلقاه الدارسون بالقبول و شرح أكثر من مئة و عشرين شرحا، و ألف أبو جعفر النحاس (ت338هـ) مختصر في النحو أسماه (التفاحة) قدم فيه مادة النحو للناشئة في غاية الاختصار و الإيجاز، و ألف أبو علي الفارسي (ت377هـ) صاحب الموسوعات كتابا مختصرا في النحو أسماه (الأوليات في النحو) و لعلي بن عيسى الرماني (ت384هـ) كتاب (الإيجاز في النحو) و هو مختصر، ولأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) كتاب (اللمع) و هو مختصر في النحو، و لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) مختصرا في النحو أسماه (الجمل)، و اختصره الخطيب التبريزي أبو زكريا يحيى بن علي (ت502هـ) في مقدمة موجزة، و لأبي منصور الجواليقي (ت540هـ) مختصرا موجزا في النحو، و لأبي محمد عبد الله بن بري (ت582هـ) مختصر آخر و ألف أبو الفتح ناصر صدر الأفاضل بن أبي المكارم المطرزي (ت610هـ) مختصرا في النحو باسم (المصباح)⁽¹⁾.

2. التأليف النحوي المختصر عند الأندلسيين:

"تأثر علماء الأندلس بدعوة الجاحظ السابقة و بدعوة غيره من العلماء إلى التأليف الميسر المختصر الذي يكون هدفا لصغار طلبة العلم، حيث يشار إلى أن جودي بن عثمان الذي أدخل كتاب الكسائي إلى الأندلس و قد تأثر بهذا الكتاب فألف كتابا في النحو أسماه (منبه الحجارة)⁽²⁾، و كان هذا الكتاب تعليميا لصغار الطلاب و ذلك لأننا لم نسمع أحدا من العلماء يأخذ عنه شيئا، و كذلك لم يكن علماء الأندلس في تلك الفترة على درجة علمية عالية تؤهلهم لتأليف كتب نحوية ضخمة - و إن وجدت هذه في وقت متأخر - و كان لأبي بكر المكفوف و أبي الإصبع عثمان بن إبراهيم البرشريقي مؤلفات مختصرة في النحو العربي"⁽³⁾

1 - عيد المنعم عبد السلام خليل: التجديد النحوي عند الدكتور شوقي ضيف، مجلة علوم اللغة، مج 5، ع 2، 2002، القاهرة: دار غريب للنشر، ص: 10 و ما بعدها. و ينظر حازم سليمان الحلبي: تيسير النحو العربي إلى عصر ابن مضاء القرطبي، مجلة اللسان العربي، ع 41، ص: 54 و ما بعدها.
2 - أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين و اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، ص: 256.
3 - المصدر نفسه: ص: 273 و 308.

"وَألف أبو بكر الزبيدي الأندلسي كتابا مختصرا في النحو (الواضح في العربية) يعد من أشهر الكتب المختصرة الذي ألفه صاحبه في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وربما وضعه بعد أن عمل مربيا لولد الحكم المستنصر بالله صاحب الأندلس⁽¹⁾، فكان هذا الكتاب حصيلة تجربة علمية بحتة، عمل خلالها المؤلف مؤدبا، فعلم ما يحتاجه المتعلمون وإلى ماذا يصبون، فكان كتابه - رحمه الله تعالى - كتابا تعليميا بحتا بعيدا عن الحشو والتعقيد.

وَألف أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (الشلوبيني) الأندلسي كتاب التوطئة و هو متداول بين الناس، و وضع محمد بن مالك (ت 672هـ) (عدة الحافظ و عدة اللافظ) و كتاب تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد في النحو، و أبو حيان النحوي (ت 745هـ) الذي ألف أكبر موسوعة في النحو - (كتاب ارتشاف الضرب)⁽²⁾ - وألف كتابا مختصرا هو (اللوحة البدرية في علم العربية).

من هذا العرض السريع للمؤلفات التي ألفها العلماء - المشاركة منهم و الأندلسيون - في الموسوعات ثم التحول إلى المختصرات يستنتج الباحث رغبة العلماء في تيسير النحو على الناشئة حيث أحسوا من الدارسين عزوفا عن قراءة المطولات على أننا لا نقلل من قيمة تلك الموسوعات فإن الباحث المتخصص بحاجة إليها.

لكن بعض العلماء فكروا في البحث عن أسلوب تيسير النحو، و ظنوا أن تأليف المختصرات التي اختصرت بعض النحو و حذفت بعض أبوابه هو أسلوب التيسير و لكنهم اجتهدوا فأخطأوا،" فالتيسير ليس اختصارا و لا حذفا للشروح و التعليقات و لكنه عرض جديد للموضوعات النحوية يمكن الناشئة من استيعاب النحو مع إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي و تخليصه مما علق به من شوائب فلسفية و منطقية، و لو سلكوا الطريق الصحيح لأوصلهم إلى التيسير فعلا"⁽³⁾.

1 - عبد الكريم خليفة: تيسير العربية بين القديم و الحديث، ط1، المكتب الإسلامي و مكتبة درا الفتح، دمشق: الفتح، 1960، ص:47.
2 - الكتاب هو ارتشاف الضرب من لسان العرب: تح: مصطفى أحمد النماس، ط1، القاهرة، 1984.
3 - عبد المنعم عبد السلام خليل: التجديد النحوي عند الدكتور شوقي ضيف، مجلة علوم اللغة، مج 5، ع 2، 2002، القاهرة: دار غريب للنشر، ص:10، و ينظر الحلبي، حازم سليمان: تيسير النحو العربي إلى عصر ابن مضاء القرطبي، ص: 55.

3- كتاب الواضح في العربية للزبيدي:

يعد كتاب (الواضح في العربية) لأبي بكر الزبيدي من أفضل الكتب التي ألفت لأغراض تعليمية، و ذلك لأن صاحبه قد وضعه بعد أن عمل مؤدبا لولي عهد الأندلس (هشام المؤيد) و قد اختار ابن حزم كتاب الواضح في العربية لكي يفي بحاجة المتعلم أو بعبارة أخرى لكي يصبح كتابا مدرسيا، فقيمة الكتاب تكمن في هذا المنهج العلمي الذي يتبناه الزبيدي في معالجة قضايا النحو لغايات تعليمية من أجل تيسيره، و تسهيل قواعده وجعلها سائغة أمام المتعلم⁽¹⁾. و على اختلاف بين العلماء حول تسمية الكتاب بالواضح في العربية، أو الواضح في النحو، فإن من ترجم للزبيدي أثبت له هذا الكتاب، و عده من الكتب الميسرة و المسهلة لعلم النحو.

4- كتاب (التوطئة) لأبي علي الشلوبين:

يعد كتاب (التوطئة) من أشهر الكتب النحوية المختصرة، فقد ألفه أبو علي الشلوبين لخدمة النحو العربي و تسهيله على الطلاب و المریدين، و قد ذكر هذا الكتاب عدد من العلماء الذين ترجموا للشلوبين، أو تخصصوا في الحديث عن المؤلفات النحوية، التي ألفت من أجل خدمة العلم. "و هذا الكتاب هو شرح للمقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي، و هو يتسم بالإيجاز لبقية الشروح"⁽²⁾، و قد أوضح الشلوبين في مقدمة كتابه هدفه من هذا الكتاب و هو التسهيل، و التيسير و الإحكام لمحتويات الكتاب فهو يقول: "هذه الجملة التي رسمت هنا توطئة قوانين المقدمة، و إحكام ما فيها من الأصول غير المحكمة موصولا فرع ذلك بأصله في اللفظ ميسرا، ينظم ذلك كله كلاما واحدا للحفظ"⁽³⁾.

و مع هذا الجهد المبذول لم تسلم تلك المختصرات القديمة من النقد حيث يرى بعض المؤلفين بأن تلك المختصرات القديمة: "لا تخدم الناشئة و لا تساعد على الفهم، و الدليل أنها تحتاج إلى شروح كثيرة"⁽⁴⁾.

1 - أبو بكر الزبيدي: الواضح في العربية (مقدمة المحقق). تح: عبد الكريم خليفة، الأردن، منشورات الجامعة الأردنية، ص: 18.
2 - إيمان عبد الله حسنات: أبو علي الشلوبين و أثره في الدراسات النحوية، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة آل البيت الأردن 2002م، ص: 49.
3 - أبو علي الشلوبين: التوطئة، تح و دراسة يوسف أحمد المطوع، القاهرة. دار التراث العربي، 1973م، ص: 11.
4 - عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص: 442.

3 - لغة النحو و أسلوبه:

إن الأمر الذي لا جدال فيه هو أن لكل عصر لغته المتميزة التي تتناسب طبيعته و ظروف أجياله. و المتتبع لكتب النحو العربي القديمة يجدها قد صيغت بالأسلوب و الألفاظ التي كانت متداولة بينهم دون أن تكون غريبة عنهم، و لكن بعد أن طال الزمان و بلغت مسيرته قرونا متتالية كان بديها جدا أن يجد الأسلوب و أن تجد الكلمات نفسها غريبة، تعيش في عصر غير عصرها، و تلك طبيعة اللغة في تجدها من زمن لآخر أو على حد ما ذكره الأستاذ (عبد الرحمن الحاج صالح) بأن المقصود باللغة "مجموعة المفردات التي يجري استعمالها في زمن معين فإن لكل عصر مفرداته الخاصة به، تدل على مسميات شتى تظهر فيه ثم تزول و يترك استعمالها فتزول معها أسماؤها... (1)

و لذلك فإن القارئ اليوم لكتب النحو لا يجد متعة في الأسلوب المؤلف به و لا فهما جيدا للمصطلحات و الكلمات الواردة في تعبيراته، أو على حد ما قاله بعضهم بأن: "اللغة التي صيغ بها النحو و الطريقة التي ألف بها، فليس من شك أنهما لا يناسبان ناشئة اليوم. و ليس العيب أبدا عيب القدامى الذين ألفوا تبعا لطبيعة عصرهم و طبيعة جيلهم و إنما العيب عيبنا نحن الآن الذين يتطلب منا عصرنا و يطلب منا جيلنا أن نؤلف لهم بالأسلوب الذي يناسب عصرهم و يوافق مستواهم، لكي يكون ذلك وسيلة من وسائل ترغيب الناشئة في قراءة النحو و الإقبال عليه و نزول بذلك واحدا من العراقيل التي تحول بين جيلنا و بين الإقبال على دراسة التراث النحوي.

و لا أحد ينكر ذلك، لأن التجديد و تغيير الأساليب بما لا يمس جوهر النحو و حقائقه مسلمة من متطلبات العصر و تغييره. و المتتبع لكتاب سيبويه مثلا، سيقف على شيء من ذلك التعقيد، ففي عنوانه في موضوع (التنازع) يعنونه بما يلي: (هذا باب الفاعلين و المفعولين الذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به) (2) أو في باب الاشتغال الذي يعنونه بقوله: (هذا باب ما يكون به الاسم مبنيا على الفعل قدم أو آخر و ما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم) (3). و قد علق المحقق عبد السلام هارون على ذلك الغموض (4).

1 - هامش الخزانة: ج 2، ص: 126.

2 - عباس حسن: اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص: 223.

3 - الكتاب: ج 1، ص: 80.

4 - مقدمة كتاب سيبويه.

غير أن الذي يصفون الكتاب كله أو بعض الكتب الأخرى بالغموض في كل محتوياتها فليس الأمر كذلك. لأنك تقف على موضوعات كثيرة جدا فيها من الوضوح و التفصيل ما لا يحتاج إلى إيانة أكثر إلا للمبتدئين.

و إذا كان النحاة متشددين و معروفين بالجفاف و الدقة المتناهية فإن الأدباء و الشعراء منهم خصوصا خلاف ذلك فهم يغيرون و يبدعون و يتساهلون بشكل من الأشكال.

و يعترف ابن الأنباري بهذه الظاهرة عند النحاة أي: جفاف أسلوبهم فقال: "قال أهل الأدب: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا، و منهم من نفهم بعض كلامه، و منهم من نفهم جميع كلامه" (1). و لذلك يجب أن نعترف بهذه الظاهرة. إلا أنها ليست عامة في كتب النحو فإنك تجد في كتبهم الجمل الواضحة و الفقرات البينية، و الدروس التي لا تحتاج إلى إيانة أو على حد ما قاله محقق "الشعر" مختصرا: فقد رأينا من النحاة و اللغويين من مدوا في البيان يدا، و رأينا من مصنفات النحو ما جرت فيه قواعد النحو و مسائله سهلة سائغة... (2) و الحديث عن الغموض و التعقيد ليس جديدا في بعض كتب النحو، فمنذ زمن تحدث ابن كيسان عن كتاب سيبويه و قال: "نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه و وجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة و إيضاح" (3).. ثم يعلل سبب ذلك قائلا: "لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يؤلفون مثل هذه الألفاظ فاقصر على مذهبهم" (4) و قد كان المبرد يعلق على صعوبة كتاب سيبويه و قيمته العلمية لمن أراد أن يقرأه عليه أن يقول له: "هل ركبت البحر؟! و ذلك رفعا من شأن الكتاب و إبراز قيمته بين الدارسين من جهة و متانة أسلوبه و تعقيداته أحيانا أخرى (5). لذلك فلا مناص من إعادة ضرورة لكتابة النحو العربي بأسلوب مناسب يتلاءم و روح العصر.

1 - كتاب الشعر لأبي علي: ص: 58.

2 - المصدر نفسه، ص: 59.

3 - المصدر نفسه، ص: 57.

4 - الخزائن: ج 1، ص: 179.

5 - جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة، مكتبة السعادة، مصر، ص 366.

4 - الجمود و التكلف في الأمثلة و الشواهد:

و في هذا الجانب تتشابك مجموعة من القضايا تجعل من الأمثلة الواردة غير مناسبة لروح العصر، و أنها فقدت صداها في أسماع الدارسين فهي من جهة يتسم كثير منها بالتعقيد الذي لا مبرر له. حيث تقف على أمثلة يكتنفها التعقيد و الالتواء إلى حد غياب المعنى أو بعده عن واقعية اللغة، نظرا لتكلفه و التفلسف النحوي له، و من ذلك: ما تجده في الكتاب لسيبويه مثلا: أعجبنى ضرب الضارب زيدا عبد الله. و يذهب المبرد في شرح المثال و يزيده تعقيدا عندما يقول في مثال آخر: الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم في داره أخوك سوطا. و في مثال آخر: أكرم الأكل طعامه غلامه زيد عمرا خالد بكرا عبد الله أخوه⁽¹⁾. و مثل هذه الأمثلة لا تحتاج إلى تعليق أكثر مما نلاحظه و مثلها كثير في النحو العربي. و من جهة أخرى أصبحت بعيدة في معانيها عن واقعنا المعيش.

و بالتالي لا تكون بحال في خدمة المجتمع و الناشئة خصوصا. فإذا كان القدماء قد انتقوها من واقعهم المعيش و من ظروف طبيعتهم فإن الجيل اليوم أن تعد له أمثلة أخرى تكون في مستوى العصر الذي يعيشونه. و لا شك أن غياب الأمثلة الرائعة و الأصيلة و الواقعية يجعل من النحو محل هجران من طرف الطلبة و الدارسين.

5 - طرق التأليف و التبويب:

يذهب (محمد عبد الخالق عزيمة) و هو من المنشغلين بتحقيق التراث إلى "أن فهرسة كتب النحو فهرسة دقيقة وافية إنما هي خطوة في سبيل تيسير النحو و تشجيع الباحثين على الرجوع إلى كتب النحو و الإفادة منها"⁽²⁾. و لا يحتاج هذا الأمر إلى إيضاح أكثر نظرا لبروز هذه الخاصية في جل كتب النحو القديمة.

1 - صابر أبو السعود: في نقد النحو العربي، ص: 26.

2 - جامعة الإمام محمد بن سعود: مجلة كلية اللغة العربية، مقال محمد عبد الخالق عزيمة، ع 11، 1981م، ص 175.

فهي قد بوبت بطرق مختلفة كل حسب المنهجية التي رأى صوابها و ألف بالطريقة التي تناسبه، و تناسب الواقع الحاصل في زمانهم، و لكن الزمن و ما ينبجه من تجديد و أساليب يجعل من تلك الطرق القديمة غير مناسبة لوقتنا الحاضر. فلقد وضعت جلّ الكتب القديمة بالطريقة السردية بعيدة عن المنهجية المألوفة لعصرنا هذا. و لقد تطرق لهذه المسألة صاحب النحو التعليمي في التراث العربي و حدد الأنماط المختلفة التي وضعت على منوالها أغلب الكتب القديمة للنحو العربي، و حددها في أربعة طرق بارزة و هي: نمط وضع بناءً على التراكيب بوجه عام ككتاب سيبويه.

و نمط عالج النحو من منطلق المعمولات ككتاب اللمع لابن جني و شذور الذهب لابن هشام و الهمع للسيوطي. و نمط من منطلق العوامل ككتاب " مقدمة في النحو لخلف الأحمر" و العوامل المائة للمرجاني . و نمط من منطلق عناصر الكلام كالمفصل للزمخشري⁽¹⁾. موضحاً أن هناك كتباً أخرى لا تندرج في هذه الأنماط و هي كثيرة. و يلاحظ أن الأنماط تتداخل و لا تسلم من الاضطرابات، و معنى هذا أنه لم تكن هناك منهجية واحدة. و إنما كان الرأي و الاجتهاد الشخصي هو الرائد في المجال. و لذلك علق أحدهم على كتاب سيبويه قائلاً: " و من أوصاف هذا الكتاب أنه ليس فيه ترتيب و لا خطة و لا خاتمة و جميع حكاياته عن الخليل" ⁽²⁾. و هذا ما يجعل إعادة تبويب موضوعات النحو ضرورة ملحة في عصرنا، تيسيراً لتعليمية النحو العربي.

و في ختام هذه القراءة لبعض كتب التراث النحوي العربي، أقول و باختصار:

إن كتب النحو القديمة و على الرغم من كل ما يقال فيها إلا أنها تظل هي مصادر الباحثين و منابع الأساتذة المتخصصين الذين يجب عليهم أن يعودوا إليها ليستلهموا منها ما يمكن أخذه و الانتفاع به، و هي كنوز منحها القدماء إلى هذه الأجيال، و لولاها لما وجدت هذه الأجيال اليوم شيئاً تحفظ به ألسنتها أو تستعين به على ذلك و لما وجدوا الطريق ممهداً يجتهدون اليوم لإتقانه و تهذيبه بعد أن عمل فيه الزمن و طول الوقت عمله.

1 - محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي، ص: 19.

2 - المرجع نفسه.

أما الطلبة المبتدئون و الناشئة الصاعدة فليس لهم إلا العودة إلى المراجع الحديثة التي يجب أن تكون بين أيديهم و من تأليف نحاة عصرهم حتى يتمكنوا من الأخذ الصحيح دون ملل أو حياء عن جادة الصواب. لذلك فإن باحثينا اليوم مطالبون بأن يبذلوا ما بوسعهم في ضرورة التأليف بما يكون في خدمة أجيالهم و في مستوى عصرهم.

و عليه يجب أن نعلم أن مسألة التجديد و التحديث إنما هي مطلب مستمر ما بقيت حياة الناس قائمة نظرا لتجدد الحياة و تغير ظروفها و معطياتها.

المبحث الثاني: التجديد والتيسير عند القدماء.

مقدمة:

موضوع التجديد و التيسير في النحو العربي ليس من الموضوعات الظرفية التي تطفو على السطح لفترة من الفترات ثم تغيب بلا عودة. إن موضوع التجديد و التيسير من الموضوعات المتصفة بالاستمرارية ما دامت الحياة قائمة. و يعود ذلك لأمرين اثنين هامين في هذا الموضوع.

الأول: لأن فكرة التجديد و الإصلاح أو التيسير فكرة من متطلبات الحياة و تطورها، فلا شيء يظل على حاله، و لا ثابت في هذه الحياة الزاحفة إلا العقائد الصحيحة التي خلقت لأجلها الحياة. أما القضايا المادية و المعنوية فجميعها قابلة للتغيير و التجدد لأن طبيعة الحياة متجددة، و لأن الإنسان خلق ليجدد و يبدع رغبة منه في التطور و تلبية لحاجات نفسية و فكرية لصيقة بطبيعته.

و الثاني: لأن المسألة اللغوية خصوصا من المسائل القابلة للتغيير بين عصر وعصر، نظرا لتجدد الأجيال و تغير أحوالها من ظرف إلى ظرف. و بما أن اللغة جزء من هذا الإنسان، و عنصرا حيويا من عناصر حياته التي لا يمكن الاستغناء عنها، فهي بالضرورة يجب أن تعرف نوعا من التجدد و التحسن تماشيا مع ظروف الإنسان و الحياة. و بناء على ذلك أقول: بأن فكرة تيسير النحو وتجديده ليست فكرة وليدة العصر الحديث كما قد يراها البعض، بل هي فكرة قديمة قدم هذا النحو ذاته، حيث نادى بها القدماء كما ينادي بها المحدثون اليوم الذين يرغبون في أن يستمر هذا النحو استمرار الحياة، و ذلك بديهي لأن الإحساس نفسه الذي يحس به المحدثون اليوم من تعقيد بعض القواعد النحوية أو الصعوبة التي تكتنف تعليمها هي الصعوبة نفسها التي أحس بها القدامى من النحويين و غيرهم بعد أن تأسس النحو و خطأ خطوات جبارة نحو التأليف و التعقيد.

لقد ألفت النحاة الأوائل نوعين من المصنفات، تعرف الأولى بمصنفات النحو العلمي، و تعرف الثانية بمصنفات النحو التعليمي أو النحو التربوي. و المقصود بالصنف الأول هي الكتب الأمهات التي ألفتها القدامى متقدمين كانوا أو متأخرين - و جمعوا فيها كل شاردة

ونادرة في النحو العربي فضلا عن المعلوم منه، تلك المصنفات الكبرى هي المنابع الأساسية التي يعود إليها النحاة اليوم يستقون منها مادتهم النحوية و يستشهدون بها في وضع القواعد المطلوبة في مختلف الموضوعات.

و المقصود بالصنف الثاني هي الكتب المختصرة قياسا على النوع الأول، و التي أراد منها مؤلفوها أن تكون في أيدي المتعلمين، يستعينون بها على تقويم أسنتهم، و يعودون إليها وقت الحاجة. و لا شك أن هذا النوع الأخير من التأليف هو شيء من التيسير و الإصلاح، لأن الهدف منه هو تقريب النحو إلى الناشئة و المبتدئين.

مفهوم القدامى للتيسير:

إن تيسير النحو قديما ليس أكثر من أنه كان انتقاء للدروس التي ينبغي على الناشئ أن يعرفها، حيث تعرض عليه بصفة مختصرة، مكتفين في ذلك بما يظهر على لسانه حفاظا على الإعراب الذي يميز الفصحى عن غيرها، متبوعة تلك المواضيع بالأمثلة الواضحة و إن كانت ترديدا لما هي عليه في المصنفات الكبرى. فالمتتبع لتلك المختصرات لا يجد فيها إطالة كتلك التي نجدها في الكتب الأمهات، التي لا تخطئ شاردة و لا واردة إلا ذكرتها، ففي المختصرات يكتفون بخلاصة لكل موضوع من الموضوعات الواردة دون خلل و لا ملل، رغبة منهم في عدم نفور الناشئة من التعلم. لأن الرغبة و حصولها أولى شروط التحصيل العلمي و لا تزال.

و مما يميز تلك المختصرات كذلك أنك لا تجد من الأمثلة - غالبا - إلا ما كان واضحا لا تعقيد فيه، إيماننا منهم - كما نعتقد - أنه كلما ازدادت الأمثلة و الشواهد وضوحا كلما ازداد الدرس النحوي رسوخا في أذهانهم و مخيلاتهم، و ذلك هو المطلوب فعلا.

و أغلب المسائل التي تعرض لها المصنفون الذين اختصروا موضوعات النحو تسهيلا للناشئة إنما ركزوا على جملة من الموضوعات تتلخص في: بيان علامات الإعراب لمعرفة متى يحصل الرفع و متى يحصل النصب و متى يحصل الجر، سواء تعلق الأمر بالأسماء أو الأفعال. و هذا أهم ما كان يهتم به هؤلاء لأنه من أكثر القضايا ورودا على اللسان،

و يتعلق ذلك تأكيدا بما يتركه العامل من أثر - حسب نظرة القدامى - في معمولاته كرفع الاسم أو نصبه في النواسخ، و الحروف المشبهة بالفعل (إنّ و أخواتها). و كنصب المضارع و جزمه إذا دخلت عليه أدوات النصب أو أدوات الجزم. و كالاسم عندما تدخل عليه حروف الجر. و لا تكون البداية عند الجميع إلا بتقسيم الكلمة إلى اسم و فعل و حرف، ذاكرين علامات و صفات كل قسم من تلك الأقسام.

أما المناهج التي سلكوها في تبويب موضوعات النحو العربي، و إن كانت غالبا وفق الطريقة التقليدية المعهودة في المصنفات الكبرى إلا أن بعضهم عمل على تجديد الطريقة إيماننا منهم بأنها تعين التلميذ على التحكم في موضوعات النحو. كما فعل ذلك: ابن جني في (اللمع) عندما قسم الموضوعات إلى: المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات من الأسماء و ذلك بناء على نظرية العامل مما يجعل الموضوع الواحد موزعا على محورين أو أكثر أحيانا. بينما نجد عبد القاهر الجرجاني قد قسم تلك العوامل إلى مجموعات أخرى خلافا للطريقة المعهودة فجعلها عوامل لفظية منها السماعية و منها القياسية ثم عوامل معنوية، لتكون مائة عامل في نظره عندما يضيف لها عامل الجملة.⁽¹⁾

1 - ينظر اللمع لابن جني، و العوامل المائة، للجرجاني.

أ - مختصرات نحوية ميسرة:

أما بعض تلك المختصرات التي شهدها تاريخ النحو العربي فالواضح أنها بدأت في الظهور في وقت مبكر، مما يدل أكثر على أن حركة التيسير حقا إنما هي وليدة عصر نشأة النحو نفسه، و ذلك إحساسا من النحاة أنفسهم بأن التيسير ضرورة لا مفر منها. و من تلك المختصرات المتعددة التي سائرت مرحلة النحو العربي عبر حقبة المتتالية نذكر ما يلي على سبيل التمثيل لا الحصر:

1 - مقدمة في النحو - لخلف الأحمر (ت 180 هـ):

يتضح من خلال مقدمة هذا الكتاب المقصد الذي من أجله وضعه صاحبه، و ذلك تفاديا للتعقيدات و الإكثار من التفريعات التي حصلت في المصنفات الأخرى السابقة له. و تفاديا للتعقيدات و الإكثار من العلل المتعددة التي تثقل القارئ الناشئ بما لا يخدمه في شيء، بعيدين بذلك عن تحقيق الهدف الرئيسي الذي من أجله وجد علم النحو العربي و المتمثل في حاجة المتعلم إليه لتقويم لسانه. و قد بيّن المؤلف ذلك عندما عمد إلى التأكيد على أن الغاية من النحو هي إصلاح اللسان و تقويمه لي مطابق بذلك التقويم فصاحة اللغة العربية. حيث قال: "... أمعنت النظر في كتاب أولفه و أجمع فيه الأصول و الأدوات و العوامل على أصول المبتدئين ... ليستغني به المتعلم عن التطويل ... مما يصلح به لسانه في كتاب يكتبه أو شعر ينشده أو خطبة يلقيها ..."⁽¹⁾ ولا يدل هذا من صاحب الكتاب إلا أن المقصد كان تعليميا بالدرجة الأولى و ذلك ما يتطلبه التيسير عنده.

2 - التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (ت 338 هـ):

يعتبر هذا الكتاب من المصنفات المختصرة التي وضعت للمبتدئين. حوى بين دفتيه واحدا و ثلاثين بابا.

الباب الأول: خصه لبيان أجزاء الكلام: من اسم و فعل و حرف جاء لمعنى، موضحا

الفرق بينهما.

الباب الثاني: خصه للإعراب و وضعه على أربعة أنواع بناء على فكرة العامل التي

سادت النحو العربي و هي:

1 - خلف الأحمر، مقدمة في النحو، مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1961م، ص: 33.

(الرفع - النصب - الجر - الجزم)، موضحا ما يظهر ذلك فيه بالحركات (الضمة و الفتحة و الكسرة) خلافا لما يكون عليه الحال في الأسماء الخمسة المعتلة التي بيّن أنها ترفع بالواو و تنصب بالألف و تجر بالياء.

و خص أبوابا كثيرة لبقية الموضوعات المذكورة في المختصر مثل: حروف الخفض (خلف - وراء - أمام - فوق - كل - بعض - ذات...) حروف النصب الرافعة للأخبار (الحروف المشبهة بالفعل، النواسخ)، و الحروف التي تنصب الأفعال الدالة على المستقبل (أن - لن - لكي - حتى) و الحروف الجازمة (لم - لما - لام الأمر - لام النهي) و حروف الرفع (لولا - إنما - كأنما) و بابا للمعرفة و النكرة. و بابا للتوابع (النعت - العطف - البديل - التوكيد)، و بابا للتوكيد بنوعيه و قد فصله عن التوابع،... إلخ⁽¹⁾.

3 - الواضح في النحو للزبيدي (ت 379 هـ):

يندرج هذا الكتاب ضمن الكتب المختصرة الموضوعية للمتعلمين المبتدئين و ذلك نظرا لجملة من الأسباب من أهمها:

- عدم الاهتمام بالتعريفات التي قد تشق على التلميذ أو تدخله في متاهة الخلافات، و يكتفي الكاتب في ذلك بسرد الأمثلة للتوضيح، على أن تكون شاملة متنوعة.
- الإكثار من الأمثلة عملا على إتاحة الفرصة للمتعلم زيادة في الفهم و الإدراك.
- سهولة الأمثلة، و الإكثار من إعرابها، كأن يقول: "ذهب زيدٌ" ذهب فعل ماضٍ، و زيدٌ مرفوع لأنه هو الفاعل.⁽²⁾

- اعتماده في كثير من الأحيان لأسلوب الحوار الذي يجذب القارئ و يشده إليه عندما يشعر بأن المؤلف هو الذي يخاطبه.

و بالرغم من اشتغال الكتاب على جميع موضوعات النحو و الصّرف، إلا أنه أورد لها مختصرة، و ذلك لاعتماد الكاتب على ما يصلح للمبتدئين دون الولوج في صعوبات تحول بين الطالب وفهمه للموضوعات النحوية.

1 - إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص: 42.

2 - ينظر كتاب، الواضح في النحو.

4 -اللمع لابن جني (ت 392هـ):

يعد كتاب اللمع في النحو العربي لابن جني من الكتب المختصرة التي جمعت مادة النحو العربي بشكل دقيق مفيد، خلافا للمؤلفات الأخرى التي ألفها ابن جني و التي أسهب فيها إسهاب المطولات ككتابه (الخصائص) و(سر صناعة الإعراب).و قد انفراد كتاب اللمع عن غيره من كتب النحو الأخرى بمميزات دفعت العلماء إلى أن يتناولوه بالشرح والتحليل و من ذلك الإيجاز و الابتعاد عن الخلافات و العلل التي نشبت بين النحاة⁽¹⁾. و هذه المميزات هي الخصائص التي جعلت منه مفيدا دون إسراف و لا إطالة. و قد تناول ابن جني في هذا الكتاب جملة من الأبواب تضم موضوعات النحو مختصرة. و يتبع المؤلف إيجازه للقواعد ببعض الأمثلة للتوضيح حين يشعر أن المسألة بها لبس من ذلك ما ذكره في (المفعول له) حين قال: "جئتكم مخافة الشر" و لا شك أن مثل هذا يوضح المسألة أكثر بالمختصر المفيد كقاعدة أساسية في الكتاب كله.

5 -العوامل المائة عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ):

هذا مصنف مختصر آخر ألفه الإمام عبد القاهر الجرجاني، و يتبين من خلال عنوان هذا المختصر أن صاحبه عمد في وضعه و تحديد أبوابه على العوامل و ذلك ليكون العامل في نظره و نظر المتعلمين هو سبب إيراد الحركة التي ينبغي إظهارها في أواخر الكلمات تيسيرا للعملية التعليمية.

و قد خالف الكاتب القدماء في وضعهم و تقسيمهم لتلك العوامل، و نهج في ذلك نهجا جديدا، مقسما إياها إلى عوامل لفظية و أخرى معنوية، أو على حد ما ذكره شارح متن الجرجاني ب: "إنّ العوامل في النحو على ما ألفه الشيخ الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني... مائة عامل: و هي تنقسم إلى قسمين سماعية و قياسية، فالسماعية منها أحد و تسعون عاملا، و القياسية منها سبعة عوامل و المعنوية منها عددان، فالجملة مائة عامل"⁽²⁾. و قد أكد صاحب المؤلف هذا المعنى في متن كتابه⁽³⁾.

1 - أبو القاسم بن محمد الضريري: شرح اللمع لابن جني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2000م، تح: رجب عثمان محمد، ص:16.

2 - عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة، تح: زهران البدرابي، شرح و تعليق: خالد الأزهرى، دار المعارف، مصر، ط 2، 1988م، ص: 99.

3 - المرجع نفسه، ص: 83، 86.

و تشمل العوامل اللفظية السماعية الآتي: حروف الجر - حروف تنصب الاسم و ترفع الخبر - حروف ترفع الاسم و تنصب الخبر، و حروف تنصب الاسم المفرد، و حروف تنصب الفعل المضارع، حروف جازمة، أدوات الشرط الجازمة، أسماء تنصب على التمييز، (الاستفهام بكم و كأين و كذا، و عشرة مركبة) أسماء الأفعال، الأفعال الناقصة، أفعال المقاربة، أفعال المدح و الذم، أفعال الشك و اليقين. هذا ما ذكر في الكتاب المختصر لهذه العوامل كما هي مرتبة، بغض النظر على أن تكون العوامل أسماء أو أفعالا أو حروفا.

أما العوامل اللفظية القياسية فهي: الفعل - اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة - المصدر - الأسماء المضافة - الاسم التام (و هو الذي لا يضاف إلى غيره كأن يكون منونا). و نلاحظ من خلال ذلك أن الجرجاني لا يفرق بين الفعل كعامل أو اسم الفاعل كعامل آخر أو بين المشتقات المذكورة كعوامل هي كذلك. فالأساس هو أنها عوامل ملفوظة مقيسة.

أما العوامل المعنوية: و هي خلاف الملفوظة و قد جمعها فيما يلي:

عامل الرفع في المبتدأ و الخبر و هو الابتداء.

عامل الرفع في المضارع لوقوعه موقع الاسم.

و عملا على الاختصار ذكر الكاتب تلك العوامل اللفظية القياسية بإيجاز دون الحديث

عن عمل تلك المشتقات مثلا أو شرط عملها أو ما يتعلق بها، كما دأب ذلك النحاة أصحاب المطولات في النحو. و مما يشهد على أن صاحبه قصد به التيسير هو ما ذكره مقدم الكتاب و محققه (زهران البدرأوي) مفاده أن ما أصاب النحو العربي في عهده من تعقيدات و تأويلات و علل ثوان و ثوالت مما جعل صيحات الشعوبيين من أعداء الدين ترتفع عالية تصد عن دراسة النحو، بحجة أن فيه مسائل عويصة تجشم الفكر و تكد الذهن دون طائل... رغبة في أن يقدم للراغبين في تعلم العربية من أبناء اللغات الأخرى النحو العربي في صورة سهلة تيسر عليهم تعلم القرآن الكريم و تفهم معانيه...

وقد علق على الهامش بأن عبد القاهر نجح في ذلك لأن كتابه هذا قد ترجم إلى لغات

أخرى كالتركية و الفارسية.

6 -المصباح في النحو لناصر بن أبي المكارم المطرزي (ت 610 هـ):

و من كتب النحو الميسرة كتاب (المصباح) المؤلف في القرن السادس الهجري. و قد ألفه الكاتب لابنه مختصرا له فيه موضوعات النحو، مبتعدا فيه عن الإطالة و البحث في كتب أخرى. لذلك قال المؤلف في مقدمة الكتاب: "فاستطلت أن أكلفه جمعها (أي: كتب النحو المؤلف) و أحمله رفعها، كراهة ما فيها من الأشياء المعادة و إن كانت لا تخلو من الإفادة. فاستصفيت منها هذا المختصر، و نفيت عن كل منها ما تكرر، استنقالا للمعاد، و استقلالا للمفاد، غير مدخر فضل النصيحة في رعاية عباراته الفصيحة..." (1) ذلك ما فعله المؤلف ترغيبا لابنه في طلب علم النحو. لذلك نظر في الكتب السابقة خصوصا التي ألفها الجرجاني و هي (الجمل - العوامل المائة - التتمة) و استخلص منها مختصرا جديدا هو (المصباح) و ذلك إبعادا للتكرار الممل و تأكيدا على المفيد المطلوب.

7 -الفصول الخمسون لابن معطي (ت 628 هـ):

من الكتب الموضوعية للمبتدئين تيسيرا و تبسيطا، هذا الكتاب الذي قال فيه صاحب كتاب (النحو التعليمي في التراث العربي): "أراد ابن معطي أن يضع كتابا موجزا يعين الراغبين في تعلم النحو على أن يصلوا إلى مستوى عال دون أن تفرقهم خلافات النحويين و تعليقاتهم، فحصر ما يقصد إليه المبتدئ الراغب في خمسين فصلا تضمها خمسة أبواب، و كان منطقه العامل..." (2). حيث يلاحظ أن العامل هو المحور الذي بنى عليه المؤلف مختصره كما هو الشأن في المصنفات الكبرى عند النحاة، كما يلاحظ عند ابن معطي إيراده لموضوعات الصّرف في آخر المصنف تبعا للقوامي الأوائل الذين دأبوا على ذلك.

8 -المقرب لابن عصفور (ت 669 هـ):

نعتبر هذا الكتاب أيضا من كتب المختصرات لقضايا النحو. و بالرغم من وقوعه في جزأين إلا أنه غاية في الوضوح ما يجعله سهلا على المبتدئين لزمانهم ذاك. و مما ورد في الكتاب إشارة إلى الهدف من وضعه يقول ابن عصفور: "فوضعت في ذلك كتابا صغير الحجم مقربا للفهم و رفعت فيه من علم النحو و شرائعه، و ملكته عصية و طائعه، و ذللته بالفهم

1 -ناصر بن أبي المكارم المطرزي، المصباح في علم النحو، تحقيق: ياسين محمود الخطيب، مراجعة و تقديم: مازن المبارك دار النفائس، بيروت، ط1، 1997م، ص: 38.

2 -محمد إبراهيم عبادة، ص: 53.

و بحسن الترتيب و كثرة التهذيب لألفاظه⁽¹⁾.

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن الكاتب أراد تقريب الفهم و تيسير القواعد، معتمدا في ذلك حسب رأيه على الاختصار فوضعه في حجم صغير، لذلك يعتبر نموذجا من نماذج التيسير عندهم.

9 - قطر الندى لابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ):

يقع المختصر الموسوم بـ " قطر الندى " في جزء واحد تعرض فيه المؤلف لأهم المسائل النحوية التي رأى أنها ضرورية للطالب المبتدئ، و مما يؤكد لنا أن ابن هشام قصد التيسير هو تأليفه في وقت لاحق لمصنف آخر أكثر منه اتساعا في الموضوعات هو كتابه "شذور الذهب" ثم إلى تأليف مصنف ثالث أكثر منهما توسعا هو " مغني اللبيب"، الذي يعد من الموسوعات الكبرى في النحو العربي. و المنتبغ لمؤلفاته الثلاثة يقف على ذلك بوضوح، فيجد من الشروحات و التفصيلات في "شذور الذهب" ما لا يجده في " قطر الندى" و يجد في "مغني اللبيب" من التوسع ما لا يجده في " شذور الذهب". و ليس ذلك إلا احتراما منه للمستويات التي وضعها أساسا لكل مؤلف من تلك المؤلفات التي أرادها أن تكون منهاجا يسير بالمتعلم من مرحلة إلى أخرى. و يعتبر " قطر الندى" نوعا من التيسير المطلوب، فقد ورد في مقدمة الكتاب: " فهذه نكت حرزتها على مقدمتي المسماة بـ : قطر الندى " رافعة لحجابها كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها⁽²⁾.

و نلاحظ أن ابن هشام قد تطرق في هذا المؤلف لجل الموضوعات النحوية بما في ذلك المواضيع التي كثر فيها الجدل كالتنازع و الاشتغال، غير أنه لم يتطرق إلى الموضوعات الصرفية المحضة، و التي كثيرا ما يصعب فهمها على الناشئة.

كما نلاحظ أن ابن هشام يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم و قراءاته، دون إغفال منه للشعر الجيد و للنثر أحيانا حين يعدم الآية أو الشعر، و قد يجمع بين تلك الشواهد في كثير من الأحيان. و يبدو أن هذا المختصر قد جمع جملة من المزايا ما يجعل منه مختصرا

1 - ابن عصفور الحضرمي، المقرب في النحو، تحقيق و تعليق: عادل عبد الجواد.

2 - جمال الدين بن هشام، قطر الندى و بل الصدى، ص: 10.

مفيدا يليق لمقامات الناشئة الذين نالوا قسطا من الدروس النحوية، حيث جمع بين الشمولية و الاختصار المفيد.

10 - شذور الذهب:

يتألف كتاب (شذور الذهب) من جزء واحد، أتبعه ابن هشام بشرح موجز ليجمع بين "متن و شرح". و إذا كان المتن جد مختصر فإن مؤلفه في شرحه قد استفاض بقدر الحاجة التي يهدف إليها، على أن يكون المتن ملائما لمستوى أعلى من الأول، لذلك كان الشرح أكثر إيضاحا و إيفاء من المتن. و في ذلك يقول ابن هشام : " فهذا كتاب شرحت به مختصري المسمى ب(شذور الذهب في معرفة كلام العرب) تمت به شواهد، و جمعت به شوارده، و مكنت من اقتناص أو ابد رائده، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة و عمدت فيه إلى لف المباني و الأقسام، لا إلى نشر القواعد و الأحكام"⁽¹⁾.

و في هذا المصنف يعتمد ابن هشام الشاهد القرآني أكثر من غيره من الشواهد الشعرية أو النثرية كعادته، و هو ما لم يكن سائدا عند الأوائل الذين أكثروا من الشعر و النثر و أغفلوا بذلك القرآن الكريم، فضلا عن الحديث الشريف. و اعتماد القرآن و قراءاته من الإيجابيات التي سبق إليها ابن هشام.

ب متون و منظومات نحوية ميسرة:

1 متن الأجرومية:

و مما عده القدماء تيسيرا على الطلاب و الناشئة في بدايات حياتهم التعليمية (الأجرومية) لابن أجروم⁽²⁾. الذي يعد من زعماء النحو و القراءات و علم الفرائض.

و الأجرومية متن نحوي نثري يعد مقدمة للنحو العربي، خصصه ابن أجروم للمبتدئين قبل أن يتناولوا غيره من المؤلفات الأخرى، و ذلك ليسرها و وضوح عباراتها و اختصار معانيها و بساطة جملها عامة. و ربما لهذه الأسباب و المواصفات حظيت بقبول كثير من المدرسين إلى زمننا هذا.

1 - جمال الدين بن هشام: شذور الذهب، تح: محمد محي الدين، دار الفكر، لبنان، دط، دت، ص: 10.

2 - الإمام ابن أجروم، و هو أبو عبد الله محمد بن داوود الصنهاجي نسبة إلى صنهاجة، و هي قبيلة بالمغرب الأقصى، (ت 723هـ).

كما أنها - و على قول شوقي ضيف - ترجمت إلى عدة لغات عالمية منها: اللاتينية و الفرنسية و الإنجليزية (1) وقد اقتصرت موضوعاتها على جملة من أبواب النحو دون غيرها، باعتبارها الأبواب التي ينبغي للمبتدئ معرفتها لتلخص في:

باب الإعراب و علاماته - باب الأفعال و أنواعها، باب مرفوعات الأسماء، و يضم في هذا باب الفاعل و باب المفعول الذي لم يسم فاعله و باب المبتدأ و الخبر و باب العوامل الداخلة على المبتدأ و الخبر و أبواب للنعت و العطف و التوكيد و البدل. ثم ينتقل إلى باب منصوبات الأسماء و يضم في ذلك المفعول به و المصدر..... ثم باب المجرورات.

و لا يتعدى المتن هذا عددا محدودا من الصفحات. و لا شك أن اكتفاء ابن أجيروم بهذه الأبواب الهامة دون غيرها، إنما كانت عن وعي منه بضرورتها في مرحلة تعليمية ابتدائية تهدف فقط إلى: تقويم اللسان العربي من الانحراف.

2 - ألفية ابن مالك:

طريقة ابن مالك في منظومته الشعرية المختصة المعروفة بالألفية إنما هي أسلوب تعليمي مختصر في نظره. تضم علمي النحو و الصرف، يسهل على الطلبة حفظها واسترجاعها. "و قد اشتهرت هذه الألفية في الأصقاع العربية، جمع فيها مقاصد العربية، و سماها (الخلاصة) و اشتهرت بالألفية لأنها ألف بيت" (2)

و قد حوت الألفية على جل موضوعات النحو العربي، بدأ بالكلام و ما يتألف منه وإنهاء بموضوع الإدغام كموضوع من موضوعات الصرف التي عادة يؤخرها النحاة القدامى. و بين الموضوعين بقية الموضوعات النحوية المتداولة.

و الجميل في الألفية أنها تساعد على الحفظ و الضبط و تعين على الإثبات بالمثل قياسا على الأمثلة المذكورة في النص. و يكشف لنا الأستاذ محمد صاري - و اعتمادا على كتاب (النحو التعليمي في خمسة قرون) الذي لم نقف عليه - إن الإحصائيات العلمية كشفت عن وجود أكثر من أربعين متنا بعنوان (مختصر في النحو)، و أكثر من عشرة كتب بعنوان (الموجز أو الوجيز في النحو)، و أكثر من عشرين رسالة بعنوان (مقدمة في النحو

1 - شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، دار المعارف، مصر، ط2، دت، ص: 57.

2 - عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص: 172.

أو في علم النحو)، و أكثر من خمس مصنفات بعنوان (المدخل إلى النحو) (1).
كما أشار بعض الباحثين إلى عدد كبير من تلك المختصرات في تاريخ النحو (2). و ما
هذا العدد الكثير من المختصرات إلا دليل مادي واضح على إيمان القدامى بضرورة التيسير
و التبسيط.

ابن حزم و آراؤه النحوية:

و من الذين ذاع صيتهم قديما و تحدثوا عن علم النحو و ضرورة الأخذ منه بما يكفي
حاجة الإنسان إلى عصمة لسانه، ابن حزم من خلال رسائله المتعددة.

و يتضح من كلام ابن حزم أن الإكثار من النحو و الغلو فيه لا خير فيه عندما يقول:
"و لابد من مطالعة النحو، و يكفيه منه ما يصل به إلى اختلاف المعاني بما يقف عليه من
اختلاف الحركات في الألفاظ و مواضع الإعراب منها" (3)، فالهدف عند ابن حزم من النحو
هو مطالعة المعاني، و يكون ذلك في رأيه بمعرفة الحركات في الألفاظ، لذا يكفي من الكتب
ما اقترحه ككتاب (الجمل) للزجاجي. و هذه رؤية واضحة على ضرورة الاكتفاء بالقليل
المفيد و عدم الإيغال في طلب جميع أبواب النحو، و يكفي الإنسان في ذلك كتاب الجمل. أن
هذا يكون حقيقة للمبتدئين. أما أهل الاختصاص فشيء آخر.

و في قول آخر يقترح ابن حزم كتابا آخر عندما يذكر ذلك في قوله: "أقل ما يجري
من النحو كتاب (الواضح) للزبيدي أو ما نحا نحوه ك (الموجز) لابن السراج و ما أشبه
هذه الأوضاع الخفيفة، و أما التعمق في علم النحو فضول لا منفعة بها بل هي مشغلة عن
الأوكد، و مقطعة دون الأوجب و الأهم" (4). و لم يقترح ابن حزم هذه المجموعة من الكتب
إلا دليل على ترسيخ فكرة التيسير عنده و لكي تكون تلك المختصرات عوضا عن تلك
المؤلفات القديمة المطولة. لكن من غير تخل عن بعض الموضوعات أو عدم الاعتماد على
نظرية العامل.

1 - المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، كتاب: تيسير النحو، مقال: تيسير النحو موضحة أم ضرورة، الجزائر 2001م، ص: 190.
2 - محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص: 103، 104.
3 - التقريب لحد المنطق، ص: 104.
4 - المرجع نفسه.

و أثناء حديثه عن علل النحو و موقفه منها يتأكد أنه يرفض تلك العلل التي يراها فاسدة يذكر سعيد الأفغاني ما ذكره ابن حزم حين قال: "أما علل النحو فقد اشتد في الحكم عليها كل الشد، فإنها - في رأيه - كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، و إنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها و نقلها، وما عدا هذا فهو - مع أنه تحكم فاسد متناقض - أيضا كذب، لأن قولهم: كان الأصل كذا فاستنقل فنقل إلى كذا.. شيء يعلم كل ذي حسن أنه كذب لم يكن قط، و لا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك"⁽¹⁾.

و نستخلص من هذا ما يلي:

أن علل النحو التي وضعها النحاة فاسدة لأنها من وضعهم و ليست من أصل اللغة.
أن الأصل في الاستعمال هو ما سمع من كلام العرب لأنهم أهلها الذين ضبطوها و أما غير ذلك فعند ابن حزم (كذب) ملفق لا حقيقة فيه و بالتالي ينبغي التخلي عنه.
و بهذه النظرية عند (ابن حزم) يكون قد دعا إلى مثل ما دعا إليه (ابن مضاء) من فساد العلل و عدم صلاحيتها للغة العربية و نحوها.

و ابن حزم عندما يؤكد على التيسير و على ضرورة التدرج في تناول النحو إنما يفعل ذلك على منطوق تعليمي سليم ينبغي اتباعه و هو البداية بالأصول و الكليات أولاً ثم التفريعات و الإيغال - إن أراد - ثانياً فيقول: " ينبغي لطالب كل علم أن يبدأ بأصوله التي هي جوامع له و مقدمات. ثم لا بد منه لتفسير تلك الجمل. فإذا تمهر في ذلك و أراد الإيغال و الإغراق فليفعل "⁽²⁾.

فالخطوات إذن هي: الأصول أولاً، الشرح و التفسير ثانياً، و الإيغال إن شاء. ثالثاً. و هذا لمن أراد أن يجعله حرفته، و لذوي الاختصاص فيه. و لا شك أنه في هذه الخطوات و هذا الطرح يلتقي في كثير من النقاط مع نظرية ابن خلدون في مجال التعلم.

1 - سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1963م، ص: 32.

2 - التقريب لحد المنطق، ص: 104.

و كان لعلم النحو عند ابن حزم مكانة مميزة، فهو يدعو العلماء الفقهاء في عصره إلى تعلم النحو، و يرى أنه: " لو سقط علم النحو لسقط فهم القرآن، و فهم حديث النبي - عليه الصلاة و السلام - و لو سقط لسقط الإسلام، و يعد ابن حزم تعلم النحو واجبا على كل من يريد أن يجلس و يفتي الناس " (1) و هذا النحو الذي يدعو إليه يجب أن يناسب مذهبه الفقهي الظاهري الرافض لكل القياس و الاجتهاد و الجدل و العلة التي يعتبرها - في النحو - فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة.

و كانت هذه الأفكار الفقهية و النحوية محط اهتمام العالم الكبير ابن مضاء القرطبي، الذي جاء بعد ابن حزم بحوالي قرن و نصف فناقشها، و دافع عنها و اتفق مع ابن حزم فيما ذهب إليه من بطلان العلل النحوية.

1 - أبو محمد علي ابن حزم: الرد على ابن النغريلة اليهودي، القاهرة، دار العروبة، 1960م، ص: 160.

المبحث الثالث: ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو العربي.

نظرية ابن مضاء من أجل التيسير:

أحمد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بابن مضاء القرطبي ، هذا الاسم الحقيقي لشخصية عربية مسلمة أندلسية، ثارت على تقاليد النحو، فكانت تلك الشخصية ممن درسوا كتاب سيبويه على ابن الرماك (541 هـ)⁽¹⁾ في بلاد الأندلس ثم رحل إلى المغرب ليعين قاضيا في مراكش في فترة النشوة و القوة لدولة الموحيدين، فكان فقيها ظاهريا تابعا لأستاذه و إمامه ابن حزم الأندلسي، و هذا الفقه و النفقه لم يكونا إلا سببا من أسباب توجه ابن مضاء نحو النحو و علوم اللغة العربية.

و كان تأثير الفقه الظاهري واضحا عليه، لذلك فقد ثار على نحاة المشرق في فقههم و نحوهم و دعاهم إلى منهج جديد في الفقه و النحو، و لكن ثورته على النحو كانت أعنف وأكثر وضوحا خصوصا إذا عرفنا أن كتاب (الرد على النحاة) هو الكتاب الذي وصل إلينا كاملا بعد أن حققه و نشره شوقي ضيف الذي يرى أن عصر الرد على النحاة كان عصر الثورة على المشرق و أوضاعه في الفقه و فروعها. " حيث كانت دولة الموحيدين التي كان ابن مضاء قاضي قضاتها تنزع هذه الثورة، و تأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة، لترد فقه المشرق على المشرق، و تابع ابن مضاء ليرد به نحو المشرق على المشرق"⁽²⁾.

فعندما قام المهدي بن تومرت بدعوته الشهيرة التي انتهت إلى تأسيس دولة الموحيدين في المغرب و الأندلس، والتي وظف فيها جانبا من ظاهرية ابن حزم، خصوصا منها رفض القياس في الفقه، كان من الطبيعي أن تعود الدولة بعد استقرار أمرها إلى الأصول الفكرية التي قامت عليها الدعوة المؤسسة لها، وفي مقدمة ذلك الأخذ بالظاهر في العقيدة و الشريعة.

1 - عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الأموي الأشبيلي، و المتوفي سنة 541 هـ، ينظر السيوطي، جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة: ص: 86/2.

2 - ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص: 16 - 17 (مقدمة المحقق).

أسس ثورة ابن مضاء في تيسير النحو: يمكن توضيح هذه الأسس فيما يلي:

1 -إلغاء نظرية العامل:

ما إن يفتح القارئ كتاب الرد على النحاة في صفحته الأولى إلا و يجد الثورة على نظرية العامل النحوي، اعتباره من القضايا التي يستغني النحو عنها، حيث يقول ابن مضاء: " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه، و أنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعائهم أن النصب و الخفض و الجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، و أن الرفع منها يكون بعامل لفظي و بعامل معنوي"⁽¹⁾.

فابن مضاء يرى أن هذه العوامل يجب أن نستغني عنها، إن أردنا للنحو اليسر و السهولة، و أعدت تلك العوامل خطأ و يجب العودة عنها، سواء أكانت عوامل معنوية أم لفظية، لذلك يجب هدم هذه المقولة و تخليص النحو العربي منها، لأن العامل في رأيه هو للمتكلم نفسه " و أما في الحقيقة و محصول الحديث. فالعمل من الرفع و النصب و الجر و الجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره"⁽²⁾.

و حتى لا يتعرض **ابن مضاء** إلى هجوم من نحاة المشرق و مناصري العامل النحوي، فقد أوضح أنه قد سبق بهذه الفكرة من قبل عالم من أكبر علماء المشرق في النحو العربي و هو العالم **أبو الفتح بن جني** و غيره حيث يقول في (خصائصه): " و إنما قال النحويون: عامل لفظي و عامل معنوي ليدرك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ بصحبه، كمررتُ بزيد، و لبت عمرا قائم و بعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، و رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر و عليه صفحة القول، فأما في الحقيقة و محصول الحديث فالعلم من الرفع و النصب و الجر و الجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره، و إنما قالوا: لفظي و معنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتغال المعنى على اللفظ و هذا واضح"⁽³⁾. و قد ساق **ابن مضاء** دليلا على فساد نظرية العامل إلى رفض بعض أساليب العرب، و يضعون مكانها أساليب أخرى تسولها لهم فكرة العامل⁽⁴⁾.

1 - ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص: 76 - 77.

2 -المصدر نفسه ، ص: 77.

3 -أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، ص: 109 - 110.

4 -المصدر نفسه ، ص: 32 (مقدمة المحقق).

و قد انطلق ابن مضاء في نظرية هدم العامل النحوي من مبدأ واحد هو مبدأ التيسير و التسهيل، و ذلك لأن هذه النظرية لا تهدم النحو العربي بل تسهله و تيسره.

2 - الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة:

هذا الأساس الثاني الذي انتهجه ابن مضاء من أجل تيسير النحو العربي و تسهيله، فهو يعترض و بشدة على تقدير العوامل المحذوفة (الضمائر المستترة في المشتقات و الأفعال أو متعلقات المجرورات أو حتى تقدير المحذوف، فابن مضاء في نظريته إلى التيسير يرفض كل التقديرات و المحذوفات، و يقف إلى جانب النص اللغوي، فالتقدير في نظره نوع من التخيل و الظن لا يستند إلى أي دليل⁽¹⁾.

3 - إلغاء العلل النحوية:

و أساس ثالث نادى به ابن مضاء من أجل ترسيخ نظريته الداعية إلى تيسير النحو العربي، تمثل هذه المرة في الدعوة الصريحة الواضحة إلى إلغاء العلل النحوية، و خاصة تلك العلل الموسومة بالثواني و الثوالت، فابن مضاء قسم العلل إلى قسمين: الأول مقبول و لا بأس به و هو العلة الأولى، و القسم الآخر مرفوض و يجب التخلص منه و هو العلل الثواني و الثوالت، "و لعل ابن مضاء في دعوته هذه كان منطلقاً من مذهبه الظاهري الذي يقدر النص اللغوي، و يقف أمامه و لا يدعو إلى تجاوزه لذلك فهم ينفون السببية في النصوص جميعها"⁽²⁾.

"لقد كان المذهب الظاهري يدعو إلى التخلص من العلل الفقهية للنصوص و كذلك الأمر بالنسبة للنحو، فابن حزم يصف تلك العلل بالفساد الذي يجب التخلص منه و نحن إن شاء الله موردو مشاغب أصحاب العلل... و حل شغبهم الفاسد"⁽³⁾، "لقد أراد ابن مضاء أن يريح الناس من عبث طويل للنحاة، و ذلك عن طريق إلغاء العلل النحوية، و العلل الشرعية"⁽⁴⁾. فهو يدعو إلى الأخذ بالعلة الأولى فقط و أما غيرها فهو باطل لا يفيد معرفته و لا يضر جهله، لذلك نادى بصراحة بضرورة "أن يسقط من النحو العلل، الثواني و الثوالت،

1 - معاذ السرطاوي: ابن مضاء القرطبي و جهوده النحوية، عمان، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط 1، 1408هـ/1988م، ص: 131.

2 - المرجع نفسه: ص: 114.

3 - المرجع نفسه: ص: 114.

4 - ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص: 35.

و ذلك مثل سؤال السائل عن زيد في قولنا (قام زيد) لم رفع الفاعل؟ فيقال: لأنه فاعل و كل فاعل مرفوع فيقول و لم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر⁽¹⁾.

إن ابن مضاء يرضى بالعلة الأولى لرفع الفاعل، و هي أنه فاعل، و يرفض تعليل رفع هذا الفاعل، و يحيل هذا الرفع إلى كلام العرب فقط، و يرى أنه لا داعي لمعرفة تلك العلة التي تقف خلف رفع الفاعل، لأن معرفتها و جهلها سيان.

و ختام القول في هذا المقام أطرح تساؤلاً لا بد منه أحاول أن أجيب عنه، و هو:

لماذا لم تنجح دعوة ابن مضاء القرطبي و غيره من العلماء الذين دعوا إلى ترك التعليل و تسهيل النحو؟؟ و لماذا بقيت هذه الدعوة صرخة في واد؟؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال تتلخص في النقاط الآتية:

1. إن دعوة علماء الأندلس إلى ترك التعليل كانت دعوة عملية عند بعضهم و نظرية عند بعضهم الآخر: فابن مضاء و الزبيدي و غيرهما، كانت دعوتهم عملية قولاً و تطبيقاً، حيث جانبا التعليل و العلل الفلسفية و المنطقية، و كانت دعوة نظرية فقط عند آخرين مثل دعوة السهيلي، و ابن الطراوة اللذين دعوا بصراحة إلى ترك التعليل مع ذلك فقد أخذوا به، و مع ذلك فهذا لا ينقص من دور علماء الأندلس في تخليص النحو العربي من بعض عله، و أن الفكرة ذاتها التي دعا إليها ابن مضاء يدعو إليها المحدثون اليوم و بالقناعات نفسها التي ذكرها في كتابه، و لا أدلّ على ذلك ما يدعو إليه مهدي المخزومي و تمام حسان و غيرهما من ضرورة إلغاء نظرية العامل.

2. تقديس النحو المشرقي القديم و عدم القدرة على تجديده أو تغييره : لقد وجد ابن مضاء و غيره ممن نادوا بالتجديد في النحو العربي أمامهم كما هائلاً من الآراء النحوية المشرقية القديمة و المقدسة في نظر الأندلسيين، لذلك فتغييرها ربما يكون صعباً، لأن واضعيها كانوا من كبار النحاة، أمثال سيبويه و ابن جني، و المبرد و غيرهم من فحول النحو العربي، الذين لا يجرؤ أحد على التعرض لهم، أو النيل من آرائهم أو انتقاصها.

1 - ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص: 130.

3. عدم فهم المقصود من تلك الدعوات و خاصة دعوة ابن مضاء : لم يكن بعض العلماء يعي هذه الدعوة بشكل سليم، أو حتى يدرك المغزى منها، ما أوجد تناقضا و تعارضا بين العلماء في بلاد الأندلس، و بخاصة أن ابن مضاء لم يضع للنحو بديلا عن الذي طالب بهدمه و تخليص النحو منه، فهذا ابن خروف لم يفهم دعوة ابن مضاء حين ثار على العامل، و ظنه يريد هدم النحو العربي كما هدم الفقه من قبل فألف كتابا يرد عليه حين أعلن ثورته، و إن كان ابن خروف قد وافق ابن مضاء في بعض آرائه.

4. شخصية ابن مضاء نفسه: كانت شخصية ابن مضاء المتعصبة للفكر الظاهري

و غير الراضية عن وجود أي مذهب غير الظاهري في الأندلس من الأسباب التي تقف وراء فشل الدعوة و عدم ذيووعها و انتشارها، فابن مضاء كان قاضيا في دولة الموحدين، و بالتالي فهو من أصدر الأوامر بالأخذ بالظاهر و ترك غيره، مما أوجد لدى الناس شكّا فيه و في دعوته، لأنه يريد فرضها بالقوة، و ليس بالحجة و المنطق⁽¹⁾.

1 - ينظر: فضل العابد: الفكر الظاهري وأثره في النحو العربي: ص:34 .

الفصل الثالث:

جهود تيسير قواعد النحو العربي عند المحدثين.

المبحث الأول : المحدثون في خدمة المشروع التجديدي.

1- طه حسين.

2- إبراهيم السامرائي.

3- سعيد الأفغاني.

4- صالح بلعيد.

5- باحثون آخرون.

المبحث الثاني : المحدثون في خدمة القضية النحوية.

1- إبراهيم مصطفى.

2- تمام حسان.

3- مهدي المخزومي.

4- شوقي ضيف.

5- عبد الرحمن الحاج صالح.

المبحث الثالث : دور المجامع اللغوية في تيسير النحو.

1- المجمع العلمي العربي السوري.

2- المجمع اللغوي القاهري.

3- المجمع العراقي.

4- ندوة اتحاد المجامع اللغوية بالجزائر.

5- مقترحات تدريس النحو العربي.

المبحث الأول : المحدثون في خدمة المشروع التجديدي .

مقدمة:

إن قضية تيسير النحو العربي ميّزتها كثرة الطروحات و الآراء، و كثرة التأليف التي عالجت الموضوع بكيفيات مختلفة، تتفق أحيانا و تختلف أحيانا كثيرة، و يعود ذلك إل أهمية الموضوع النحوي، باعتبار أن النحو يمثل العمود الفقري للغة العربية، و نظرا لهذه الأهمية تعددت الاقتراحات، فمن باحث يطرح ما ينبغي حذفه من قضايا النحو، إلى آخر فيما ينبغي إضافته للدرس النحوي، إلى آخر فيما يجب تعديله إلى باحث فيما يجب تغييره، هذا من جهة، و من جهة أخرى نضيف من بحثوا في تعليمية النحو العربي، و هم يبحثون عن الطرق التي تناسب الدرس النحوي حتى يكون ميسرا في متناول المتعلمين، و هكذا لم يقف البحث إلى اليوم و لن يقف في المسألة النحوية لعدم الاتفاق على موضوع التيسير.

و بشأن دعوات التجديد و التيسير في العصر الحديث قسمها بعض الدارسين إلى ثلاثة

أقسام:

الأول: يطرح العامية أو جزء منها بديلا عن الفصحى، و لكن هذا القسم ليس بحال من الأحوال في خدمة موضوع التيسير في رأينا.

الثاني: يضم مجموعة من المحاولات التي مست جوهر النحو العربي و أرادت أن تجدد له بعض المقاييس و أصوله، و أن تهدم منه بعض ما كان عند القدماء.

الثالث: يضم محاولات التيسير و تجديد ما يمكن تجديده من حيث الموضوعات و الأساليب و المناهج مما لا يمس جوهر النحو العربي.

غير أن باحثين آخرين حدّوا لهذه المسألة فريقين اثنين فقط، مقصين في ذلك دعاة العامية من الموضوع، و من الذين قدموا أفكارا في خدمة المشروع التجديدي:

المبحث الثاني : المحدثون في خدمة القضية النحوية:

في هذا المبحث سنعرض لجملة من المشاريع المخصصة للتجديد أو التيسير في القضية النحوية، و قد تمّ اختيارنا على مجموعة من الباحثين الذين لهم أعمال منجزة من خلال بعض مؤلفاتهم التي أصبحت في متناول الدارسين، و بما أنه لا يمكننا الوقوف على جميع تلك الأعمال اقتصرنا على الباحثين التاليين:

1 - إبراهيم مصطفى:

أما الحديث عن حركة التيسير في العصر الحديث فقد كانت محاولاتها الأولى هي كتاب "إحياء النحو" للأستاذ إبراهيم مصطفى سنة 1937م. و يعتبر هذا الكتاب من أشهر الكتب التي ظهرت في الثلاثينات من القرن العشرين، و قد قدم له طه حسين بمقدمة طويلة، وهو الذي اقترح على المؤلف تسمية الكتاب " إحياء النحو" قال الدكتور طه حسين في مقدمة الكتاب: "أقبل عليّ إبراهيم ذات يوم، فقرأ علي فصولا من كتابه هذا، فأبيت عليه إلا أن يمضي في القراءة من الغد، و ما زلنا كذلك، يقرأ و أسمع و أناقش حتى فرغنا من قراءة الكتاب و لم يكن يعرف له اسما، فاقترحت عليه هذا الاسم الذي رسمه به " إحياء النحو" فأكبره و استكرهه و أشفق منه، و أحث أنا فيه فلم يستطع لي خلافا"(1).

و لقد بنى المؤلف أفكاره في تيسير النحو أو تجديد النحو أو إحياء النحو - كما يرى هو ذلك - على فكرتين أساسيتين هما:

1. مطالبته أن يتسع الدرس النحوي فيشمل دراسة أحكام الجرجاني في كتابه "دلائل

الإعجاز" و بين أن الكلام عنده هو نظم و أن رعاية هذا النظم و اتباع قوانينه هو السبيل إلى الإبانة و الإفهام، و أنه إذا عدل بالكلام عن سنن النظم لم يكن مفهوما معناه، و لا دالا على ما يراد منه... (2).

2. مطالبته بإلغاء نظرية العامل، و استئصال جذورها، و ما ستلزم به من تقديرات

و تأويلات تذهب بروح اللغة و جمال العبارة - كما يرى -.

1 - إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992، ص: ن.

2 - المرجع نفسه، ص: 16 - 17.

ولبّ النظرية التي يدور حولها كتاب " إحياء النحو ": هو أن توضع القواعد على أساسين هما: الإعراب و المعنى، و يرى أن الإعراب الضمة و الكسرة فقط، و هما ليستا بقية من مقطع، و لا أثر لعامل من اللفظ، أما الفتحة هي عنده ليست علامة إعراب و لا أداة على شيء.

وقد كانت الأصول العامة التي بنى عليها تصنيفه الجديد ما يلي: "ليست الحركات الإعرابية حكما لفظيا خالصا، بل هي إعلام لمعان، فذهب إلى القول بأن حركات الإعراب الحقيقية هي الرفع و الجر، و جعل الرفع علامة على كل كلمة يستند إليها الكلام، و الجر علامة على كل كلمة ليست بعلم الإعراب، فهي حركة مستحبة عند العرب لختم كلامهم ما لم يلفتهم عنها لاف، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة و منه:

-العلل لا تعمل و إنما المتكلم هو العامل.

-ليست هناك علامات أصلية و علامات فرعية "(1).

بهذه المبادئ و الأفكار نقد المؤلف نظريات النحو العربي و نادى فيها بتيسير و إصلاح النحو، و قد سعى من خلال ذلك إلى تغيير البحث النحوي للغة و رفع التعقيد الذي يقع على كاهل المتعلمين و استبدال الأصول الأولى للنحو بأصول يسيرة تقرب الفهم للعربية حيث يرى أن وضع النحو المعتمد على ضبط الآخر لا يصور المعنى. لذا اقترح تعديل تعريف علم النحو فهو عنده ليس علما تعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا و بناء. إنما هو: "قانون تأليف الكلام و بيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تنسق العبارة، و يمكن أن تؤدي معناها"(2).

و لقد تعرضت محاولات إبراهيم مصطفى إلى نقد كبير من قبل العلماء و الباحثين الذين بنوا فساد الأصول التي انتهى إليها المؤلف، و عدم استقامة أحكامها، و اطرادها عن كلام العرب، كما أثبتوا أن أفكاره جديدة، و كثير من المسائل التي ذكرها قد سبقه إليها بعض العلماء.

1 - اطلع عليه من الموقع : (www.aldahereyah.net) (بتصرف).

2 - إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص: 01.

2 تمام حسان:

و من محاولات التجديد التي ظهرت على الساحة اللغوية محاولة د.تمام حسان في كتابه: "اللغة العربية معناها و مبناها " 1973م، معتمدا على الاستغناء على نظرية العامل، التي تعلق بها القدامى، و أراد المحدثون إبطالها و لكنهم فشلوا في ذلك، يريد من خلال ذلك أن يبرهن بأن له نظرية أخرى جديدة تعرف بـ: "تضافر القرائن" و معنى ذلك أنه لا يمكن معرفة معنى معين لأي مفردة من المفردات إلا إذا استعنا في ذلك بجملة من القرائن و عددها عنده ثمانية⁽¹⁾، و هي: العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، النغمة. و يرى أنها جميعا تتكامل في تحديد المعنى الحقيقي للجملة، أما الواحدة منها بمفردها لا تعني شيئا. و القرينة الأساسية في نظره هي قرينة " العلامة الإعرابية" و هذا لكونها لا تعمل على تحديد المعنى النحوي وحدها فيقول: "إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن" وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية، و بهذا يتضح أن (العامل النحوي) و كل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي و الخضوع لتقليد السلف و الأخذ بأقوالهم على علاتها"⁽²⁾ فالكاتب لا ينفي العلامة الإعرابية قرينة لفظية، بل ينفي اعتماد قرينة واحدة في قيام المعنى، و هذا ينطبق على باقي القرائن الأخرى. و بالإضافة إلى تلك القرائن اللفظية السالفة الذكر هناك قرائن معنوية يراها شقا آخر يستعان به في تحديد المعنى، و قد جمعها الكاتب في: "الإسناد، التخصيص، النسبة، التبعية، المخالفة"⁽³⁾ و يرى الكاتب ضرورة تكامل القرائن المعنوية و القرائن اللفظية لتحديد المعنى المطلوب للمبنى الواحد بدقة.

و الخلاصة من هذا التحليل في رأيه أن القرائن اللفظية منها و المعنوية تغني عن العوامل التي ذكرها القدامى، لأن الحركات بمفردها في نظره عاجزة عن تحديد المعاني النحوية. فقال في ذلك: "لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة

1 - تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، دت، ص: 205.

2 - المصدر نفسه، ص: 207.

3 - المصدر نفسه، ص: 190.

فقط هي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية، فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية⁽¹⁾.

إن الكاتب يريد أن يؤكد أن عمل القدامى في اعتمادهم على العامل النحوي كان خاطئاً بسبب قصوره في تحديد المعنى الحقيقي. و البديل هو ما يطرحه في مسألة القرائن مؤكداً أنه "إذا كان العامل قاصراً عن تفسير الظواهر النحوية و العلاقات السياقية جميعها فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها و لفظيها، ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأي قرينة أخرى من الاهتمام. فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس و عن وضوح المعنى و لا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما. و إنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي و تنتج...".⁽²⁾

أما الفائدة عنده في الاعتماد على هذه القرائن - خلافاً لما ذهب إليه القدامى - هو تحقيق أمرين اثنين هما:

أولاً: نفي كل تفسير ظني أو منطقي للظواهر السياقية.

ثانياً: نفي كل جدل من النوع الذي خاض فيه النحاة حول منطوقية هذا العامل أو ذاك⁽³⁾

هذه باختصار نظرية الكاتب في المسألة النحوية عزوفاً عن العامل النحوي الذي قال به القدامى و إيماناً منه بما سماه القرائن اللفظية و المعنوية. إلا أن الكاتب قد تعرض إلى نقد من بعض الباحثين الذين يرون أن ما أقدم عليه تمام حسان إن كان يظن بذلك تيسيراً فلا يتصورون ذلك حاصلًا في كتابه، إلا إذا أراد الكاتب تغييراً لطبيعة النحو و أسسه و لكن بعيداً عن أي تيسير و تبسيط لأن عملية التجديد و التيسير إذا لم تحصل منها فائدة أو تحقيق مصلحة و المتمثلة في عصمة اللسان العربي من الخطأ، فلا تعتبر تجديداً ولا تيسيراً.

1 - تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، دت، ص: 191.

2 - المصدر نفسه، ص: 232.

3 - المصدر نفسه، ص: 232 - 233.

3 مهدي المخزومي:

من كبار المجددين في الدرس النحوي تنظيراً و تطبيقاً حيث نجد في كتابه:
 "في النحو العربي قواعد و تطبيق" قد جدد من حيث المادة و المنهجية في تقسيم
 أبواب النحو، و قد حظيت آراؤه بالاهتمام، و كان من الطبيعي أن تواجه هذه الآراء بالنقد
 سلباً و إيجاباً، و قد صرّح مهدي المخزومي في كتابه هذا أنه حاول تحديد موضوع الدرس
 النحوي، و أن يعيد للنحو ما قد فقد بإبطال فكرة العامل، إذ يقول: "فقد حاولت في هذه
 الفصول أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه و أن أسلب العامل قدرته
 على العمل، و إذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل،
 كباب التنازع و الاشتغال"⁽¹⁾.

و التيسير عند المخزومي يتمثل في النظرة الموضوعية إلى علم المعاني لأنه يرى أن
 ذلك المنحى الذي اتجه إليه هؤلاء في ضم علم المعاني إلى علم النحو أقل مما ينبغي تطبيقه
 بل إن من "سموا علم المعاني هم النحاة الحقيقيون، و هم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى
 الأمام، و قدموا للدارسين فيه نتائج طيبة حري أن يستفاد منها". اقتفى الدكتور المخزومي
 أثر أستاذه إبراهيم مصطفى، و تبنى منهجه.

و قد تلخصت جهود المخزومي فيما يلي:

1 - دعا إلى إلغاء نظرية العامل⁽²⁾ و ما يرتبط بها من أبواب كالتنازع و الاشتغال

و الإعراب المحلي و الإعراب التقديري:

"و قد حاولنا فيما سبق أن نهدم فكرة العامل في النحو و أن نسلب الفعل الذي هو

أقوى العوامل عندهم قدرته على العمل، و على الرفع و النصب"⁽³⁾.

2 - نادى بربط النحو بالمعنى و ليس بالإعراب أو بالشكل⁽⁴⁾.

1 - مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد و تطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م، ص: 229 - 232.

2 - ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص: 305.

3 - مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد و توجيه، ص: 62.

4 - ينظر: الراوي طه: نظرات في اللغة و النحو، منشورات المكتبة الأصلية، بيروت، ط1، 1962م، ص: 36.

3 - رأى المخزومي "أن النحو لا يتأتى إلا بالعناية بمختلف مستويات التحليل اللغوي و إدراكها"⁽¹⁾

إن المخزومي في دراسته مستويات التحليل اللغوي، اقتصر على ثلاثة مستويات فقط، و هي: المستوى الصوتي و المستوى الصرفي والمستوى النحوي، و إنما يرى أن علماء المعاني هم الذين استأثروا بالدرس النحوي الحق، بل هم النحاة الحقيقيون. و لا بد من القول أن علم اللغة الحديث، ينظر إلى المستوى النحوي بمعزل عن المستوى الدلالي، فالمستوى النحوي هو المستوى الذي يظهر مكونات التركيب، فإذا وصل الموقف إلى بيان المعاني الناتجة عن التركيب، جعل ذلك من اختصاص المستوى الدلالي، ولعل هذه النظرة التي نظر بها النحاة العرب إلى الدراسة النحوية، حينما فصلوها عن دراسة المعاني، التي وقف منها المخزومي.

أما المستوى الدلالي عند المخزومي لم ينفصل عن المستوى النحوي، فليس من اختصاص النحوي، أن يدرس أشكالاً مجردة من المعنى - إذا صح التعبير - فالنحو عنده هو العلم الذي يهتم بدراسة معاني التركيب، و ليس هو العلم الذي يهتم بدراسة أواخر الكلم، كما هو حال الدراسات النحوية القديمة.

و من ثم فإن التخصص اللغوي يجب أن يكون من أولى اهتمامات الباحثين.

4 - رأى المخزومي "أن الحركات الإعرابية من عمل اللغة و ليست آثاراً لعوامل"⁽²⁾، أي الفصل بين دلالات الحركات الإعرابية و نظرية العامل.

5 - دعا المخزومي إلى تبني منهج علمي لغوي لتنظيم البحوث و الأبواب النحوية، عن طريق التصنيف و التبويب و التفرع.

6 - رفض التقسيم الشكلي الشائع الذي اعتمده النحاة القدامى للكلام العربي المبني على ثلاثة أقسام (اسم و فعل و حرف)، و اقترح تقسيماً رباعياً يقوم على فعل و اسم وأداة و كنايات.

1 - مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد و توجيه، ص: 77.

2 - المرجع نفسه، ص: 15 - 16.

- 7 - رأى المخزومي أن النحو دراسة و صفة تطبيقية و يجب أن لا تتعدى ذلك⁽¹⁾.
- 8 - وضع المخزومي مصطلحات للنحو بعضها جديد و بعضها من التراث العربي، "من أجل بناء نحو جديد لا نحس فيه بأثر العامل و لا نلوك فيه مصطلحات غريبة، أقحمت في النحو إقحاما"⁽²⁾.
- 9 - ينادي المخزومي بأن يكون موضوع الدرس النحوي الجملة و ما يعرض لها من ظروف قولية، و ما يعرض لأجزائها من عوارض⁽³⁾.
- 10 - رأى الباحث "أن المقام و السياق لهما دور هام في التبليغ و التواصل ولن يكون الكلام مفيدا و لا الخبر مؤديا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا"⁽⁴⁾.
- 11 - رفض تقسيم الجملة إلى اسمية و فعلية و ظرفية كما هو الشأن عند القدامى، و رأى أن الجملة الظرفية هي جملة تتأرجح بين الاسمية و الفعلية.
- 12 - قال المخزومي في تعريف الجملة الفعلية: "هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، و بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلا"⁽⁵⁾.
- و انطلاقا من التعريف السابق عدّ المخزومي جملة "البرد طلع" جملة فعلية مخالفا النحاة الذين عدوها جملة اسمية بناء على التفريق اللفظي المحض.
- 13 - رأى المخزومي أن الأفعال كلها مبنية، و أن العلامات في آخر الفعل المضارع المعرب ليست علامات إعرابية و إنما لتمييز زمن الفعل و تخصيصه⁽⁶⁾.
- 14 - دعا المخزومي إلى عدم المغالاة في التأويل النحوي، الذي من مظاهره فكرة الإضمار⁽⁷⁾.

1 - مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد و تطبيق، ص: 66.

2 - المرجع نفسه، ص: 19.

3 - المرجع نفسه، ص: 164.

4 - المرجع نفسه، ص: 51 - 52.

5 - المرجع نفسه، ص: 131.

6 - المرجع نفسه، ص: 41.

7 - المرجع نفسه، ص: 129.

إن نظرة المخزومي في هذا الإصلاح و التجديد هو التخلي عن نظرية العامل و التقليل من سطوتها على صلب النحو العربي، كما ذكرنا ذلك سابقا في قوله: "فقد حاولت في هذه الفصول، - ما وسعنا ذلك - أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، و أن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل...."(1).

ذلك هو جديد المخزومي الذي قدمه في كتابه " في النحو العربي نقد و توجيه " أو "في النحو العربي قواعد و تطبيق " و هي نظرية يخالفه فيها كثير من معاصريه الباحثين الذين أكدوا أن العامل شيء من النحو لا غنى عنه و أساس متين من أسسه الثابتة(2).

4 شوقي ضيف:

من دعاة التجديد الذين ألفوا لذلك كتبا، و نشروا مقالات حول قضية التيسير نجد: د. شوقي ضيف خصوصا في كتابه "تجديد النحو" الذي عرض فيه ما ينبغي أن يجدد في النحو و مما قاله الكاتب في ذلك: "اقترحت تصنيفا جديدا للنحو يذلل صعوباته، أقمته على ثلاثة أسس أخذتُ بها جميعا في تألّفي لهذا الكتاب" أي كتاب (تجديد النحو) (3). و لم يكتف الكاتب بالأسس الثلاثة بل أضاف إليها ثلاثة أسس أخرى، فصارت ستة أسس هي:

1 -إعادة ترتيب أبواب النحو على خلاف ما كان عليه القدماء، فهو يستغني عن طائفة منها بردها إلى أبواب أخرى.

2 -إلغاء الإعراب التقديري في المفردات المقصورة و المنقوصة و المبنية، و الإعراب المحلي في الجمل.

3 -عدم الاشتغال بإعراب الكلمات التي لا تجدي نفعاً من حيث صحة النطق و أداء المعنى، ذاكراً أن الإعراب يجب أن يكون وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصح نطقاً لم تكن إليه حاجة، و يضرب مثالا في ذلك: في إعراب (إن) المخففة من الثقيلة، و (كم) الاستفهامية و الخبرية و أدوات الشرط الاسمية .

1 -مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد و تطبيق، ص: 16.

2 -من هؤلاء الباحثين: عبد الرحمن الحاج صالح و غيره.

3 -شوقي ضيف: تجديد النحو، الرائد العربي، لبنان، ص: 40..

4 - وضع تعريفات و ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو.

5 - حذف ما يراه الكاتب زائدا لا فائدة منه، و يرى أن عرضه كان لغير حاجة.

6 - زيادة إضافات لبعض الأبواب التي يجدها الكاتب ضرورية و هامة.

هذا ما يذكره شوقي ضيف في كتابه، و هذه الأسس الستة تتعلق إِمَّا بمحتوى المادة من جهة أو بالمنهجية من جهة أخرى.

يقول المؤلف: "لعلني بهذا الكتاب أكون قد حققت أملا طال انتظاره بتجديد النحو على منهاج و طيد يذلل و يبسطه و يعين على تمثّل قواعده و استكمال نواقصه"⁽¹⁾.

هذا ما يرجوه الكاتب من عمله هذا و هو أن يعاد النحو على منهج غير منهج القدماء، يسهل دراسته و يساعد القارئ على تصور أمثلته، ذلك هو مظهر التجديد و التيسير في نظر الكاتب.

و مع كل ما سلف من رؤى فإن هذا التصنيف الجديد للنحو لم تؤتَ ثماره حتى الآن، فما زال النحو يُعلم وفقا لمنهج النحويين القدماء، و بالتالي فالكاتب لم يسهم في النطق السليم للعربية و فهمها فهما جيدا كما رجا ذلك، إضافة إلى أن هذا الكتاب بمنهجه الجديد في النحو لا يعرفه إلا المتخصصون في الدراسات اللغوية العربية، و لعل السبب في ذلك عدم اقتناع القائمين على التعليم في العالم العربي بأن المنهج الجديد الذي قدمه شوقي ضيف يصلح بديلا لمنهج النحاة القدماء رغم تيسيره المحدود، و ذلك لخروجه عليهم في كثير من الأمور.

5 - عبد الرحمن الحاج صالح:

و من الباحثين المجددين د. عبد الرحمن الحاج صالح الذي عمل على التجديد في مجال اللسانيات الحديثة، و ما يمكن أن تستفيده العربية الفصحى من النظريات السائدة اليوم في مجال البحث اللساني و ما ينفرد به اللسان العربي. و الكاتب وإن كانت كتبه تكاد تنعدم في المكتبات إلا أنه يمكننا الوقوف على نظريته في هذا المجال اللغوي من خلال ما يكتبه في بعض المجالات المتخصصة أو من خلال محاضراته المختلفة في الجامعات الجزائرية أو ما ينقله عنه بعض تلاميذه اليوم، الذين أصبحوا مؤلفين بارزين في البلاد العربية⁽²⁾. و التي

1 - شوقي ضيف: تجديد النحو، ص: 4 - 5.

2 - منهم: صالح بلعيد، خولة طالب الإبراهيمي، و غيرهما....

سنختار منها ما له علاقة بالمسألة اللغوية عموماً والنحوية منها خصوصاً. و من طروحات الكاتب أن هذه العربية الفصحى التي يتهمها كثيرون بالعجز و القصور و أنها بعيدة في قوتها و خصائصها عن اللغات الحية المتداولة اليوم في العالم، يذكر "أن معطيات العلوم العربية القديمة قد تساوي بل تفوق من بعض جوانبها النظريات الحديثة لكن في أغمض صورها و أقدمها"⁽¹⁾. إلا أن الكاتب يرى ذلك عند الأوائل العباقرة المؤسسين للنحو العربي، متهما المتأخرين بقوله: " إذ لا يمكن أن نجدها (يقصد تلك القوة) عند النحاة المتأخرين إلا مشوهة ممسوخة باستثناء الرضي الاستربادي،... و هي تلك التي توجد في كتاب سيبويه وعند بعض العباقرة مثل أبي علي الفارسي و ابن جني، و قد استغفلت على من جاء بعدهم، فما بالكم بالمحدثين"⁽²⁾.

تلك نظرة الأستاذ في المتأخرين الذين لم يستوعبوا في نظره النحو العربي الأصلي. فشوهوا الصورة، مستثنيا منهم من ذكرهم. أما المحدثون فليس لديه شك في وقوعهم في الكفة الثانية التي شوهت صورة النحو العربي و لم تعطه حقه من الفهم و الاجتهاد. و الكاتب ينطلق في هذا التصور من دراسته الخاصة و تمرسه في النحو العربي و معرفته بما يستجد على مستوى الدراسات الحديثة و خصوصاً ما يتعلق بالنظريات الغربية التي يقوم على تدريسها في الجامعة الجزائرية. و يوضح الكاتب ما وقع من لبس عند الباحثين العرب أو ما يدعيه بعضهم على أنهم جددوا و لكن على حساب أصالة النحو العربي، يقول: " و قد أدت ببعض معاصرنا إلى الطعن فيما تركه لنا العلماء العرب حتى الأولون الفطاحل منهم، فحاولوا أن يستبدلوا أوضاع النحو القديم بشيء تافه استعاروه من النحو التقليدي الأوربي، و ما استبدلوا في الواقع إلا مصطلحا بأخر يقل عنه قيمة ومدلولاً"⁽³⁾ ذلك ما قام به دعاة التجديد في نظر الكاتب، و هو ما لا يقبل به عاقل، و من جهة أخرى "حاولوا أيضا (تبسيط النحو) و هذا دليل واضح على التباس المفهومين المذكورين عليهم، إذ كيف يبسط النحو، وهو القانون الذي بني عليه اللسان! و لا شك أنهم أرادوا تبسيط الصورة التي تعرض فيها

1 - معهد العلوم اللسانية و الصوتية، مجلة اللسانيات، مقال: عبد الرحمن الحاج صالح، موضوع: أثر اللسانيات في النهوض

بمستوى مدرسي اللغة العربية، الجزائر ع4/ 1974م، ص: 21.

2 - المرجع نفسه، ص: 21.

3 - المرجع نفسه، ص: 22.

القواعد على المتعلم، فعلى هذا ينحصر التبسيط في كيفية تعليم النحو لا في النحو نفسه لأنه علم محض، و هل يعقل أن يجحف بالعلم بحذف بعض قوانينه و عله؟...". و عليه يكون المقصود حقيقة - إن أردنا تجديدا في الموضوع - هو تيسير العملية التعليمية و ذلك بعرض قواعد النحو العربي بكيفية يسهل على المتعلم أن يستوعبها فهما و تطبيقا. أو تنقية للنحو مما تعرض له من تشويه في مسيرته التاريخية الطويلة.

إلا أن عملية تيسير العملية التعليمية اقتضت عند الكثير من الباحثين الاستغناء - كما هو معروف - عن كثير مما وجد عند النحاة القدامى و لكن من غير ما مس بجوهر النحو وأصالته. و ما يجب التمعن فيه و الأخذ به إذا أردنا أن تكون التعليمية في مستوى رقي الإنسان و ما يطمح إليه، عملا بطبيعة الحال، على التيسير بعد تفهم الأسباب التي تحول بين المرء و بين أن يتعلم شيئا بسهولة.

و قد رأى الكاتب أنه من الضروري إيفاد معلم اللغة في عصرنا هذا بما يجب أن يتزود به حرصا على أداء مهمته على أكمل وجه، إيمانا منه بأن ضرورة العصر والمستوى الذي يجب أن ترقى إليه تعليمية اللغة يتطلب منه ذلك لذا: "لا يمكن لمدرس اللغة اليوم أن يجهل ما أثبتته العلم في عصرنا الحاضر من حقائق و قوانين و معلومات مفيدة و مناهج ناجعة في التحليل اللغوي و إلا كان مثل أستاذ الفيزياء الذي يجهل أو يتجاهل تماما الاكتشافات التي جدت في تركيب الذرة و نواتها...".⁽¹⁾ و مثلما قد يستهزأ من أستاذ الفيزياء إذا جهل ما يندرج في صلب مادته و ما ينبغي له معرفته، فلا يختلف الأمر عند أستاذ اللغة إذا جهل ما من واجبه أن يعرفه من حقائق مستجدة على الصعيد اللغوي.

و تبعا لموضوع التعليمية يرشد الكاتب إلى الشروط التي ينبغي أن تتوفر في مدرس اللغة، و ذلك بناء على أن "المقصود من تعليم اللغة إنما هو إكساب التلميذ (في الابتدائي أو الثانوي) هذه الملكة في أقصر مدة ممكنة و بأقصر الطرق أو أنجعها... فإن نجاعة هذه الطرق منوطة بما تكتشفه هذه العلوم من حقائق و ما تثبتته من قوانين"⁽²⁾ و عليه يجب أن يكون كفا لهذه المهمة التي تتطلب منه أن يكون:

1 - معهد العلوم اللسانية و الصوتية، مجلة اللسانيات، مقال: عبد الرحمن الحاج صالح، موضوع: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، الجزائر ع4/ 1974م، ص: 25.

2 - المرجع نفسه، ص: 41.

- ذا ملكة لغوية أصيلة.

- و أن يمتلك أدنى كمية من المعلومات النظرية في مادة اللسانيات و العربية منها خصوصا.

- و أن يكون ذا قدرة على تعليم اللغة و لن يتم له ذلك إلا بالشرطين السابقين⁽¹⁾.
بغير هذه الشروط - في نظر الكاتب على الأقل - يكون معلم اللغة في حد ذاته أزمة من الأزمات التي تعاني منها اللغة العربية الفصيحة.

و في ختام هذه الجولة مع هؤلاء الباحثين و اقتراحاتهم المختلفة ماذا يمكن أن نستنتج؟

إن جميع هؤلاء الباحثين الذين خاضوا مناقشة الدرس النحوي يؤكدون أن النحو حقيقة مصاب بعزل كثيرة، و أنه يعيش أزمة حادة، و أن هناك صعوبة تكتنف المادة النحوية و تعقد مسائلها... إلا أنهم يختلفون اختلافا بيّنا في طرح الحلول و البحث عن المخارج الصائبة للأزمة، و ذلك نظرا لاختلافهم في طبيعة المشكلة و سبب الصعوبة التي تكتنفها.

فإذا كان طه حسين يؤكد أن الحل في تصوره لإحياء النحو لا يكون إلا على وجهين هما: "أحدهما أن يقربه النحويون من العقل الحديث ليفهمه و يسيغه و يتمثله و يجري عليه تفكيره إذا فكر، و لسانه إذا تكلم، و قلمه إذا كتب. و الآخر أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه و مناقشة مسائله و الجدل في أصوله و فروعه، و تضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه و يخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه"⁽²⁾. فإن (إبراهيم

مصطفى) يرى أنّ الأصول ذاتها تحتاج إلى تغيير و تعديل عندما يقول: " و لقد بذل في تهوين النحو جهود مجيدة و اصطنعت أصول التعليم اصطناعا بارعا، ليكون قريبا واضحا، على أنه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها و إلى طريقة و وضعها. فيسأل ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو و تدوين قواعده. و أن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية؟"⁽³⁾.

1 - معهد العلوم اللسانية و الصوتية، مجلة اللسانيات، مقال: عبد الرحمن الحاج صالح، موضوع: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، الجزائر ع4/ 1974م، ص: 41 - 42.

2 - طه حسين، مقدمة كتاب (إحياء النحو لإبراهيم مصطفى)، لجنة التأليف و الترجمة، القاهرة، دط، 1959م، ص: س. من المقدمة.

3 - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: د.

ولكن (مهدي المخزومي) يرى أن الصعوبة في النحو ذاته من جراء إصاقه بالعمل، وعليه يكون الحل بإبطاله فيقول: "فقد حاولت في هذه الفصول - ما وسعني ذلك - أن أخلص درس النحو من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل"⁽¹⁾ ذلك ما يؤمن به الكاتب خلافاً لسابقه من الباحثين.

ويختلف الباحث (عبد الرحمن الحاج صالح) عن السابقين في طرح إشكال آخر لم يطرحه غيره، وهو قصور فهمنا - نحن المحدثين - للنحو العربي الذي اكتمل في نهاية القرن الرابع للهجرة فقال: "إذ لا يمكن أن نجد لها (أي: صورة النحو) عند النحاة المتأخرين إلا مشوهة ممسوخة. وقد استغلقت على من جاء بعدهم، فما بالكم بالمحدثين"⁽²⁾ وقد أثار هذا الرأي كثيراً من الباحثين وعده بعضهم بأنها تهمة خطيرة عندما يتعلق الأمر بجميع المحدثين، وهم أساتذة النحو وعلماؤه، ويعتبرون أن هذا الرأي سيكرس التهمة بصعوبة النحو العربي حقيقة، لأنه وضع لعصر غير عصرنا⁽³⁾.

و مهما يكن من أمر فإننا أردنا بهذه المقولات و التصريحات أن نبين مدى الاختلاف الحاصل في المسألة النحوية، وهو من العمق بمكان ما يجعلك تتصور أن الوصول إلى اتفاق غير ممكن الحصول، إلا أن هذه الاختلافات و تنوعها إنما تدل على أمرين حقيقيين هما:

أولاً: عمق الأزمة التي تعرفها المسألة النحوية، والصعوبة الحقيقية التي يشعر بها كل متتبع للقضية دارساً أو باحثاً أو مدرساً أو هاوياً. فهي أزمة عامة علقّت بالنحو منذ عصوره الأولى إلى عصرنا هذا.

ثانياً: إن هذه الاختلافات العميقة في البحث عن الحل إنما تدل على الاهتمام الكبير الذي يوليه الباحثون للمسألة النحوية، لأن إهمال النحو و إهمال علاجه هو إهمال بالضرورة للغة العربية الفصحى.

1 - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، ص: 16.
2 - عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق (مجلة اللسانيات)، ص: 21.
3 - مسعود صحراوي، موضوع: قراءة في جهود المجمع اللغوي القاهري، ص: 219.
(أعمال ندوة تيسير النحو، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر 2001م).

و من حيث التعليمية: فالنحو العربي لم ينل نصيبه بعد في العصر الحديث مما يجب اعتماده من طرق التدريس و الوسائل التي ينبغي الاستعانة بها، واختيار المعلم الكفاء لذلك. كل هذه إنما هي متطلبات تقتضيها ظروف العصر الذي عرف تطورا سريعا في أحداثه، ومن غير الممكن مطلقا أن يظل التلميذ، الذي تلقنه هذا النحو، منعزلا عنها، فهو يتأثر بكل ما يراه و يلاحظه، و ليس ممكنا أن يكون الواقع شيئا وما يدرسه و يدرس له شيء آخر. ولا شك أن جميع الدراسات الحاصلة في التاريخ أو في الميدان لا تخرج عن هذين المسلكين الهامين و المتلازمين، إما معالجة المادة و إما معالجة الطريقة، مهما كان شأن الدراسة⁽¹⁾.

1 - أحمد مذكور، تدريس فنون اللغة العربية، ص: 283.

1- د. طه حسين:

من الذين قدموا أفكارا في خدمة المشروع التجديدي د. طه حسين (ت 1973م) يتحدث عن ضرورة التجديد في تعليم العلوم الإنسانية لتناسب العصر الحديث، فيقول: "إن الناس مجمعون على أن تعليم اللغة العربية و آدابها في حاجة شديدة إلى الإصلاح" (1) هذا بشكل عام في نظر الكاتب، أن الإصلاح أصبح ضرورة ملحة في عصرنا هذا و باتفاق الباحثين، و لكنه يفصل أكثر لإزالة اللبس فيقول: "إن اللغة العربية و ما يتصل بها من العلوم و الفنون ما زال قديما في جوهره بأدق معاني هذه الكلمة، فالنحو و الصرف و الآداب تعلم اليوم كما كانت تعلم منذ ألف سنة" (2) و هو وصف حقيقي و واقعي على الأقل في زمن الكاتب و ما هو عنا ببعيد. و ما زالت هذه العلوم العربية تعلم إلى يومنا هذا - في كثير من المواطن - بالحفظ التام، و في كثير من الأحيان بدون فهم و لا وعي، و بوسائل تقليدية قديمة بعيدة عن عنصر التشويق و الإمتاع الذي يمكن أن يستهوي التلميذ فيقبل على المادة راغبا غير راهب. و هو وصف لوضع تألمت منه الأجيال كثيرا و لكن تخرجت به أجيال آنذاك و استطاعت أن تتكيف مع المادة و أن تنفع بها، و الكاتب ينصح بسنة التدرج التي ينبغي أن تسود الإصلاح عموما، و ذلك عملا على إعطاء الإصلاح المطلوب حقه من النفوس، فيقول: "و لست أزعم أن الأمر يقتضي إحداث ثورة عنيفة على القديم، و تغيير العلوم اللغوية و الأدبية فجأة و في شيء يشبه الطفرة، و إنما أزعم أنه قد آن الوقت الذي يجب أن نؤمن أن العلوم اللسانية كغيرها من العلوم، يجب أن تتطور و تنمو و تلائم عقول المعلمين و المتعلمين و بيئتهم التي يعيشون فيها و حاجتهم التي يدفعون إليها و متى آمنا بذلك فإن التطور سيأتي من غير شك و يتحقق شيئا فشيئا" (3).

و لم يخص الكاتب في هذه المسألة النحو و الصرف و إنما كان حديثه عاما يتعلق بالعلوم اللسانية جميعا دون تمييز، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن الكاتب يتحدث عن قضايا التعليمية التي ينبغي أن تتطور حقيقة نحو الآفاق التي يجب أن تناسب عصر المتعلم.

1 - طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، دار المعارف، مصر، دط، 1944م، ص: 363.

2 - المرجع نفسه، ص: 363.

3 - المرجع نفسه، ص: 346.

و الكاتب يرفض العاميات رفضا طلقا موضحا الأسباب التي دفعته إلى ذلك. و يستشهد بأقوال الدكتور **صبي الصالح** في كتابه (**دراسات في فقه اللغة**) الذي يقول متحدثا عن **طه حسين**: "إلى هذا نفت الدكتور **طه حسين** و هو يقرع ناقوس الخطر و يقول (**أي: طه حسين**): "أحب أن ألفت نظر أبنائنا الذين يطالبون بالالتجاء للهجات العامية إلى شيء خطير أرى أنهم قد فكروا فيه فأحسنوا التفكير، و هو أن العالم العربي الآن و كثيرا من أهل العالم الشرقي كله يفهم العربية الفصحى و يتخذها وسيلة للتعبير عن ذاته، و للتواصل الصحيح بين أقطاره المتباعدة، فنحذر أن نشجع اللهجات العامية..." (1) هذا رأي **طه حسين** فهو يحذر من العاميات أيما تحذير.

و يرد **طه حسين** على دعاة العاميات موضحا موقفه قائلا: "إن هناك كُتّابا كبارا يقرؤون في الشرق العربي كله و يطلب بعضهم الآن بإلغاء الإعراب و إلغاء قواعد النحو... و أنا أطلب بتيسير قواعد النحو و تيسير الكتابة العربية لتشجيع اللغة العربية، و تصبح لغة الشعوب حقا و لغة حية حقا"(2).

إذن فالكاتب يلتزم تيسير قواعد اللغة و الكتابة بغية انتشار اللغة في الأوساط التعليمية و تحي حياتها الحقيقية في الشعوب، و لكن ما يقلق **طه حسين** في الدرس النحوي طريقته التي أصبحت تتطلب تعديلا و تطويرا، أما النحو في حد ذاته فإن الكاتب لا يكن له بغضا بل يؤكد على حبه العميق لهذه المادة قائلا: " أنّ النحو هو أحب علوم اللغة العربية التي أوكد لكم أنني أجد لذة لا تعدلها لذة حين أجلس إلى الصديق **إبراهيم مصطفى** و نتذاكر بابا من أبواب النحو...." (3).

بهذا يدافع الكاتب عن نفسه، و كأنه يدفع تهمة من صنّفوه مع دعاة العامية الذين يعملون على إحلال العاميات لأنهم لا يريدون لهذا النحو بقواعده و صرفه أن يعيش.

و خلاصة القول إن **طه حسين** يريد من الطرق التعليمية أن تتطور و يريد لها أن تكون في مستوى عصر الأجيال الحديثة لكي تكون المادة بذلك محببة إلى التلاميذ، ذلك فحوى ما يدعو إليه الكاتب و يطمح إلى تحقيقه.

1 - صبيح صالح، دراسات في فقه اللغة، ص: 360.

2 - صابر بكر أبو السعود: في نقد النحو العربي، ص: 37. (نقلا عن محاضرة لطه حسين في دمشق 1956م)

3 - المرجع نفسه، ص: 37.

2 - إبراهيم السامرائي:

و من المدافعين عن التجديد - إبراهيم السامرائي - في موضوعه: "تعريب الوسائل و تيسير تعلم العربية" الذي يؤكد أولاً على ضرورة حفظ هذا التراث لأنه: "من حق التراث علينا أن نصونه و نحفظه بطريقة عقلانية" (1) وهذه الطريقة العقلانية التي يجب أن تعتمد دونما مساس بجوهر هذه العربية الفصحى هي التي تحدث بيننا و بين التراث: "صلة رحم قوية تتجاوز الحماسة الجوفاء إلى شيء آخر نصل به التراث القديم بمسيرة حياتنا" (2). و ذلك لاعتقاد الكاتب الراسخ بأنه لا يحصل تقدم دون أن يكون للماضي الفعال دور في هذه المسيرة. فوصل الحاضر بالماضي هو المنهج الذي ينبغي أن يسود بغية أن يستفيد اللاحقون من خبرات المتقدمين و تجاربهم. و أهم الاقتراحات التي يقدمها الكاتب في هذا المجال عملاً على التجديد:

أولاً: أن نزيل عنه الغث البالي ليتجرد الأصيل منه و يظهر على حقيقته.

ثانياً: ضرورة دراسة هذه العلوم بمنظور علمي نزيه تماشياً مع متطلبات الحياة العصرية(3).

و مثل هذا يقتضي عملاً جباراً من الباحثين، عملاً على تنقية علوم اللغة العربية - و منها المادة النحوية - من كثرة الحواشي و تعقيد الأساليب، و الاختلافات المذمومة... إلخ، و مثل هذا العمل يعد مظهراً من مظاهر التجديد مساهمة في التيسير الذي نقصد إليه. و لا يقف إبراهيم السامرائي عند هذا العموم و هذا الاختصار للموضوع، بل عمق المسألة أكثر و راح يضرب أمثلة مما ينبغي الأخذ به، متحدثاً في موضوعه عن القضايا التالية:

أولاً: المادة التعليمية التي يجب أن يعرفها التلميذ أولاً في بداية حياته التعليمية مركزاً على عملية (القراءة) لدورها في تنمية قدرات التلميذ قبل عملية الكتابة.

ثانياً: المرحلة التي يجب أن يكلف فيها التلميذ بتأليف بعض الجمل القصيرة.

ثالثاً: متى تبدأ مادة القواعد و بأي جانب تكون البداية هل بالصرف أم بالنحو

و لماذا؟ (4)

1 - إبراهيم السامرائي: (مجلة: التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص: 441.

2 - المرجع نفسه. ص: 443.

3 - المرجع نفسه. ص: 443.

4 - المرجع نفسه. ص: 445 إلى 448.

و بهذه المقترحات العملية الوجيهة يضع إبراهيم السامرائي قلمه على كثير مما يعاني منه درس النحو، تسريعا منه للإصلاح اللغوي قبل أن تزداد الأزمة خطورة، و تزداد الأجيال الفاقدة للسان الفصيح.

3 سعيد الأفغاني:

يتعرض الكاتب إلى (مشروع تيسير النحو) الذي قدم في جمهورية مصر العربية سنة 1938م و قد قدمته سوريا إلى المدرسين للإدلاء بأرائهم في المشروع، ليؤكد الكاتب: "أن الإجابة كانت واحدة من الجميع على رفض تفاصيل ذلك المشروع المقدم، مبينا أن صعوبة القواعد المشتكى منها في مصر لا تعالج بتغيير القواعد الإعرابية، و إنما بطريقتها الصحيحة وهي ممارسة الفصحى في المدارس تدريسا و حديثا و اصطناع أساليب التربية الحديثة في تعليم اللغة"⁽¹⁾. ذلك ما يراه الكاتب صوابا في معالجة المشكلة النحوية لا غير. و في المداخلة التي أدلى بها الكاتب في المؤتمر المذكور باسم الوفد السوري حاول الكاتب أن يناقش قضية التحكم في مادة اللغة العربية مقارنة مع تحكم الطلبة في اللغات الأخرى، و هي القضية نفسها التي طرحها **طه حسين**، ليؤكد الكاتب قائلا: "لنكن أصرح فنعترف أن دروس اللغة العربية نفسها - لا الحساب و لا الجغرافية - لا تدرس غالبا باللغة العربية، لا في التعليم الابتدائي و لا في التعليم الثانوي و أخشى أن أقول: و لا في التعليم الجامعي"⁽²⁾ و ذلك مقابل أن بقية اللغات الأجنبية إنما يتلقاها الطالب من محدثه و مدرسه بها. و حين يتعرض إلى الوضعية التي كان عليها النحو في الشام و مصر لا ينسى المجهودات الجبارة التي بذلها بعض الباحثين مثمنا أعمالهم و يذكر منهم المرحوم (**حنفي ناصف** و رفاقه) قائلا: "رحم الله هؤلاء المؤلفين، لقد خطوا بالنحو المدرسي الخطوة المباركة في غير دعوة و لا ضجيج، فقدموا لبابه للمحتاج إليه في ورقات قليلة، و انتفع بعلمهم أجيال كثيرة..."⁽³⁾ و الكاتب يرفع لهم راية الشكر و الثناء.

1 - سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية ، ص: 199.

2 - المرجع نفسه، ص: 203.

3 - المرجع نفسه، ص: 204.

المبحث الثالث : إسهامات المجامع اللغوية في تيسير النحو:

ومن أبرز المؤسسات العلمية التي عكفت على تجديد النحو و تيسيره نقف على بعض الجهود التي بذلتها مختلف المجامع اللغوية العربية، باعتبارها المؤسسة ذات الصلاحية الأساسية و القانونية للنظر في المسائل المطروحة في المجال اللغوي، و منها القضايا النحوية العربية. إن المجامع اللغوية العربية تكاد تنتشر في أغلب الدول العربية و أعني بها الدول التي قطعت شوطا معتبرا في المجال العلمي و الأدبي. و أبرز المجامع اللغوية العربية الموجودة اليوم هي:

-المجمع العلمي العربي بدمشق الذي تأسس سنة 1919 م.

-المجمع العلمي اللبناني الذي تأسس سنة 1928 م.

-مكتب تنسيق التعريب بالرباط (المملكة المغربية) الذي تأسس سنة 1962 م.

-مجمع اللغة العربية بالأردن الذي تأسس سنة 1976 م.

-مجمع اللغة العربية بالقاهرة (جمهورية مصر) سنة 1938 م.

-المجمع الجزائري للغة العربية سنة 1986 م.

ويلاحظ أن أبرز هذه المجامع هو المجمع اللغوي المصري الموجود بالقاهرة، ذلك بالنظر إلى الأنشطة الكبيرة التي قام بها، وكذا لأحقيته في إصدار القرارات اللغوية⁽¹⁾. ولقد أصدرت هذه المجامع جملة من القرارات ذات الأهمية ما يتراءى لك و كأن المشكلة النحوية حلت أو أوشكت على الحل، ولكن الحقيقة و النتيجة غير ذلك، و يعود ذلك إلى أسباب كثيرة سنأتي على ذكرها لاحقا.

1 -صالح بلعيد، محاضرة ألقاها بمناسبة عقد ملتقى: تيسير النحو، جامعة الأغواط، الجزائر ماي 2002م.

أ مقترحات المجامع اللغوية:

1 أجمع العلمي العربي السوري:

يقترح جملة من القضايا تساهم في تيسير النحو و من ذلك القرارات التالية:

-أفضلية الإبقاء على الإعراب التقديري و المحلي دون تعليل و التآني في استبدال مصطلح بآخر عملاً على تحقيق الاستقرار المعلوماتي في أذهان التلاميذ.

-عدم ضرورة ذكر العلل الثواني و الثوالت لئلا ينشغل بها التلاميذ على حساب الأهم و المطلوب.

-العناية ببحث الأصوات و إدراجه في الموضوعات النحوية المطلوبة لتحقيق الأداء السليم لدى الناشئة و وضعها موضع التجربة الميدانية.

-وجوب ضبط الكتابة النحوية بالشكل نصاً و شرحاً وقاعدة و تدريباً لتسهيل العملية للدارس و المدرس.

-ضرورة الاهتمام بتأليف الكتب محلياً عملاً على أن تتسجم مع الاتجاهات التربوية المعاصرة التي تلح على الانطلاق من البيئة لإحداث التفاعل بين البيئة و الناشئة.

-اتباع طريقة التعليم المبرمج بغية اكتساب الناشئة المهارات (التعلم الذاتي).

-ضم المواضيع المتعلقة بالأساليب في باب واحد من أبواب النحو.

-ولا يغفل المجمع دور المعلم في كل هذا، لذلك نص على ضرورة الاهتمام بالمدرس تكويناً و أداءً و ضرورة اصطناعه الفصحى للتعود عليها⁽¹⁾.

1 - محمد شوقي أمين: القرارات العلمية في خمسين عاماً 1984، القاهرة. الهيئة العامة للطباعة الأميرية، القاهرة، 1984 م.

و يلاحظ الأستاذ **صالح بلعيد** "أن مجعبي سوريا أدركوا أن المشكلة ليست في النحو ذاته، بقدر ما هي في طريقة تعليمه" (1) و هذا ما دفعهم حسب رأيه إلى عدم الوقوف على عمق المسألة النحوية التي تتطلب جهداً معتبراً، و ما عنايتهم الكبيرة بالجانب التعليمي إلا إدراكاً منهم بأن أغلب المشاكل إنما تأتي من هذا الاتجاه الذي لا يمكن فصله عن النحو كمادة، فالمادة الصعبة إذا اختير لها أحسن السبل في إلقائها و توصيلها تصبح يسيرة لا محالة، وما تأكيدهم على (اصطناع المعلم للفصحى إلا تحقيقاً لهذا الغرض).

و إذا كان في المادة النحوية صعوبات تذكر فإن ذلك بالنسبة إليه مما يشد العزائم و يثير الانتباه و يجعل الدارس يعمل جهده أكثر للوصول إلى الرقي.

و بصورة مجملة فإن المجمع السوري كما ترى من خلال الاقتراحات المقدمة يكتفي بقضايا شكلية لها علاقة بتسهيل بعض القضايا على الطلبة، من جهة، كما يعتني بالوسائل الهامة لتوصيل المادة و أبرز ذلك المعلم الذي ينبغي أن يكون كفاً، قادراً على أداء الرسالة، و الكتاب كوسيلة أخرى من وسائل الإيضاح و المساعدة.

2 - المجمع اللغوي القاهري:

أما مجمع القاهرة بجمهورية مصر فقد قرر ما يلي:

- تسمية مجموعة من الموضوعات بالتركيب و تحويلها إلى دراسة أسلوبية عوضاً عن الدراسة النحوية مثل: (التوكيد، القسم، التعجب، اسم التفضيل، نعم، بئس، الاستغاثة، الندبة، التخصيص، التحذير، الإغراء).

- رفض تسمية ركني الجملة بالموضوع و المحمول و يقترح تسميتها بـ (المسند والمسند إليه)

- الإبقاء على التقسيم القديم للكلمة على أنها اسم و فعل و حرف كما هي عليه قديماً.

- إلغاء الضمير المستتر جوازاً ووجوباً و ضمائر الرفع البارزة التي تدل على العدد

مثل: (قاموا) (قمن) (قاما) و عدها لا محل لها من الإعراب.

1 - صالح بلعيد، اللغة العربية آلياتها الأساسية و قضاياها الراهنة، ص: 93.

- الاستغناء عن الصيغ المألوفة في إعراب المبنيات، و الأسماء التي تقدر عليها الحركة، فمثلاً: (جاء القاضي) يكتفي في كلمة (القاضي) بأنه مسند إليه محله الرفع.
- الاكتفاء بألقاب الإعراب دون ذكر الحركة المفترضة.
- عدم تكلف المقدر المتعلق بشبه الجملة، فيقبل في جملة (زيد في الدار) (في الدار): جار و مجرور مسند، دون تكليف بتقدير المتعلق به.
- الإبقاء فقط على ذكر (المفعول به) من التكملة، أما البقية فيكتفي بذكر أغراضها.
- حذف موضوعات يرونها ثقيلة على الناشئة و هي: الإعلال - الإبدال - و بيان الكلمة في موازين مختلفة عوضاً عن تلك الدروس⁽¹⁾.
- ذلك بعض ما اقترحه المجمع المصري بين الحذف والتعديل عملاً على التبسيط.
- ويرى د. صالح بلعيد أن اجتهاد المجمعين في مصر مر بمرحلتين هما:
- الأولى:** مرحلة تأسيس المجمع و حددت بالثلاثين سنة الأولى، و التي اتسمت فيها الاجتهادات بالتسيير المشروط أو المقيد، سبب ذلك أنها لم تمس قضايا جديدة بالاجتهادات، ولم يعالج المجمع القضايا الهامة.
- و الثانية:** وهي مرحلة الستينات و ما بعدها حين اتصف المجمعون بشيء من المرونة، ووقع تركيزهم أكثر على النحو التربوي و الاهتمام بفقہ النحو و فهم وظيفته⁽²⁾.
- و لم يقف مجمع القاهرة عند هذه المرحلة الأولى أو ما اقترحتة اللجنة المفوضة. فبعد سنوات من العمل أدرك المجمعيون أنّ الوقت قد حان للعمل على التسيير الحقيقي في قضايا النحو العربي، و ذلك بناء على أن لكل عصر لغته وأساليبه، فلغة القدامى قد مضى بها الزمن إلى غير رجعة، ولنا لغتنا المتميزة، و لذلك نظر أعضاء المجمع في قضايا النحو من جديد وركزوا أكثر على القضايا التربوية الذي تعني المتعلم وتشهد حركية دائبة في الأوساط التربوية⁽³⁾.

1 - مجمع اللغة العربية، بمصر المصدر السابق، ص: 277.

2 - صالح بلعيد، تيسير النحو عند المعجميين، أعمال ملتقى الأغواط بالجزائر، سنة 2002 م، ص: 60.

3 - محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 376.

3 التجمع العراقي:

- و في مجمع العراق نظر المجمعيون إلى المشكلة النحوية من خلال هذه القرارات:
- الاعتماد في الشواهد و الأمثلة على القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وذلك إيماناً منهم بأنهما النصان الأكثر دقة وإحكاماً.
 - الأخذ بالسائد اتباعه في القرآن من قواعد النحو... وذلك إشارة على ضرورة ترك القضايا التي وردت نادراً في بعض آي القرآن الكريم.
 - الوصل بين علم المعاني و النحو في التقديم و التأخير ونحوهما، وذلك باعتبار أن الأصل هو هذا.
 - المزج لبعض القضايا الصرفية في قضايا النحو، و يمثلون لهذا بدراسة أوزان الفعل بما يحدث له عند الإسناد إلى الضمائر، وعند دراسة الجمع السالم تدرس معه جموع التكسير.
 - الإبقاء على المصطلحات النحوية القديمة.
 - الاكتفاء في التيسير على المرحلتين (الابتدائي والثانوي).
 - عدم الاكتفاء بتيسير قواعد النحو والصرف وضرورة اتباع ذلك بالإكثار من دراسة النصوص و المطالعة واعتماد التعبير الشفهي والكتابي⁽¹⁾.
 - بالإضافة إلى عناية المجمع بالمجال التطبيقي كما ورد في المادة الأخيرة، حيث يرى المجمعيون أن التنظير وحده غير كاف، وبالتالي ضرورة الممارسة الفعلية للغة والنحو جزء منها، بواسطة التعبير وممارسة القراءة والمطالعة في الميدان. وهي من الأهمية بمكان في مجال ترسيخ المادة اللغوية واكتساب التراكم النحوية السليمة عند التلميذ.
 - ونلاحظ أن المجمع لم يظهر في قراراته جديداً ذا أهمية، باستثناء وصل (علم المعاني بمادة النحو) باعتباره جزءاً منه. أما بقية القرارات فتعد تأكيداً على قضايا قديمة يراها المجمعيون ذات أهمية لا ينبغي العدول عنها.

1- ملتقى تيسير النحو، الأغواط، الجزائر، ماي 2002م

أما التجديد من حيث المضمون فلم يشر المجمعون العراقيون إلى شيء من ذلك وهو بالتالي يختلف في فهمه للتيسير و التجديد عن المفهوم الذي نجد عليه قرارات المجمع القاهري مثلاً.

4 ندوة اتحاد المجامع اللغوية بالجزائر:

في ندوة اتحاد المجامع اللغوية التي عقدت بالجزائر سنة 1976م نصت على جملة من القرارات الهامة التي نراها كأنها خلاصة أو جمعاً لأغلب التوصيات التي صدرت عن المجامع اللغوية العربية والندوات التي عقدت في هذا الشأن، وقد ظلت جميعها حبرا على ورق وأهمها:

- الربط بين علم النحو وعلم المعاني الذي فصل عنه. وهو ما أشار إليه المجمع العراقي.
- الاعتماد على القرآن والحديث كمصدرين هامين في اقتباس الشواهد وكذا النصوص الأدبية الرائعة قديمها وحديثها.
- الإبقاء على الإعراب التقديري والمحلي ولكن دون تعليل.
- دراسة موضوعات الأساليب دراسة دلالية لا نحوية وعدم التطرق إلى إعرابها.
- الاعتماد على التطبيقات. وهو ما أشارت إليه اللجنة المصرية والمجمع القاهري.
- الاستغناء عن بعض الموضوعات كالتنازع والاشتغال وعدم إشغال التلاميذ بها والاكتفاء بما يستعملونه في حياتهم العملية. حرصاً على اكتسابهم النطق السليم.
- الإبقاء على المصطلحات القديمة المعهودة.
- إحداث دراسة الأصوات حرصاً على إكسابهم النطق السليم وضم بعض القضايا الصرفية إلى الدراسة النحوية.
- الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب. والسكوت عن ذكر المتعلقات في الظرف والجار والمجرور.
- ما ينصب بأن مضمرة ينصب بالأدوات الظاهرة.

- اتباع كتب النحو بملحقات لتدريب التلاميذ على استعمالات الأساليب المختلفة كالتعجب والنفي والتفضيل... إلخ.
- اعتبار جمع العلامات الإعرابية أصلية دون تمييز.
- ربط بعض القضايا الصرفية بالقضايا النحوية لإحداث اللحمة.
- يدرج موضوع الاستثناء في الأساليب ويقصر على النصب إذا كان تاما...
- عدم الخوض في مصطلحات الفعل المعتل والاكتفاء بأنه معتل في أوله أو وسطه أو آخره⁽¹⁾. وغيرها من مقترحات أخرى..

أسباب فشل المجامع اللغوية وتصور فرص النجاح:

بالرغم من تلك المجهودات الجبارة، والاقترحات المختلفة والمتنوعة فإن تلك المجامع اللغوية لم يكن لها من القوة ما يمكنها به أن تحقق طموحاتها المختلفة، ويعود ذلك لجملة من الأسباب وهي:

أولاً: فقدان المجامع إلى سلطة القرار واقعياً من خلال المنظومات التربوية، بحيث يخول لها المباشرة في إنجاز مشاريعها، أو منحها الوسائل التي يمكن لها أن تنفذ مشاريعها. فجميع قراراتها هي حبر على ورق، وهي في أدراج المكاتب، لأن سلطة القرار ليست بيدها، أو على حد ما ذكره (عبد الرحمن السلوادي) بأن هناك مجهودات كثيرة بذلت في هذا المجال إلا أن السبب الذي أخرج تلك المجهودات "أنها لم تنتقل أو لم تتح لها فرصة الانتقال من حيز التنظير والجدل إلى مجال التطبيق والممارسة"⁽²⁾.

ثانياً: إن هذه المجامع بالرغم من كل الاجتهادات التي قامت بها فإنها غالباً تفنقد إلى الجوانب التطبيقية التفصيلية التي تناسب القرارات المتفق عليها، وتؤكد صلاحيتها. فلم يضع أي مجمع مثلاً منهاجاً جديداً في تقسيم أبواب النحو العربي تقسيماً معقولاً يناسب التيسيرات المطلوبة والاجتهادات المتخذة ويسهم في حل المعضلة وظلت القضايا قائمة على مستوى التنظير لا أكثر.

1 - مجموعة القرارات العلمية، ص: 300.

2 - طه حسين، مقدمة كتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى.

ثالثاً: فقدان المجامع القدرة على تجميع الآراء والمقترحات التي تصدر من شتى المجامع الأخرى عبر البلاد العربية أو الاجتهادات الخاصة التي يقوم بها الباحثون بصفة منفردة، وذلك لفقدانها هيئة مخصصة لتجميع تلك الآراء والدراسات النظرية والميدانية الحاصلة في البلاد العربية.

ولا شك أن هذه المجامع إذا ظلت هكذا- وما تزال إلى اليوم- فلا يدل هذا إلا على أن المشكلة ستظل تراوح مكانها، وستزداد تعقيدا بمرور الزمن، ونصل إلى ما لا يحمد عقباه مع أجيالنا المقبلة التي تطالب- بمقام الحال- علماء النحو بإيجاد حلول مناسبة، وهذا ما يؤكد بعضهم في أنه: "مع كل ما قدم في مجال القرارات والآراء الفردية، فإن المشكل قائم، بل يزداد حدة، فلم تستطع هذه الاجتهادات القضاء على الخطأ في أداء اللغة لدى المتعلمين"⁽¹⁾. ويعود ذلك للأسباب التي ذكرناها وربما لغيرها من الأسباب المحيطة بالمجتمع ككل. فما الحل إذن؟

إن الحل في رأينا هو منح (سلطة القرار) التي لا يمكن أن تصدر إلا من ذوي العقد والحل، والمتمثلة في الوزارات المختصة. وإنه من دون هذه السلطة التي لها حق التشريع والتنفيذ لا يمكن أن تعرف القرارات سبيلها إلى الواقع التربوي.

كما يكمن الحل في عدم الاكتفاء بإصدار القرارات وحسب، بل إن الحل يكتمل حين تعزم السلطات المختصة على تنفيذ ما تصبو إليه بعد أن تبينت الحلول إلى المختصين وذوي الرأي في الموضوع. و إذا أردنا لقرارات المجامع اللغوية أن تنجح ينبغي أن تبادر السلطات المعنية بتهيئة ما يمكن تهيئته للشروع في الإصلاح المطلوب.

1 - صالح بلعيد، المصدر السابق، ص: 105.

مقترحات تدريس النحو العربي في المرحلة الابتدائية:

مقدمة:

مادة النحو العربي تعد العمود الفقري للغة العربية، و المحور الأساس الذي تدور حوله جميع الأنشطة المتعلقة بهذا اللسان العربي، و هو أمر بديهي لا يتوقف على العربية وحدها دون بقية اللغات الأخرى، إلا أن هذا العمود الفقري إذا لم يكن مرنا مستجيبا لجميع حركات الجسم فإنه سرعان ما يصاب أمام التحركات المختلفة التي يأتي بها الإنسان في مختلف مواقفه. و إذا كانت الحركة - أي حركة كانت - يقوم بها الإنسان من تلقاء نفسه بواسطة جسمه لا يمكن للعمود الفقري أن يكون عديم الدور فيها، فكذلك حال النحو و اللغة العربية، فأى نشاط لساني يريد المتكلم إنجازه فإنه لا يمكن لدور النحو أن يغفل في ذلك النشاط. ذلك أنه إذا كان مفهوم النحو هو "انتحاء سمت كلام العرب" (1) و تتبع الأساليب التي وردت عنهم و أخذها جيل عن جيل إلى أن وصلت إلينا اليوم، فإن ذلك لا يعني إلا تتبع القواعد العامة التي سلكها العرب الأوائل. و طرق التعبير عندهم هي ذات القواعد و الأسس التي ينبغي احترامها و ذلك هو النظم أو طريقة الكلام التي أشار إليها عبد القاهر الجرجاني في قوله: "و اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، و تعمل على قوانينه و أصوله(2)... و إذا كان الهدف من تعلم علم النحو هو حفظ اللسان البشري من الزلل و صونه من السقوط في الانحراف عن المطلوب و سلامة التعبير فإنه ينبغي حقيقة الالتزام بهذا الهدف دون غيره من الأهداف الأخرى التي طرأت على مسيرة النحو العربي وأبعده عن هدفه الحقيقي.

أ- النحو في المرحلة الابتدائية أو نحو الناشئة:

إن النحو الذي ننشده و الذي يعد وسيلة اللغة و آلية من آلياتها الجوهرية هو النحو الذي يتخلل أحاديثنا و يسود خطاباتنا المختلفة إن أردنا أن يعود لهذا النحو مكانته المرموقة في نشاط اللغة العربية، أما أن يظل الطلبة و الأساتذة عاكفين على مسائل نحوية قديمة بخلافاتها و تعقيداتها فإنهم حينها يكونون يعملون على ما لا جدوى منه إلا التعب و الكد.

1 - ابن جني، الخصائص، ص: 43/1.

2 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 85.

فالنحو المقصود إذن هو الذي يدرس القواعد الأساسية التي تؤدي بالدارس إلى اكتساب المهارة اللغوية حتى يصبح اللسان ملكة و ذلك باعتماد الممارسات التطبيقية المختلفة، و لا يكون ذلك إلا بتلمس الشواهد الرائعة و الدقيقة الواضحة و الأمثلة المتداولة كثيراً على ألسن المتكلمين. أو على حد قول **عبد العليم إبراهيم** بأنه هو مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو. و هي ضبط الكلمات و نظام تأليف الجمل. و ذلك ليعصم المتكلم لسانه من الخطأ في النطق و الكاتب من الخطأ في الكتابة.

و يرى بأن هذه القواعد محدودة محكمة و لا تشكل تشابكاً لدى الدارس لأنها لا تتقل ذهن و لا ترهق الحافظة⁽¹⁾. لأن العيب السائد في دراسة قواعدنا إلى اليوم هو أننا "ما زلنا نسوي في تعليم النحو بين قاعدة قد لا تعرض في الاستعمال إلا مرة في الكتاب الكامل، وقاعدة ذات دوران في كل صفحة بل في كل سطر. إننا على مستوى النحو بحاجة إلى فرز يميز القواعد التي تصف قواعد في مادة اللغة فحسب، و ينفي العلل و التأويلات و الخلافات، ثم يقتصر من تلك القواعد على القواعد التي أجمع عليها النحويون، تلك التي كتب لها دوران كبير في الاستعمال، و حياة في الاستعمال متصلة. فإذا فعلنا فسند أن النحو قد اختزل بين أيدينا إلى العشر و سيجد كل من يقرأ هذا النحو أنه يقرأ شيئاً له انعكاس وظيفي قريب فيما يقرأ و فيما يسمع و فيما يحتاج أن يعبر به⁽²⁾.

ب - المرحلة الأساسية:

هي المرحلة الأولى للتلاميذ، أي: يستوي الدارسون جميعهم في ضرورة أخذ نصيب من المادة يمكنهم من تحصين أسنتهم و تعويدها على النطق السليم الذي هو الهدف الأسمى المطلوب.

و خلال هذه المرحلة الهامة من حياة التلاميذ لا يلحق التلميذ مادة نحوية صرفة مبرمجة في دروس مستقلة بقدر ما يكون العمل خلالها التركيز على وسائل أخرى تجعل من التلميذ و بصفة تلقائية يتعلم قواعد النحو دونما شعور منه. و حينها سيكون للمدرس دور فعال في ترسيخ ما ينبغي ترسيخه في هذه المرحلة.

1 - عبد العليم إبراهيم، النحو الوظيفي ص (هـ و) من المقدمة.
2 - نهاد الموسى، مقال: مقدمة في تعليم اللغة العربية مجلة أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، ص: 160 ع 5.

حيث تعد المرحلة الابتدائية في حياة التلميذ أهم و أخطر مرحلة في حياته الدراسية، وذلك نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تقويم التلميذ أو إفساده، و من جميع النواحي المتعلقة بحياته المادية و المعنوية، إذ أن التلميذ في هذه المرحلة يعد كالصفحة البيضاء في يد أي مسؤول يخط عليها ما يشاء. أو كالعجين في يد رسام يشكل به ما أراد أن يشكل من الأدوات و الأغراض. و نظرا لهذه الأهمية البالغة كان ينبغي أن تولى العناية الفائقة من طرف الدارسين و الباحثين من جهة و من طرف المخططين من جهة أخرى، عملا على إنجاح و تقويم ما يمكن تقويمه في حياة التلميذ قبل أن يتجاوز ذلك السن فينمو على غير ما يحمد.

إن سن التلميذ في هذه المرحلة الهامة لي طرح على الباحثين عددا من التساؤلات الهامة الدقيقة، ما يجعلنا نبحث عن أدق الإجابات العلمية الصحيحة التي تقودنا إلى إجابة ما ينبغي تحديده لهذه الفئة الهامة في المجتمع ألا و هي مرحلة الطفولة، ذلك أن الخطأ مهما قل شأنه في تكوين الطفولة فإن بصماته ستظل عالقة بحياة الفرد طول حياته، و لم يخطئ المثل العربي القديم القائل في مضمونه بأن التعلم في الصغر كالنقش على الحجر، و من تعلم خطأ في صغره المتمثل في مرحلة الطفولة فإن خطأه ذاك سيظل عالقا بحياته، و من الصعوبة بمكان محاولة تجاوزه و القفز عليه إلى الصواب الذي ينبغي ترسيخه. هذا فضلا عن أن مرحلة الطفولة إذا تجاوزها المرء و لم يحصل من خلالها ما ينبغي تحصيله، فإن طلبه لأي علم أساسي بعدها قد لا يؤتي ثماره كما ينبغي، و بناء على هذا التصور الواقعي الموضوعي لهذه المرحلة الحساسة التي تنص عليها كل المعارف النفسية، فإنها لمسؤولية عظمى يتحملها من يتولى التخطيط لهذه المرحلة أو لمن يتولى رعاية هذه الفئة الهامة في المجتمع.

و لا شك أن أولى المهارات التي ينبغي على الطفل أن يتعلمها و يتقنها هي مهارة الكلام المستقيم، هذه المهارة التي تعد أسبق المهارات العلمية الأخرى التي تكمل حياة الفرد. و لا تقوم مهارة الكلام المستقيم إلا بناء على مهارة الاستماع الجيد، الذي يعد الأساس الأول المعتمد في هذه المرحلة. ذلك أنه إذا استقامت هذه المهارة في حياة الطفل ستكون لا شك المفتاح الأساس لكل المعارف الإنسانية الأخرى.

فاللغة الجيدة و إتقانها نطقا و كتابة ينبغي أن يكون لها الصدارة و الأولوية المطلقة في حياته. و لأنه من دون التمكن من مهارة اللغة و فنونها و أساليبها في السنوات الأولى من تعليم الأطفال فإن ذلك يؤدي بهم- لا محالة - إلى نتائج خطيرة مدمرة لحياتهم و لنموهم العقلي و الاجتماعي سواء، و بالتالي يختل لهم التوازن في قواهم الذاتية، لأنه دون هذه المهارة الحساسة و الفعالة سيتعرض المرء بعدها إلى إخلال آخر على مستوى المواد المطلوبة بعد ذلك و في شتى المواد الدراسية المقدمة لهم في المنهج الدراسي. و لقد تنبه الجاحظ في زمانه إلى ذلك عندما تحدث عن النحو قائلا: " و أما النحو فلا نشغل قلب الصبي منه إلا بمقدار ما يؤديه من السلامة من فاحش اللحن، و ما زاد على ذلك فهو مشغلة له" (1) و الزيادة هذه - و في كل شيء - لن تكون لها إلا آثار سلبية على حياة الطالب ذاته، و حينها ينقلب الأمر إلى الضد فبعد أن كان الهدف هو تعليم الطالب و تقويمه تنقلب القضية بفعل تلك الزيادة إلى تدمير حياته العلمية، و ذلك بجهلنا لما يحتاجه الطالب و ما لا يحتاجه في مرحلة من المراحل.

ج -متطلبات المرحلة الابتدائية أو نحو الناشئة:

و إذا عدنا إلى موضوعنا المتعلق بالمسألة النحوية و ماذا ينبغي لهذه المرحلة أن تأخذ نصيبها منها فإن عددا من التساؤلات كما أسلفنا ينبغي طرحها، لتكون الإجابة عنها المفاتيح الأساسية لتحقيق ما ينبغي تحقيقه و عدم تجاوزه أو التقصير فيه. و أهم هذه الأسئلة هي:

ماذا ينبغي أن نعلم التلميذ في هذه السن من قضايا النحو العربي؟ أي الأسس ينبغي اعتمادها في وضع البرنامج المطلوب لهذه المرحلة عملا على أن يكون الاختيار اختيارا علميا لا ذاتيا؟

كيف يجب أن نعلم هذه الفئة من الدارسين لترسيخ قواعد النحو في ألسنتهم فينطقون بها نطقا تلقائيا دون مشقة و لا عناء؟ كيف يجب أن نجعل من التلميذ يشعر بالمتعة في التمسك بقواعد النحو؟

1 - الجاحظ. البيان و التبيين، تح: د/درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط2001 .

و لا شك أن الإجابة عن هذه الأسئلة تمثل مفتاح الحل الذي يتطلب الأخذ به و السير على نهجه. إن ما ينبغي أن يتعلمه التلميذ في هذه المرحلة لا يتعدى القضايا التي تقدم له ما يكون ذا قيمة في حياته، و لا يكون للقضايا هذه القيمة إلا إذا اتصلت بحاجتهم كأفراد وسط مجتمع موسوم بجملة من الخصائص. و من هذه الخصائص لغته التي تعد وسيلة التواصل بين أفرادها.

د أنشطة ما قبل القواعد النحوية و أهميتها:

يؤكد جميع الخبراء المختصين في هذا المجال بأنه ليس من الرشد و لا من سنن البشرية الرشيدة أن نعلم أطفالنا اللغة العربية تعلمًا صحيحًا بنحوها و صرفها و أساليبها الراقية من كتب القواعد كظاهرة مستقلة عن السلوك الكلامي عامة حتى تبدو كأنها عملية فصل تعسفية لا مبرر لها في واقع الحدث اللغوي. و كلنا نشاهد العيب السائد في تدريس مادة القواعد و هو التركيز على كونها مادة دراسية تحليلية تفكيكية مفصلة معقدة منذ أن تطأ أقدام التلاميذ المدارس، حيث يلقنون القواعد الجافة و يقيدون بحفظها و تطبيقها في حدود، مغفلين في ذلك الممارسة الحقيقية للغة و أهميتها في التحصيل و إتقان التعبير. و طريقها الصحيح عندهم هو أن تخرس بذورها في بواكير حياتهم، لتنمو بنمو الطفل، و تختلط بحاجاته و رغباته و تمتزج بذوقه و حسه، و يسمعها في أحاديث أهله و رفاقه (1). و إذا كان الكاتب قد بالغ في توسيع الدائرة التي ينبغي أن تؤخذ منها الفصحى لأن مواضع تلك الدائرة ليست مؤهلة جميعها لذلك عندما ذكر الرفاق و الأهل و الطريق و الملعب، إلا أنه أصاب عندما أكد على أن اللغة السليمة ينبغي غرس بذورها منذ الصغر لتنمو بنموهم، و ليس ذلك عندنا إلا في الفصول الدراسية و المراكز المؤهلة بالطرق الطبيعية التلقائية دون تكلف. و عليه فإن ما نؤيده و ما يطرحه بعض الباحثين (2) هو أن نعلم أطفالنا في هذه المرحلة نشاطًا آخر من أنشطة تعلم اللغات هو نشاط القراءة كخطوة تسبق تعلم اللغة بنحوها و صرفها، و ذلك على أن الهدف من هذا النشاط الأولي في السنين الأولى من التعلم هو المطابقة بين الكلمة المسموعة و الكلمة المرئية. و عليه فالمحتوى اللغوي العام - بعيدا عن القواعد النحوية

1 - رضا السنوسي، مقال: المنطلقات اللسانية و اللسانية النفسية في طرق تدريس اللغة العربية، مجلة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، ص: 179.

2 - محمد كامل حسين، اللغة العربية المعاصرة، ص: 82.

النظرية الصرفية - الذي يناسب الطفل في مراحلها التعليمية الأولى هو ما يحتاج إليه الطفل في مواقف مختلفة و لا يكون ذلك إلا باللغة المنطوقة نطقا سليما ليؤدي بها أغراضه المختلفة في تواصله مع المجتمع، و لا شك أن نشاط القراءة هو النشاط الهام الذي يجعل من التلميذ قادرا على النطق السليم و الأداء الصحيح. فهذا النشاط يجعله يحقق جملة من الأهداف الرئيسية التي لا يمكن إغفالها في هذه المرحلة و منها:

أن يكون قادرا على تجريد الحروف و تمييزها من بعضها البعض صوتا و كتابة لأن ذلك يجعله يميز بين حرف و آخر، فيعيّنه على وضع كل حرف موضعه. كما يمكن هذا النشاط التلميذ من إتقان المخارج الصوتية و تحديد موضعها و ذلك عن طريق المحاكاة، عندما يصغي إلى المدرس إصغاء جيدا حيث يعمل التلميذ على تقليد معلمه تقليدا دقيقا نظرا للتبعية المطلقة عند التلميذ لمعلمه في السنوات الأولى⁽¹⁾. و يتبين من خلال التركيز على هذا النوع من النشاط هو الاهتمام بالجانب الصوتي من اللغة و الذي يعد الأصل الحقيقي للغة التي لا تخرج عن كونها أصوات تخرج من جهاز النطق عند الإنسان ليعبر عن أغراضه في الحياة. و لا يمكن لتلك الأصوات أن تخرج دون كيفية محددة، و لا يتمكن التلميذ من ذلك إلا في سنوات تعلمه الأولى حين يكون الجهاز النطقي عنده مرنا طيعا للنطق بجميع الكيفيات و لا يكون له ذلك إلا بالإصغاء أولا و التقليد ثانيا، و ذلك هو عينه نشاط القراءة في التعلم. و هذا هدف عظيم من الأهداف التي ترمي إليها المدرسة الابتدائية و خصوصا السنوات الأولى من التعليم و هو أن ترفع الأمية و الجهالة عن الأطفال و أن تجعلهم يتميزون عن غيرهم بالنطق السليم و الأداء الصحيح.

ذلك ما يشير إليه البحث العلمي الصحيح و ما نبه إليه المختصون في الميدان و هم يركزون على أن أولى النشاطات التي ينبغي الاعتماد عليها هو نشاط القراءة، موضحين على أن أول ما يبدأ به التعلم هو بقراءة النصوص و تعلم الأصوات، من أجل ذلك نسعى إلى أن ندرس مادة القراءة، لأن هذه المرحلة تفرض علينا أن نجتهد كل الاجتهاد في إزالة ما علق في لسانه من أصوات عامية لا تتفق و الأصوات الفصيحة، حينها يشعر التلميذ أنه

1 - حسن عبد الباري: عصر تعليم اللغة العربية في المرحلة الابتدائية، ص: 107.

يتعلم جديدا حين يميز بين الأصوات قصيرها و طويلها، و بين الفتحة و الضمة و الكسرة و أصوات المد كالألف و الواو و الياء، و هكذا⁽¹⁾.

و حين نقسم القراءة إلى جهرية و صامتة، فلا شك أن للقراءة الجهرية الأولوية، لأنها تنمي مهارات النطق عند التلميذ، و تمكن المدرس من معرفة الأخطاء المرتكبة عنده أثناء النطق فيعمل بالتالي على تصحيحها واحدة تلوى الأخرى، فضلا - بطبيعة الحال - عن تحقيق أهداف أخرى كالقدرة على مواجهة المواقف و تحقيق الشجاعة الأدبية التي تساهم بشكل أو بآخر على تحرير التلميذ من الخجل و الجبن و آفات نفسية أخرى. كما تمكنه من تحقيق الثقة بالنفس على أنه على صواب بما ينطق به، و هذا يعودهم التعبير عن آرائهم اتجاه الآخرين بحرية و طلاقة⁽²⁾. و ما من شك أن هذا النشاط - نشاط القراءة - يبعثنا عن كوننا نتعلم قواعد النحو و كأنها صناعة و إجراءات تلقينية، تفرض على التلميذ كالتعاليم الفوقية التي تنزل على المرء فنقيد حريته.

و إذا كان بعض الباحثين⁽³⁾ يرون أن القراءة و إن كانت فعالة في تحقيق ما أشرنا إليه سابقا في ترسيخ التراكيب السليمة، إلا أن نشاط المحادثة يعد أكثر فعالية من نشاط القراءة و الكتابة التي قد تؤدي إلى تراكم بعض الصعوبات على التلميذ، مما يؤدي بهم إلى النفور من جو الدراسة. و يرون بأن ذلك خطأ ينبغي العدول عنه، مؤكداين على أن المحادثة تحتل المرتبة الأولى في جميع الأنشطة المعمول بها. و بما أن المرحلة الابتدائية هي حجر الأساس في بناء العملية التعليمية كان لا بد أن يُعنى فيها بالمحادثة أيما عناية مستدلين بأن الطريق الطبيعي في تعليم اللغة هو أن تسبق القراءة و الكتابة مرحلة تهيؤ و استعداد. و المحادثة هي التي تهيئ للقراءة و الكتابة تهيئة صوتية و نفسية. و عندهم أن هذا الخطأ قد أدى إلى نتائج خطيرة يعرفها المتحدثون بهذا اللسان العربي عندما يتكؤون و يتلعثمون أثناء كلامهم، فمرد ذلك عندهم هو إغفال التدريب الواعي على مهارات المحادثة⁽⁴⁾.

1 - إبراهيم السامرائي، مقال: تعريب الوسائل و تسيير تعليم العربية، مجلة التعريب، ص: 443.

2 - فتحي علي يونس: اللغة العربية للمبتدئين الصغار و الكبار، ص: 86.

3 - و منهم محمود أحمد السيد و غيره.

4 - فتحي علي يونس: المصدر السابق، ص: 51.

و لا أعتقد أن ثمة تعارضا بين النشاطين (القراءة والمحادثة) و كلاهما ينمي في طفل المرحلة الابتدائية و في السنوات الأولى القدرة الصوتية و الأدائية. و المحادثة وحدها دون قراءة لا يمكن أن تثمر، و هما معا يثمران الكثير. بالقراءة يتعلم الطفل الجديد في الأداء و بالمحادثة يطبق الطفل ما يكون قد وعاه، شريطة كل هذا أن يدرّب الطفل قبل كل شيء على حسن الإصغاء و فن الاستماع، و هكذا بالمران يحقق التلميذ قدرة تجعله قادرا على الإبداع هو كذلك، تحقيقا منه لذاته و قدراته.

هـ -أسس اختيار محتوى القواعد في المرحلة الابتدائية:

و من القضايا المهمة في هذا المجال: ما هو الأساس الذي يتم وفقه اختيار موضوعات النحو في الصف الابتدائي؟ إن أغلب الدراسات الواردة في هذا الميدان تبين الواقع المدرسي الملاحظ أن اختيار الموضوعات لا يقوم على أساس علمي دقيق بناء على التجربة و حقائق العلم، و إنما تختار تلك الموضوعات بناء على الخبرات الشخصية و النظرات الذاتية التي قد تخطئ أو تصيب. و هذا الذي جعل موضوعات المنهج في تغير دائم و اضطراب مستمر. و عليه يفرض المنطق ضرورة البحث عن الأسس العلمية الصحيحة التي يجب اعتمادها في اختيار القواعد النحوية للمرحلة الابتدائية و لغيرها من المراحل الأخرى التالية لها.

و إذا كنا نؤكد - كما أكد غيرنا- أن معالجة الموضوعات النحوية في المرحلة

الابتدائية يكون عن طريق أساليب المحادثة و التعبير و القراءة و غيرها من الأنشطة الأخرى، فلا يعني هذا مطلقا أن تلك النصوص إنما يتم وضعها عشوائيا، بل ينبغي أن يتم اختيارها بصفة علمية لأداء المهمات المقصودة و الأهداف المسطرة. و لا شك أن النصوص الأدبية بشكل أو بآخر تختلف من حيث بنياتها التركيبية و طبيعة أساليبها التي تتفاوت من حيث السهولة و الصعوبة و البساطة و التعقيد و غيرها من المسائل التي تشكل البنيات التركيبية للنصوص الأدبية و ما أكثرها. و قد تفتنت الدراسات الحديثة في السنوات الأخيرة إلى العنصر الهام في العملية التعليمية و هو المتعلم في حد ذاته، فأولته أهمية يتجلى أثرها فيما يستتبط من أغراض متعلقة بتحليل حاجات المتعلمين و باختيار المحتوى المطابق لاهتماماتهم.

و معنى ذلك أن طرق التعليم أصبحت تعتمد على معطيات اللسانيات الاجتماعية و اللسانيات النفسية و على العلاقة التي تربط المتعلم باللغة التي يتعلمها في وسطه و محيطه و بالأغراض التي يهدف إليها عامة من تعلمه لغة ما⁽¹⁾.

و لذلك فإن الاختيار لا يخرج بشكل عما يحتاج إليه التلميذ في حديثه و تعبيراته المختلفة. أو كما عبر عنها بالموضوعات الوظيفية التي تخدم الإنسان في حياته و تلبى حاجاته اللغوية و تسهل له عمليات التفاعل الاجتماعي.

و تتعرض اللسانيات التربوية إلى صلب هذا الموضوع حين تطرح جملة من القضايا بناء على سؤالين اثنين يؤكد عليهما خبراء هذا العلم و هما: ماذا يجب أن نعلم من قواعد اللغة في هذه المرحلة الابتدائية؟ و كيف يجب أن نعلم؟.

و للإجابة الصحيحة عن السؤالين ينبغي الابتعاد عن الذاتية و التصورات المحتملة. و الطريق السوي في هذا هو أن يسلك الباحثون و المخططون سلوكا علميا دقيقا و ذلك بإنجاز خطوتين هامتين هما⁽²⁾:

الأولى: إحصاء الوحدات و البنى اللغوية عن طريق الاستقراء و تبين درجة تواترها و كيفية ورودها في مختلف سياقاتها.

و الثانية: هي تحليل لغوي عميق لتلك المعطيات المصنفة المحصاة باعتماد النظريات اللسانية التي لها صلة بموضوع القواعد النحوية بشكل عام.

و لكي يكون هذا العمل واقعا فإن الموضوعات الأساسية الوظيفية تتضح من خلال تواترها و استخدامها في لغة الحديث و الكتابة، لأنه كلما لوحظ استخدام نوع من الأساليب و البنى بكثرة دل على أنه أساسي ليكون غيره ثانويا و هكذا عندما نتعرف على الطريق السليم لملاءمة المباحث النحوية لحاجات الدارسين و مطالبهم اللغوية نكون بهذا قد حققنا الهدف المرجو من تحقيق السلامة اللغوية لدى أطفالنا و مكناهم من الإلمام بالتراكيب اللغوية و الأساليب التي تتيح لهم التعبير عن حاجاتهم.

1 - محي الدين الغرايري، مقال: تعلم اللغات بين اللسانيات الاجتماعية و اللسانيات النفسية. مرجع: عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص، ص: 157.

2 - عبد الرحمن الحاج صالح، المصدر السابق، ص: 43.

و في هذا الصدد يذكر الأستاذ (أحمد مذكور) على أن الأمر يتوقف على أساسين في اختيار المادة النحوية المطلوبة التي يحتاج إليها التلاميذ هي الكلام و الكتابة و ذلك اعتمادا أولا على ما يقع فيه التلاميذ من أخطاء من جهة، و لكن من جهة أخرى ينبغي تحليل إنتاج التلاميذ لمعرفة الموضوعات التي يكثر شيوعها في أساليبهم و مع ذلك يكثر الخطأ فيها⁽¹⁾، و لا شك أنه من هذه و تلك أي مما يقع فيه التلاميذ من أخطاء ينبغي أن نختار النصوص المدرّسة لتحقيق الهدف المرجو.

و مقترحات موضوعات المرحلة الابتدائية:

إن تحديد الموضوعات في المرحلة الابتدائية لا يعدو أن يكون اختيارا للموضوعات البسيطة التي ينبغي للمتعلم معرفتها كبديهيّات في الدراسة النحوية، فيحدد بعض الباحثين⁽²⁾ مثلا:

- الجملة و مكوناتها الأساسية ثم الشروع في تجزئتها لمعرفة المبتدأ و الخبر، و الفعل و الفاعل، و معرفة الترتيب الحاصل في هذه الجمل.
- أقسام الكلام من أسماء و أفعال و حروف.
- التطرق لبعض اللوازم اللغوية كالجار و المجرور و العطف و المعطوف و أمثالهما.
- التعرف على أحكام الإعراب و على أنواع من التحليل الإعرابي بشكل يسير، و ذلك لمعرفة علامات الإعراب من رفع و نصب و جر.
- التعرف على أزمنة الأفعال من ماض و مضارع و مستقبل مع إدراج تصريف بعض الأفعال بالتدرّج.

و الأهم في كل هذا هو ألا تعرض بصفة مباشرة في حصص نحوية مستقلة لأنه حينها يشعر التلميذ و كأنها جمل يتطلب منه حفظها، و إذا أحس المتعلم بهذا نكون قد بعثنا في نفسه شيئا من الخوف و النفور، لذا فإن الأجدى في عرض هذه الموضوعات أن تعرض بواسطة الأنشطة الأخرى المسموعة منها على الخصوص ليألفها التلميذ سماعا منجزة بدلا من أن يعرفها منظمة محفوظة، ذلك أن الهدف دائما هو الإنجاز الفعلي للكلام و ليس الحفظ ذاته.

1 - علي أحمد مذكور، منهج تعليم الكبار، ص: 292.

2 - منهم: حسن عبد الباري عمر من مصر، و محمد ناصف من تونس.

و لتطبيق هذه الموضوعات تطبيقا أدائيا لا بد أن يلعب المدرس دورا هاما في عملية تيسير تدريس النحو، بل إن جميع الموضوعات و المقترحات التي يضعها المشرعون و قبلهم الباحثون إذا لم توضع بين أيدي المدرس الكفاء فسيظل العمل مبتورا غير كامل، و عليه يعد المدرس الحجر الأساس في تحقيق جميع الاقتراحات و تحويلها إلى واقع ملموس في الميدان العملي، و يؤكد خبراء التربية أن مهنة التدريس تتطلب أمرين اثنين هما: متانة المادة التي يقوم على تدريسها و الدراية بعلوم التربية المتعلقة بالميدان و بالتعاون مع من يدرس، و في متانة المادة يرى الباحث (عبد الرحمن الحاج صالح) أنه من الضروري إيفاد معلم اللغة في عصرنا هذا بما يجب أن يتزود به حرصا على أداء مهمته على أكمل وجه عندما قال: "بأنه لا يمكن لمدرس اللغة أن يجهد ما أثبتته العلم في عصرنا الحاضر من حقائق و قوانين و من معلومات مفيدة و مناهج ناجحة في التحليل اللغوي، و إذا لم يكن المدرس بهذه الصورة كان مثل أستاذ الفيزياء مثلا الذي يجهد أو يتجاهل الاكتشافات التي استجدت في تركيب الذرة و نواتها⁽¹⁾.

و لذلك حري بالمدرس أن يكون و باستمرار على إطلاع تام بالبحوث الجديدة ليكون مواكبا لكل التطورات التي تحدث في المجال اللغوي، خصوصا في العقود الأخيرة التي تعرف فيها اللغة تطورات كبيرة بفعل ما أحدثته اللسانيات في هذا المجال. و خلاصة هذا الفصل هي: أن قواعد النحو ينبغي أن تُراعى فيها الأسس التالية: أولا: إن الأساس في قواعد النحو أن تكون وظيفية عملية لا فلسفة تعجيزية، و نعتي بذلك الاهتمام في انتقاء القواعد النطقية التي يستخدمها المتكلم في مختلف أحاديثه. ثانيا: إن قواعد النحو يجب أن يتعلمها التلاميذ تطبيقا عمليا و ذلك عندما يسمعونها من المدرس موظفة في كلامه، فلا ينبغي أن تدرس مستقلة في حصص خاصة تنظيرا عقليا بل يجب أن يستمعها المتعلم من مدرسه في مختلف أحاديثه. ثالثا: انتقاء نصوص الأمثلة و الشواهد مما يستعمل في واقع التلميذ عموما ليتفاعل معه بقوة و فعالية، و لا يكون الأمر كذلك إلا بالنص القرآني أولا و ما صحَّ من الحديث الشريف ثانيا ثم يليهما شعر و نثر العرب قديما و حديثا.

1 - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مقال: أثر اللسانيات في النهوض بمدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، ع 4 د 1974م، ص: 21.

خاتمة

و في خلاصة هذا البحث نود أن نؤكد أن قصد أغلب المصلحين بالتيشير هو تيسير الطرق و الأساليب و تجديد المناهج و التويب بما يجعل منها مادة في متناول الدارسين، ونؤكد مرة أخرى أن رؤيتنا للتيشير هي تيسير الطرق و تيسير أمثلة القواعد حتى تكون سهلة المنال أمام المتعلمين الذين يستوحشونها اليوم، لذا انتبه القدماء إلى مسألة صعوبة النحو، فميزوا منهجيا بين مستويين: مستوى النحو العلمي، و مستوى النحو التعليمي، فكان تيسيرهم للنحو بتأليف مختصرات تعليمية تناسب الناشئة و المتعلمين و تلبي حاجاتهم التعليمية، و تخلو من التفصيلات و الشروحات و التعليقات.

و إن رؤيتنا للتيشير في قواعد النحو العربي تقوم على جملة من القضايا التي ينبغي تحقيقها، و هي:

أولاً: الاهتمام بالتراث النحوي، و لن يكون الأمر كذلك إلا بالعمل على:

أ- إعادة صياغته صياغة جيدة بأسلوب يناسب العصر الحديث و يلائم طبيعة الأجيال الحديثة.

ب- تصفية درس النحوي من الأمثلة الشاذة و الشواهد الغريبة التي لا تمت بصلة إلى الواقع.

ج- تنقية درس النحوي من التكاليف الإعرابية التي تزخر بها أمهات الكتب و التي لا تصف اللغة وصفا طبيعيا كما قيلت.

و بهذا نكون قد حققنا خطوة أولى نحو تحبيب درس النحوي إلى الدارسين والمدرسين معا، و ذلك بإخراج القديم في أسلوب جديد.

ثانياً: ضرورة الفصل بين النحو التربوي الوظيفي الذي يحتاج إليه المتكلم في مختلف أحاديثه اليومية و الدراسية، و بين النحو التخصصي الذي يتناول قضايا عويصة أو مسائل علمية دقيقة يشتغل بها المتخصصون فحسب. أما المزج بينهما فليس في خدمة التيسير.

ثالثاً: إعطاء النص القرآني الأولوية على غيره من النصوص الأخرى، ثم اعتماد الحديث الشريف و إعادة الاعتبار إلى نصوصه من حيث الأسلوب. فإذا كان للقدمي

ظروفهم التي منعتهم من الاعتماد عليه، فإن وقتنا هذا كفيل بأن تكون له ظروف أخرى غير الظروف السابقة. فضلا على أن الأحاديث اليوم صنفت و صحت و عرف صحيحها من عدمه. و عليه فالتخلي عنه اتباعا للقادمى ليس من الحكمة في شيء.

رابعاً: الاكتفاء بقدر الحاجة التي يحتاج إليها الدارس في كل مرحلة من المراحل وعدم حشو ذهن التلميذ بالقواعد الأخرى دون جدوى. فالقواعد أولويات و ليس جميعها في مرتبة واحدة. و عليه ينبغي تحديد القواعد الضرورية لكل مرحلة من المراحل بناء على قواعد علمية و أسس موضوعية.

خامساً: إلغاء نشاط القواعد النحوية في المراحل التعليمية الأولى للتلميذ و المقدره بالسنوات الست الأولى (المرحلة الابتدائية). كي لا تصبح القواعد هدفا في حد ذاتها فيحفظها التلميذ في ذهنه و يعتقد أن ذلك هو المطلوب. و ضرورة العناية في هذه السنوات الأولى في ترسيخ القواعد الأساسية في ذهن التلميذ و على لسانه عن طريق الأنشطة المدرسية المختلفة التي ينبغي أن تبرمج و تقرر للتلميذ. فالقراءة و المحادثة و التعبير بنوعيه. فهذه كلها مواد تسهم في ذلك. و التأكيد على المرحلة الدراسية الأولى إنما يعود لأهميتها في حياة التلميذ لأن التعلم في الصغر كالنقش على الحجر.

سادساً: و يجرنا الأمر السابق إلى مسألة هامة هي ضرورة الاعتناء بمعلم العربية لأنه القناة الأساسية التي ينهل منها التلميذ القواعد الصحيحة و الأساسية. و لا يكون للمدرس هذا الأمر إلا إذا أتم تكوينه على أحسن حال و منحه المعنيون بالأمر ما يستطيع أن يؤدي به عمله على أحسن وجه. هذه رؤيتنا في تجديد النحو و تيسيره.

سابعاً: إلغاء بعض القواعد النحوية التي تعرف إشكالات عديدة، و من تلك الإشكالات جملة من القواعد نرى أنها مبرمجة و غير مطلوبة للمراحل الأساسية و لغير المتخصصين، لأنها بالنسبة إليهم لا تسبب وقوعا في لحن أو وقوعا في خطأ، لأنها لا تستعمل في الأداء اللغوي السليم، لذا فإن تدريسها للمبتدئين يشكل عائقا، و ما سنذكره من موضوعات في هذا الصدد يتمثل في موضوعين أساسيين هما: الإعلال و الإبدال، و المضارع المنصوب بـ (أن) المضمرة.

1. الإعلال و الإبدال:

يعد هذا الموضوع من الموضوعات الصرفية التي ترهق أذهان الطلبة و الدارسين غير المتخصصين أو ذوي المستويات الدنيا. ذلك أنه موضوع يبحث في أصل الكلمات، وعليه فلا تأتي المعرفة به نفعاً لغير المتخصصين في الميدان.

و موضوع الإعلال يتعلق بحروف العلة عندما تحل إحداها محل الأخرى. حيث يتطرق المدرسون إلى معرفة أصول بعض الكلمات و كيف تحولت من شكل إلى شكل آخر. و للتوضيح أكثر يتطرق الدارس إلى معرفة أصل اسم الفاعل من فعل (شدا) مثلاً و الذي هو (شادي) فيذكرون للطالب أن الأصل هو (شادو) معللين ذلك بقولهم: إنه إذا كان أصل الفعل هو (شدا) و يؤخذ اسم الفاعل منه على وزن (فاعل) فإن (لامه) منقلبة عن (واو) بالعودة إلى المضارع الذي هو (يشدو). و بالتالي فإن الأصل هو (شادو) بدلاً من (شادي)، لي طرح السؤال المنطقي و هو كيف تحولت (شادو) إلى (شادي) و حينها يعطي الإجابة بالقاعدة التالية: إن الواو في (شادو) وقعت متطرفة مسبوقة بكسرة، و لذلك قلبت (ياء) فأصبحت (شادي). و ينطبق هذا التحليل على كل الكلمات المشابهة للكلمة المذكورة.

و ما قيل عن الإعلال يقال عن الإبدال الذي لا يختص بحروف العلة فحسب بل يتعلق بموضوعه ببقية الحروف الأخرى. و ذلك عندما تستبدل مثلاً (فاء) (افتعل) (تاء) عندما يكون الأصل فيها (واو) أو (ياء) و تدغم في تاء (افتعل) الأصلية. و مثال ذلك الفعل (اتسم) أو (اتصف) و هما على وزن (افتعل). فيعملون في الدرس على معرفة الأصل فيذكرون أن الفعل الأصل فيه: (وسم) أو (وصف) فكيف إذن تحول الفعلان إلى (اتسم) (اتصف).

و يكون التحليل أن الفعل (وسم) مثلاً يصبح على وزن افتعل (أوتسم) و ذلك بزيادة (همزة الوصل و التاء). و نظراً للثقل الوارد في اللفظة و هي على أصلها تستبدل (فاء) افتعل (تاء) و تدغم هذه الأخيرة في التاء الأصلية ليصبح الفعل المعدل (اتسم). و التحليل نفسه لكل الأفعال الأخرى.

و بهذه الصورة من التحليل نطرح السؤالين التاليين:

الأول: هل كان العرب الأوائل الناطقون بهذه العربية مدركين لهذا التحليل؟

و هل قصدوا إلى هذا التعديل بعد أن كان الأصل حقيقة غير المنطوق اليوم؟

أعني هل كان العرب ينطقون في وقت من الأوقات بكلمات (شادو) و (شاتو)

ثم عدلوا عنها إلى (شادي) و (شاتي)؟

و الثاني: إذا ثبت هذا التحليل المنطقي و تأكدت صحته. فما عساه يجدي الدارس

المبتدئ أو غير المتخصص في اللسان العربي؟ فهل يسبب الجهل به عائقا يحول بينهم و بين

الأداء اللغوي الصحيح أو سلامة النطق بالعربية؟!

- و للإجابة عن السؤال الأول نقول: إنني لا أتصور مطلقا أن العربي الأول كان

ينطق بالأصل الذي يذكره النحاة ثم عدلوا عنه إلى الفرع المنطوق اليوم.

فاللغة إنما نقلت سماعا و مشافهة عن العرب الأوائل الذين تكلموا بها بالسليقة

و العفوية المطلقة. و ما كانوا يدركون مطلقا ما ذهب إليه النحاة أو ما يذكره المدرسون في

الموضوع. و كل ما في الأمر أن ما يذكر في هذا الموضوع من هذا التحليل هو من فلسفة

النحاة لا غير.

- أما السؤال الثاني فلا أحد ينكر أن تلقين هذه القواعد الأصولية و هذه التفاصيل عن

أصول تلك الكلمات لا يفيد الدارس شيئا، خصوصا المبتدئين أو غير المتخصصين في اللسان

العربي.

و رأينا الخاص في مثل هذه الموضوعات التي لا تسهم في إرساء القواعد المنطوقة فعلا أن

تسقط من مقررات القواعد النحوية ، وأن يتعرف عليها فحسب المتخصصون في اللسان

العربي، بعد أن يأخذوا نصيبهم الأوفى من القواعد الأساسية في المراحل الأولى.

2. المضارع المنصوب بأن المضمرة:

الموضوع الثاني الذي ينبغي النظر فيه الفعل المضارع المنصوب الذي يذكر النحاة أنه ينصب بـ (أن) مضمرة وجوبا أو جوازا بعد عدد من الأدوات.

و يتعلم الدارسون المبتدئون و غيرهم، المتخصصون و غير المتخصصين أن المضارع الأصل فيه الرفع. و إنما ينصب إذا سبق بأدوات هي: أن - لن - إذن - كي. و كل هذا لا بأس فيه، أما البأس ففي قولهم: أنّ (أن) تنصب الفعل المضارع ظاهره و مضمرة، و عندما تعمل النصب في الفعل مضمرة يسبق الفعل حينها بأدوات محددة هي: لام التعليل - لام الجحود - فاء السببية - واو المعية - حتى التي تفيد الغاية - أو التي بمعنى (إلى أن). ففي قول الشاعر مثلا:

لا تنه عن خلق و تأتي بمثله.....

فإن الفعل المضارع (تأتي): فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد واو المعية.

- و السؤال القائم إلى اليوم؟. ماذا يجدي الدارس هذا التحليل و التعقيد، إذا كان لا يعرف طريقه إلى النطق الذي نحرص عليه. ماذا يجدي الدارس عندما ننقل كاهله بقولنا: إن الفعل نصب بـ (أن) و هي مضمرة!! فإذا كانت مضمرة فلم ننقل ذهن الدارس المبتدئ بها؟.

- إن من التيسير في رأينا أن يذكر مباشرة أن الفعل المضارع نصب لأنه سبق بـ (واو) المعية مثلا أو بغيره من الأدوات الأخرى. لأن الهدف أن يتحكم الدارس في النطق و الأداء السليم. و نيسر على الطالب شيئا من الثقل الذي لا مبرر له. و المفيد الذي ينبغي الحرص عليه بالإضافة إلى النطق السليم و الأداء الجيد للغة هو أن نيسر على الدارس طرق التحكم في القواعد النحوية و نيسر له التعليل لما ينطق به.

و من أهم مشكلات تعليم النحو هو أنه ما زال يُعطى بمعزل عن فروع اللغة الأخرى، فالنحو في درس النحو فقط، و لا نكاد نلمس له أثرا وظيفيا في دروس القراءة أو المحفوظات أو التعبير أو الإملاء، مما يسبب مشكلة عند المتعلم، فالتكاملية اللغوية خير

طريق لممارسة النحو و ذلك بالتركيز على النحو التركيبي لا النحو الإفرادي. و يمكن أن يمارس بالتدريب على القراءة و التعبير و تذوق النصوص. و إعطاء أهمية لتنمية المهارات الأساسية.

و ترتبط مشكلة النحو أيضا بطرق التقويم، فلا بد أن نجد آلية لتقويم مادة النحو، كالاختبارات التي تتناسب مع وظيفية النحو لتغطي جانبي اللغة المنطوق و المكتوب، و الأسئلة التي تطلب إنشاء نص يراعي فيه الطالب المهارات النحوية التي درسها.

و للخروج من هذا علينا أن ننتقل بتدريس اللغة العربية من فرط التراكم إلى ضبط العلم، و هو يصدر صدورا لسانيا خالصا، إذ ينطلق من طبيعة الموضوع في تحديد محتوى المنهاج و الكتاب، و رسم طريقة التدريس، و يتمثل المشروع في تطبيق هذا المنطلق اللساني في مستويات ثلاثة:

مستوى موضوعي: لضبط صورة العربية في عمل منهجي يستصفي القواعد الصوتية و الصرفية و النحوية و المفردات الدلالية و الأنحاء الأسلوبية و الاعتبارات السياقية التي إن جرى عليها المتعلم أنشأ كلاما فصيحاً.

مستوى وظيفي: تميّز فيه أوجه استعمال اللغة و تجلياتها الوظيفية التي تتمثل في القراءة بأنواعها، و الاستماع، و التعبير الشفوي و الكتابي.

مستوى الطريقة في التأليف و التعليم: و يستمد من مقولتين لسانيتين، هما: وحدة الشكل و المضمون، و وحدة مستويات اللغة.

و صفوة القول أن حركة التيسير و الإصلاح كانت خاضعة للتفكير اللغوي التقليدي لأسباب عدة، فمعظم من نادى بها قد تعلم في ظل النموذج التقليدي، سواء في الأزهر أو دار العلوم، و أصبح هذا النموذج جزءاً لا يتجزأ من طبيعة التفكير اللغوي. أما هؤلاء الذين دعوا إلى تطبيق منهج علم اللغة الحديث، فلم يعرفوا إلا مظاهر هذا العلم دون أصوله و مبادئه، فلم يوجه هذا العلم أي دراسة من دراسات أصحاب التيسير و الإصلاح توجيهها واضحا حقيقيا.

و هكذا فشلت جميع جهود أصحاب دعوات التيسير و الإصلاح، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي التعليمي، فلم يستطيعوا إمداد الفكر اللغوي بنموذج جديد طبقاً لأصول جديدة، و بالتالي لم يستطيعوا تقديم قواعد معيارية أيسر و أسهل، لافتقارهم جميعاً إلى نظرة جديدة.

و من ثم ظل النموذج التقليدي بقواعده و أصوله متربعا على عرش اللغة العربية في المدارس و الجامعات حتى هبت عليه رياح فكر لغوي جديد أت من الغرب.

تم بحمد الله و توفيقه.

الطالب: ساهد الحبيب

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

*** القرآن الكريم برواية ورش ***

أولاً: المصادر و المراجع بالعربية:

- 01 إبراهيم أنيس: من أسرار العربية، مكتبة الأنجلومصرية، ط7، 1997.
- 02 إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992.
- 03 ابن حزم: الأحكام في أصول الإحكام، القاهرة، ط2.
- 04 ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، المقدمة، تح: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف.
- 05 ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1995.
- 06 ابن عصفور الحضرمي: المقرّب في النحو، تح و تعليق: عادل عبد الجواد.
- 07 أبو الفتح بن جني: الخصائص، تح: محمد عبد العليم النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952، ج1.
- 08 أبو القاسم الزّجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط4 (1402هـ/1982م).
- 09 أبو القاسم بن محمد الضريري: شرح اللمع لابن جني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2000م، تح: رجب عثمان محمد.
- 10 أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين و اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2.
- 11 أبو علي الشلوبين: التوطئة، تح و دراسة: يوسف أحمد المطوع، القاهرة، دار التراث العربي، 1973م.
- 12 أحمد أمين: ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط7، 1964م.
- 13 أحمد أمين: فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط11، سنة 1979م.
- 14 أحمد الشايب: الأسلوب، مكتبة النهضة المصرية، ط6.

- 15 الجاحظ: البيان و التبیین، تح: د/ درویش جویدی، المكتبة العصرية، بيروت، ط 2001.
- 16 الراوي طه: نظرات في اللغة و النحو، منشورات المكتبة الأصلية، بيروت، ط 1، 1962م.
- 17 تمام حسان: دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، أميرة الطباعة و النشر، القاهرة، 1420هـ/2000م.
- 18 تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، مصر، القاهرة، ط3، 1998.
- 19 تمام حسان: الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1981م.
- 20 جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تح: أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1964م.
- 21 جمال الدين بن هشام: شذور الذهب، تح: محمد محي الدين، دار الفكر، لبنان، دط، دت.
- 22 جورج موانان: علم اللغة في القرن العشرين، تر: نجيب غزاوي، مؤسسة الوحدة، سوريا.
- 23 حسين عبد الباري: عصر تعليم اللغة العربية في المرحلة الابتدائية.
- 24 خلف الأحمر: مقدمة في النحو، مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1961م.
- 25 خليفة حاجي و مصطفى بن منصور: كشف الظنون، م2، فهرس، 1426هـ - 1428هـ.
- 26 خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2000م.
- 27 سامي عياد حنا و زميلاه: معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون.
- 28 سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، ط2، 1981م.
- 29 سميح أبو مغلي: في فقه اللغة و قضايا العربية، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، سنة 1987م.
- 30 سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج1.
- 31 شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، دار المعارف، مصر، ط2، دت.
- 32 شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط8، دت.

- 33 صابر أبو السعود: في نقد النحو.
- 34 صالح بلعيد: اللغة العربية آلياتها الأساسية و قضاياها الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1995م.
- 35 صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة.
- 36 طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، دار المعارف، دط، 1944م.
- 37 عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء): الإعجاز البياني للقرآن، دار المعارف، مصر، 1971م.
- 38 عابد توفيق الهاشمي: الموجه العملي لمدرسي اللغة العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1999م.
- 39 عباس حسن: اللغة و النحو بين القديم و الحديث، دار المعارف، مصر، ط02، 1971م.
- 40 عباس حسن: النحو الوافي: دار المعارف، مصر، ج1.
- 41 عبد الكريم خليفة: تيسير العربية بين القديم و الحديث، ط 1، المكتب الإسلامي و مكتبة دار الفتح، دمشق، الفتح، 1960م.
- 42 عبد العال سالم مذكور: المدرسة النحوية في مصر و الشام، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1990م.
- 43 عبد العليم إبراهيم: النحو الوظيفي.
- 44 عبد الفتاح الدجني: الجملة العربية، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1978م.
- 45 عبد الفتاح الزين: بين الأصالة و الحداثة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط1، 1999.
- 46 عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة، تح: زهران البدرأوي، شرح و تعليق: خالد الأزهري، دار المعارف، مصر، ط2، 1988م.
- 47 عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م.
- 48 عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، لبنان، دار الكتاب العربي، ط2، دت.

- 49 - عبد المجيد عيساني: النحو العربي بين الأصالة و التجديد، دراسة و صافية نقدية لبعض الآراء النحوية، دار ابن حزم، رسالة دكتوراه.
- 50 عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2002م.
- 51 علي أحمد مذكور: تدريس فنون اللغة العربية، دار الفكر، القاهرة، ط2، 2000م.
- 52 عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه): الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- 53 فؤاد طرزي: في سبيل تيسير العربية و تحديثها، مؤسسة نوفل، بيروت، ط2، دت.
- 54 فتحي علي يونس: اللغة العربية للمبتدئين الصغار و الكبار.
- 55 فخر الدين الرازي: المحصول في علم الأصول، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 02، 1412هـ-1992م.
- 56 كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر.
- 57 مازن المبارك: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، مطبعة جامعة دمشق، سنة 1963.
- 58 محمد إبراهيم عبادة: النحو التعليمي، المعارف، الإسكندرية، ط2.
- 59 محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، مكتبة النشر الحديثة بالرياض، دت.
- 60 محمد شوقي أمين: القرارات العلمية في خمسين عاما، 84، 34، القاهرة، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، 1984م.
- 61 محمود أحمد نخلة: في البلاغة العربية (علم المعاني)، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1990.
- 62 محمود السمران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، ط1، 1997م.
- 63 معاذ السرطاوي: ابن مضاء القرطبي و جهوده النحوية، عمان، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، 1408هـ/1988م.

المصادر و المراجع

- 64 مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد و توجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1964م.
- 65 مهدي المخزومي: في النحو العربي، قواعد و تطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، ط 2، 1986م.
- 66 ناصر بن أبي المكارم المطرزي: المصباح في علم النحو، تح: ياسين محمود الخطيب، مراجعة و تقديم: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط1، 1997م.
- 67 نوام تشومسكي: المعرفة اللغوية و أصولها و استخدامها، ترجمة و تعليق و تقديم: الدكتور محمد فتيح، دار الفكر العربي، ط1، 1993م.
- 68 وليد محمد مراد: المسار الجديد في علم اللغة العام، مطبعة الكواكب، دمشق، سورية، ط1، سنة 1986م.

ثانيا: المصادر و المراجع الأجنبية:

- Charles Bally, la linguistique général et la linguistique française, EDITION FRANCKE BERNE, 1965.
- Giulio C . Iepschy, La linguistique structurale, petite bibliothèque payot, paris.

ثالثا: رسائل التخرج:

- 1 إيمان عبدالهل حسنات: أبو علي الشلوبين و أثره في الدراسات النحوية، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة آل البيت، الأردن، 2002م.

رابعاً: المجلات و الدوريات:

- 1 إبراهيم السامرائي: مجلة التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 2 عبد المنعم عبد السلام خليل: التجديد النحوي عند الدكتور شوقي ضيف، مجلة علوم اللغة، مج 5 ، ع 2 ، 2002 ، القاهرة دار غريب للنشر.
- 3 مسعودي صحراوي: موضوع " قراءة في جهود المجمع اللغوي القاهري، (أعمال ندوة تيسير النحو) مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م.
- 4 يحي أحمد: الاتجاه الوظيفي و دوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد3.

خامساً : البحوث و المقالات:

- 1 - أحمد حساني: النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي و الخطاب التعليمي، بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001م.
- 2 - رضا السنوسي: مقال: "المنطلقات اللسانية و اللسانية النفسية في طرق تدريس اللغة العربية"، مجلة اللسانيات في خدمة اللغة العربية.
- 3 صالح بلعيد: مقال: "اللغة العربية و التعريب العلمي" مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، ع2، الجزائر، 1999م.
- 4 عبد الله الصوفي: مقال: " متاعب اللغة العربية في العصر الراهن" مجلة اللسان العربي، ج1، م11، 1974م.
- 5 عبد الرحمن الحاج صالح: مقال: " أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية" معهد العلوم اللسانية و الصوتية، مجلة اللسانيات، الجزائر، ع4/1974م.
- 6 مقال للأستاذ : قلايلية العربي، كلية الحضارة الإسلامية، وهران، ألقاه في الملتقى الوطني لقضايا النحو، الواقع و الآفاق، في 17ماي 2005، إشراف الدكتور عوني أحمد محمد، قسم اللغات و الآداب، جامعة ابن خلدون تيارت.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الإهداء:.....

مقدمة:.....أ.

المدخل:.....06

- الفصل الأول -

- من قضايا النحو العربي -

المبحث الأول: علاقة النحو بعلوم اللغة الأخرى:

- 1-نشأة علوم اللغة العربية و تكاملها فيما بينها.....16
- 2-علاقة النحو بالدرس الصوتي.....17
- 3-علاقة النحو بالصرف.....20
- 4-علاقة النحو بالبلاغة عند القدماء.....22
- 5-علاقة النحو بالبلاغة في آراء المحدثين.....28

المبحث الثاني : أهمية النحو في مستويات التواصل اللغوي:

- 1- تمهيد.....32
- 2- المعاني النحوية و المعاني الدلالية.....34
- 3- المستويات التواصلية.....37
- 4-الملكة التواصلية.....38

المبحث الثالث: قراءة في تحول المنهج النحوي من المبني إلى المعنى:

- 1- خلفية تحول المنهج النحوي من دراسة المبني إلى دراسة المعنى.....40
- 2- نظام الارتباط في النحو العربي بين النظام المغلق و النظام المفتوح.....45
- 3-خصائص نظام الارتباط في النحو العربي من خلال النظام المغلق47
- 4-خصائص نظام الارتباط في النحو العربي من خلال النظام المفتوح.....50

- الفصل الثاني -

- جهود تيسير قواعد النحو العربي عند القدماء -

المبحث الأول: قراءة في النحو العربي القديم.

- 1- مقدمة.....55
- 2- الانحراف عن الهدف من النحو.....57
- 3- المزج بين النحو العلمي و النحو التربوي.....60
- 4- التأليف النحوي المختصر عند المشاركة.....61
- 5- التأليف النحوي المختصر عند الأندلسيين.....62
- 6- لغة النحو و أسلوبه.....65

المبحث الثاني: التجديد و التيسير عند القدماء.

- 1- مقدمة.....70
- 2- مفهوم القدامى للتيسير.....71
- 3- مختصرات نحوية ميسرة.....73
- 4- متون و منظومات نحوية ميسرة.....79

المبحث الثالث: ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو العربي.

- 1- نظرية ابن مضاء من أجل التيسير.....84
- 2- أسس ثورة ابن مضاء في تيسير النحو.....85
- أ- إلغاء نظرية العامل.....85
- ب- الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة.....86
- ج- إلغاء العلل النحوية.....86

- الفصل الثالث -

- جهود تيسير قواعد النحو العربي عند المحدثين -

المبحث الأول: المحدثون في خدمة المشروع التجديدي.

- 1- مقدمة 90
- 2- طه حسين..... 91
- 3- إبراهيم السامرائي..... 93
- 4- سعيد الأفغاني..... 94

المبحث الثاني: المحدثون في خدمة القضية النحوية.

- 1- إبراهيم مصطفى..... 95
- 2- تمام حسان..... 97
- 3- مهدي المخزومي..... 99
- 4- شوقي ضيف..... 102
- 5- عبد الرحمن الحاج صالح..... 103

المبحث الثالث: دور المجامع اللغوية في تيسير النحو

- 1- إسهامات المجامع اللغوية في تيسير النحو..... 109
- 2- المجمع العلمي العربي السوري..... 110
- 3- المجمع اللغوي القاهري..... 111
- 4- المجمع العراقي..... 113
- 5- ندوة اتحاد المجامع اللغوية بالجزائر..... 118
- 6- أسباب فشل المجامع اللغوية وتصور فرص النجاح..... 115
- 7- مقترحات تدريس النحو العربي في المرحلة الابتدائية..... 117

129.....	خاتمة
137.....	قائمة المصادر و المراجع
144.....	فهرس الموضوعات